الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

اثر بدائل القياس المحاسبي في فترات التضخم على القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال

اعداد الطلبة		المشرف
1	بن زبوشي ايوب	د.وادي رقية

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
عزي منال فريال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
وادي رقية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
هولي رشيد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

فالحمد والشكر لله عز وجل أولا وقبل كل شيء على جليل نعمته وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وكما قال صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله" ومن باب الاعتراف بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة "وادي رقية" التي لم تبخل علي بتوجيهاتها ونصائحها القيمة والسليمة.

واتقدم بخالص الشكر كذلك إلى جميع الأصدقاء واساتذة كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و التسيير واخص بالذكر الاستاذ الوافي حمزة.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

الى سندي واخي الغالي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذ المشرف الدكتورة وادي رقية , إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التأثيرات الناتجة عن التضخم على عناصر القوائم المالية، ومعالجتها باستخدام أساليب القياس المحاسبي الحديثة كالتكلفة التاريخية المعدلة، وذلك بهدف استبعاد أثر التضخم على تلك القوائم المالية محل الدراسة.

وقد تطرقت هذه الدراسة إلى كيفية تعديل القوائم المالية وفق أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة بواسطة الأرقام القياسية العامة وقياس مدى فعالية هذا الأسلوب في استبعاد أثر التضخم، وذلك من أجل إعطاء صورة واضحة ودقيقة عن نتائج المؤسسة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قرارات صحيحة وسليمة، وتوصي الدراسة بضرورة استخدام بدائل القياس المحاسبي في معالجة القوائم المالية للمؤسسة بدلا من التكلفة التاريخية، وذلك لأنه سيؤدي إلى تحسين فعالية القوائم المالية في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، التضخم، بدائل القياس المحاسبي، القوائم المالية، التكلفة التاريخية المعدلة، الأرقام القياسية.

Abstract:

This study aimed to identify the effects of inflation on the elements of financial statements and to address them using modern accounting measurement methods, such as adjusted historical cost and other approaches, with the objective of eliminating the impact of inflation on the financial statements under examination.

This study addressed how to amend the financial statements according to the historical cost method modified by general index numbers and measured the effectiveness of this method in excluding the effect of inflation ،in order to give a clear and accurate picture of the institution’s results to users of the financial statements to make correct and sound decisions.

The study recommends the need to use alternatives to accounting measurement in treating the institution's financial statements instead of historical cost ،because it will improve the effectiveness of the financial statements in truly expressing the institution's financial position and the results of its work.

Keywords: accounting measurement ،inflation ،alternatives to accounting measurement ،financial statements ،adjusted historical cost ،record numbers.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان	
الاهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
المقدمة	**3**
الفصل الاول: اثر التضخم على القوائم المالية	**7**
تمهيد	7
المبحث الاول: الإطار النظري للقوائم المالية	7
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	7
المطلب الثاني: مكونات وخصائص القوائم المالية	8
المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية	10
المبحث الثاني: ماهية التضخم	11
المطلب الأول: مفهوم وأسباب التضخم	11
المطلب الثاني: اثار وحلول التضخم	12
المطلب الثالث: الارقام القياسية والتغيرات في مستويات الاسعار	14
المبحث الثالث : طبيعة واثار التضخم في المنظور المحاسبي	18
المطب الأول: اثار التضخم على المفهوم المحاسبي	18
المطلب الثاني: اثر التضخم على القوائم المالية	20
المطلب الثالث: صحة القوائم المالية في ظل التضخم	21
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني : بدائل القياس المحاسبي لاستبعاد اثار التضخم	24

تمهيد	24
المبحث الأول: ماهية القياس المحاسبي	25
المطلب الأول: تعريف وأنواع و اهداف القياس المحاسبي	25
المطلب الثاني: أساليب ومعايير وأسس القياس المحاسبي	26
المطلب الثالث: أركان خطوات ومشاكل القياس المحاسبي	28
المبحث الثاني: الأطر المحاسبية الدولية لمعالجة التضخم في القوائم المالية	31
المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية	31
المطلب الثاني: مساهمة مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعالجة أثر التضخم على القوائم المالية	32
المطلب الثالث: المعيار 29 اعداد التقارير المالية في الاقتصاديات النشطة للتضخم	33
المبحث الثالث: بدائل القياس المحاسبي لاستبعاد أثار التضخم	37
المطلب الأول: ماهية محاسبة التضخم	37
المطلب الثاني: الأساليب المحاسبية لمعالجة آثار التضخم في القوائم المالية	39
المطلب الثالث: بدائل القياس المحاسبي	40
خلاصة الفصل	40
الفصل الثالث: دراسة حالة مجمع صيدال	42
تمهيد	42
المبحث الأول : تقديم عام لمجمع صيدال	43
المطلب الأول: بطاقة تعريفية لمجمع صيدال	43
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	45
المطلب الثالث: اهداف المجمع	46
المبحث الثاني: تعديل القوائم المالية لمجمع صيدال لسنتي 2022 و2023	49
المطلب الأول: الخطوات المتبعة في تعديل القوائم المالية	51
المطلب الثاني: تعديل قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج لمجمع صيدال لسنتي 2022و 2023	53
المطلب الثالث: تحليل ومقارنة نتائج التعديل لسنتي 2022 و2023	61
خلاصة الفصل	67

الخاتمة	69
المصادر والمراجع	70
الملاحق	75

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين تصنيف البنود النقدية وغير النقدية للميزانية	50
02	أصول مجمع صيدال لسنة 2022	51
03	خصوم مجمع صيدال لسنة 2022	52
04	أصول مجمع صيدال لسنة 2023	53
05	خصوم مجمع صيدال لسنة 2023	53
06	جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال لسنة 2023	54
07	تعديل تكلفة البضاعة المباعة لسنة 2022	55
08	حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية لسنة 2022	56
09	تعديل جدول حسابات النتائج المعدل لسنة 2022	57
10	تعديل تكلفة البضاعة المباعة لسنة 2023	58
11	حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية لسنة 2023	59
12	جدول حسابات النتائج المعدل لسنة2023	59
13	ميزانية الأصول المعدلة لسنة 2022	60
14	ميزانية الخصوم المعدلة لسنة 2022	61
15	تعديل أصول مجمع صيدال لسنة 2023	62
16	تعديل خصوم مجمع صيدال لسنة 2023	63
17	المقارنة بين مجموع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ومجموعها بالتكلفة المعدلة	63
18	المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة للأموال الخاصة	65
19	المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة لتكلفة البضاعة	65
20	يبين تصنيف البنود النقدية وغير النقدية للميزانية	65

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	45

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	القوائم المالية لمجمع صيدال 2022	75
02	القوائم المالية لمجمع صيدال سنة 2023	78
03	الارقام القياسية لأسعار المستهلك سنة 2022	81
04	الارقام القياسية لأسعار المستهلك سنة 2023	82

مقدمـــــــــة

1-تمهيد:

تعد القوائم المالية الناتجة عن العمليات المحاسبيّة الوسيلة الأساسية التي تعكس الموقف المالي والوضع الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية، وتُستخدم من قِبل مجموعة واسعة من المستخدمين مثل المُستثمرين، الدائنين، الجهات الرقابية، والإدارة نفسها في اتخاذ قراراتهم، وعادةً ما يُفترض أن تكون هذه المعلومات مبنية على أسس محاسبيّة ثابتة تضمن دقتها وشفافيتها، إلا أن هذا الافتراض قد يتعرض للتحدي في حالات وجود ظروف اقتصادية استثنائية مثل فترات التضخم المرتفع.

ففي بيئة التضخم، تتراجع قيمة العملة المحلية بسرعة، مما يؤدي إلى تغيّر في مستويات الأسعار العامة، وبالتالي يؤثر على القيم المحاسبية المسجلة في القوائم المالية التي تعتمد عادةً على مبدأ التكلفة التاريخية وافترض ثبات القوة الشرائية للعملة. ومن هنا برزت الحاجة إلى البحث عن بدائل للقياس المحاسبي تتناسب مع طبيعة البيئة الاقتصادية المتغيرة، وتُعدّل من القيم المالية لتُظهر الصورة الواقعية لمركز المؤسسة المالي.

وتتضمن هذه البدائل استخدام نماذج مثل القيمة العادلة، التكلفة الجارية، أو المحاسبة المعدلة وفقًا للتضخم، والتي تهدف جميعها إلى تقديم معلومات أكثر دقة وملاءمة في أوقات عدم الاستقرار النقدي، وقد أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث أن استخدام هذه البدائل يمكن أن يؤثر بشكل كبير على بنود القوائم المالية، سواء من حيث الاعتراف بالأصول والخصوم، أو تحديد الإيرادات والمصروفات، مما ينعكس بدوره على مؤشرات الأداء المالي وجاذبية الاستثمار في المؤسسة.

وبالتالي، فإن دراسة أثر بدائل القياس المحاسبي في فترات التضخم على القوائم المالية تكتسب أهمية كبيرة في سياق الاقتصادات التي تمر بتقلبات اقتصادية حادة، إذ تسهم في تقييم مدى كفاءة هذه البدائل في تحسين جودة المعلومات المالية، ودعم الشفافية، ومساندة أصحاب المصالح في اتخاذ قرارات سليمة ومبنية على واقع اقتصادي حقيقي.

2- مشكلة الدراسة:

من أجل التطرق للجوانب المتعددة في هذا الموضوع قمنا بطرح الاشكالية على النحو التالي:

ما هو بديل القياس المحاسبي الأقرب للواقع الاقتصادي في ظل حالة التضخم؟

ومن أجل الاجابة على الاشكالية الرئيسية ومن أجل تحليلها ودراستها دراسة معمقة قمنا بتجزئتها إلى عدة تساؤلات فرعية:

- ما مدى موثوقية المعلومات المحاسبية المعروضة ضمن القوائم المالية المعدة حسب مبدأ التكلفة التاريخية في ظل حالات التضخم؟
- هل يأخذ المجمع بعين الاعتبار أثر التضخم عند إعداده للقوائم المالية؟
- كيف سيكون تأثير النموذج المقترح على القوائم المالية المقدمة من طرف مجمع صيدال، وهل سيؤدي إلى اعداد قوائم مالية موضوعية تعكس واقع المجمع؟

3- فرضيات الدراسة:

من خلال الأهداف المرجوة من هذا البحث سنحاول صياغة الفرضيات التي يتم من خلالها اختبار مختلف الأسئلة الفرعية والمتمثلة فيما يلي:

- الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى تشويه المعلومات التي يتم الافصاح عنها في القوائم المالية.
- لا يأخذ المجمع بعين الاعتبار أثر التضخم عند إعداده للقوائم المالية.
- يؤدي نموذج التكلفة التاريخية المعدلة المقترح إلى اعداد قوائم مالية أكثر موضوعية تعكس واقع المجمع وهذا من خلال الافصاح عن معلومات إضافية، تساعد مستخدميها على اتخاذ قرارات سليمة.

4- أهمية الدراسة:

تُعتبر ظاهرة التضخم من أبرز تحديات العصر، وقد نالت هذه الظاهرة اهتمامًا واسعًا من قبل الباحثين الاقتصاديين الذين درسوا آثارها وانعكاساتها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، لم تحظَ تأثيرات التضخم على الجانب المحاسبي بالقدر نفسه من الاهتمام والدراسة.

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي يلعبه القياس في إعداد القوائم المالية للمؤسسة، حيث يعتبر القياس الخطوة الأساسية التي تُبنى عليها عملية إعداد هذه القوائم.

5- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على طبيعة عمل مبدأ التكلفة التاريخية في فترات التضخم الاقتصادي وما هي الآثار التي يحدثها على مستوى القوائم المالية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.
- التعرف على مختلف الطرق المحاسبية المستخدمة لإزالة الآثار السلبية وكذا التشوهات الذي ألحقهما التضخم بالقوائم المالية وحتى لا تفقد الوظيفة المحاسبية والمالية دورهما المنوط اليهما.

6- أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- **دوافع ذاتية:**
  - طبيعة التخصص وهو: محاسبة ومالية
- **دوافع موضوعية:**
  - تزايد اهتمام الجهات المهنية بمشكلة التضخم في المحاسبة والذي يعتر موضوع مهم نتيجة التغيرات المستمرة في الأسعار.
  - دراسة الآثار الناجمة عن تجاهل ظاهرة التضخم في إعداد القوائم المالية.
  - تزايد اهتمام الجهات المهنية بمشكلة التضخم في المحاسبة والذي يعتر موضوع مهم نتيجة التغيرات المستمرة في الأسعار.
  - تحليل مدى نجاعة بدائل القياس المحاسبي في الحد من تأثير التضخم على القوائم المالية.

7- المنهج المتبع:

من أجل الاجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس اشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، تم تصميم الاطار النظري للدراسة والذي تضمن الدراسات الأدبية الخاصة بموضوع التضخم وعلاقته بالفكر المحاسبي وذلك من خلال استقراء الكتب والمجلات العلمية وكذا المداخلات والدراسات الأكاديمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، أما بالنسبة للجانب الميداني فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة التطبيقية، حيث تم تطبيق الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال استخدام أحد بدائل القياس المحاسبي المتعلقة بمعالجة مشكلة التضخم على مستوى القوائم المالية لمؤسسة صيدال.

8- صعوبات الدراسة:

- بعض المفاهيم تتطلب اجتهاد علمي لندرة بعض المصطلحات.
- كثرة المفاهيم المختلفة التي تشملها الدراسة.
- قلة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع بدائل القياس المحاسبي.

9- حدود الدراسة:

تهتم الدراسة بشكل عام بالقياس المحاسبي وبدائله في ظل ارتفاع الأسعار بشكل خاص، وبتعدد بدائل القياس المحاسبي يكون الاشكال المطروح أي بديل نستخدم، وعلى أي أساس يتم اختيار البديل المناسب

لذلك، وللإجابة على إشكالية البحث حصرنا الدراسة ضمن حدود متعلقة بالإطار المكاني والزماني وذلك كالتالي:

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على مجمع صيدال لصناعة الأدوية في الجزائر.

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية في اقتصار الدراسة التطبيقية على معالجة القوائم المالية لأحداث السنوات (2022-2023) لمجمع صيدال.

الحدود الموضوعية: يتناول موضوع البحث كيفية معالجة أثر التضخم في القوائم المالية وفق أحد بدائل القياس المحاسبي التي نص عليها المعيار الدولي 29، لذلك سيتم في هذا البحث الاعتماد على:

- اعتماد الرقم القياسي للأسعار المعدة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ons لتعديل عناصر القوائم المالية وذلك للحصول على التكلفة التاريخية المعدلة لهذه العناصر).
- الاعتماد على قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج لسنتي 2022-2023 لمجمع صيدال.

10- الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة نقطة الانطلاق الأساسية لأي باحث، لذا سيتم الاستعانة بدراسة تتناسب مع موضوع البحث الحالي، وسنُلخّصها فيما يلي:

- **دراسة مهدي زعباط 2018-2019 : بدائل القياس المحاسبي لأثر التضخم على القوائم المالية**

هدفت الدراسة إلى معالجة تأثير ارتفاع العام لمستوى الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدات النقود على البيانات المحاسبية التاريخية للقوائم المالية باستخدام بدائل القياس المحاسبي المتعارف عليها في ظروف التضخم والتي تتمثل في التكلفة التاريخية المعدلة، التكلفة الجارية، التكلفة الجارية المعدلة، القيمة العادلة الأمر الذي يؤدي الى تجانس وحدة قياس العناصر المحاسبية وازالة اثر التضخم التي تشوب القوائم المالية بهدف زيادة فعاليتها ومصداقيتها كوسيلة لاتخاذ القرار الاقتصادي السليم.

- **دراسة نجوى بخميس 2016-2017 دراسة بدائل القياس المحاسبي في ضل ارتفاع الأسعار.**

تحدثت الدراسة عن البنود النقدية الواردة في القوائم المالية في الوقت الحاضر بنودا لا تمثل قيمتها مبالغ حقيقية نتيجة للظروف التي كانت تسود وقت إعداد تلك البنود مثال ذلك وجود حالة تضخم في الاقتصاد وما يصاحبها من ارتفاع فالأسعار وتهتم هذه المذكرة لدراسة أثار الناتجة عن تجاهل ظاهرة التضخم على قيمة ما تحتويه القوائم المالية من معلومات من وجهة نظر مستخدميها والمتمثل في المحتوى الإعلامي لهذه القوائم.

وتطرقت الدراسة إلى كيفية إزالة هذه الآثار بهدف إعطاء الصبغة الحقيقية للأرقام المحاسبية وتعزيز فائدة متخذي القرار من القوائم المالية المعروضة.

- **دراسة بومجيرك كريمة، كحال نهاد 2020 القياس المحاسبي لبنود القوائم المالية في ظل التضخم النقدي وفق – IAS29 دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية .**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الناتجة عن التضخم على البنود النقدية الواردة في القوائم المالية، التي تعتبر ذو أهمية بالغة لدى مستخدميها في اتخاذ القرارات كالميزانية وجدول حساب النتائج، حيث أن إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية يؤدي إلى إصدار قوائم مالية غير صحيحة بسبب انخفاض القوة الشرائية، وقد قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بدائل محاسبية للتكلفة التاريخية، تم تطبيق أحد هذه البدائل لمعالجة هذه الظاهرة على قوائم الشركة.

- **موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة:**

يأتي هذا البحث كتكملة للدراسات والبحوث السابقة وإثراءً للموضوع، إلا أن ما يميزه عنها هو الجانب الميداني، حيث تم تعديل القوائم المالية لمجمع صيدال باستخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة لسنتين متتاليتين وإجراء مقارنة بينهما، في حين اكتفت الدراسات السابقة بعملية التعديل فقط دون المقارنة أو التحليل الميداني.

11- هيكل الدراسة:

لدراسة هذا البحث قمنا بتقسيمه الى ثلاث فصول تسبيقا بالمقدمة التي تتضمن العناصر المتفق عليها منهجيا حيث اهتم:

الفصل الأول: أثر التضخم على القوائم المالية

تطرقت فيه الى ثلاث مباحث تطرقت في المبحث الأول عن ماهية القوائم المالية اما الثاني فخصص لماهية التضخم بينما المبحث الثالث تناولت فيه طبيعة وآثار الضخم في المنظور المحاسبي.

الفصل الثاني: بدائل القياس المحاسبي لاستبعاد آثار التضخم

تناولت خلال هذا الفصل ثلاث مباحث تحدثت في المبحث الأول عن ماهية القياس المحاسبي اما الثاني الأطر المحاسبية الدولية لمعالجة التضخم في القوائم المالية اما الثالث فتطرقت فيه عن بدائل القياس المحاسبي لاستبعاد أثار التضخم.

الفصل الثالث: دراسة حالة مجمع صيدال

احتوى هذا الفصل على مبحثين تمثل المبحث الأول في التعريف بالمؤسسة قيد الدراسة اما المبحث الثاني تمثل في تعديل القوائم المالية لسنتي 2022 و2023.

الفصل الأول:

أثر التضخم على القوائم المالية

تمهيد:

يعتبر التضخم وما يصاحبه من ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود سمة من السمات المميزة للعصر الحديث، كما له آثار سلبية على مصداقية المعلومات المحاسبية، لهذا فقد تعرض منه التكلفة التاريخية في الآونة الأخيرة للعديد من الانتقادات كونه لا يحقق الهدف الأساسي للقوائم المالية، فالتكلفة التاريخية التي تعتبر وحدة للقياس في النموذج التقليدي تؤدي في فترات التضخم إلى صافي ربح غير حقيقي ومركز مالي غير معبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة.

إذن فهناك من يرى بعدم جدوى التكلفة التاريخية كمبدأ للقياس حيث لا تعطي الصورة الحقيقية للقوائم المالية للمؤسسة، هذه الأخيرة التي تعتبر واجهة المؤسسة والتي تهدف إلى عرض المعلومات المتعلقة بالموقف المالي، نتائج الأعمال، والتغيرات في المركز المالي، من أجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك فإن القوائم المالية تعكس قدرة الادارة في الحفاظ وادارة أصول المشروع وأساليب توظيفها، وللإلمام أكثر بهذا الموضوع وجوانبه سوف نتناول في هذا الفصل الجوانب التالية:

- الاطار النظري للقوائم المالية.
- ماهية التضخم.
- طبيعة واثار التضخم في المنظور المحاسبي.

المبحث الاول: الاطار النظري للقوائم المالية

المحاسبة هي نظام المعلومات يقوم بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن مؤسسة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المؤسسة، من مستثمرين وموردين ومصالح حكومية وغيرها، وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الأساسي للمعلومات، وهذا وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية التي تعدها المؤسسات باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة واختلاف مفهومها للمستخدم النهائي لمعلومات المالية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

1- تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في

المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.[1]

2- اهداف القوائم المالية

الفقرات : 29 ،28و 21من الإطار النظري الذي تم نشره سنة 2008 من طرف اتحادية لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCF حددت الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها في ما يأتي[2] :

- ✓ تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي ، والأداء والتغيرات في المركز المالي لمشروع تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- ✓ البيانات المالية المعدة لهذا الغرض تلبي الاحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين ولكن البيانات المالية في كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها.
- ✓ المستخدم لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه البيانات والى حد كبير تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.
- ✓ تظهر البيانات المالية كذلك نتائج التدبير الإداري ، لمحاسبة الإدارة عن الموارد التي عهدت إليها وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون بتقييم التدبير الإدارية أو محاسبة الغدارة ، غنما يقومون بذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية تضم نعلى سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتها في المشروع أو بيعها أو ما كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال أخرى مكانها.

المطلب الثاني: مكونات وخصائص القوائم المالية

من خلال هذا المطلب_سيتم عرض كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وقائمة الدفقات النقدية ، وقائمة التغير في حقوق الملكية

1- مكونات القوائم المالية:

تتضمن المجموعة الكاملة والتي تشكل الحد الأدنى من القوائم المالية بمسمياتها وفقا لما ورد في التعديل الذي تم على المعيار IAS 1 في ايلول2007 واصبح ساري المفعول اعتبارا من 1/1/2009ما يلي[3]:

1-1- قائمة المركز المالي State ment of Financial: هي عبارة عن الوثيقة النهائية التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية** ، دار وائل للنشر، عمان، 2008 ، ص 08
[2] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008/2007، ص183
[3] هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية**, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان، 2009، ص 07

2-1- قائمة الدخل Statement of compréhensive Income: هي القائمة التي تعرض منتوجات بينهما المؤسسة وأعبائها بشكل ملخص عن فترة معينة والفرق يمثل صافي الدخل، إذا كانت المنتوجات أكثر من الأعباء تكون المؤسسة قد حققت أرباحا وإذا كانت المنتوجات أقل من الأعباء تكون المؤسسة قد حققت خسائر.

3-1- قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of Changes in equity : وهي قائمة تعرض عن فترة معينة :

- كل التغيرات في حقوق الملكية.
- التغيرات في حقوق الملكية التي لا تظهر بسبب عمليات مع اصحاب حقوق الملكية كممارسات تتم من قبلهم باعتبارهم مالكين.

ولم يعد جائزا الاعتراف بعناصر الدخل الشامل في هذه القائمة كذلك لم يعد جائزا عرض العمليات مع الملاك بصفتهم هذه من خلال الملاحظات بل يجب أن يتم عرض كافة العمليات مع الملاك من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية[1]:

4-1- قائمة التدفقات النقدية Statementcachflows: قائمة تعرض عن فترة معينة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المؤسسة ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين وتكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية يتم إعدادها استنادا إلى أساس الاستحقاق.

5-1- الملاحق:

هي قائمة نثرية لا يشترط أن تكون في جدول ، تحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وأيضا التوضيحات فيما يخص الشراكة ، الارتباط والتنازل بين المؤسسات وغيرها من المعلومات التوضيحية.[2]

2- خصائص القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية أهم وسيلة للإفصاح (أو الإبلاغ) المالي عن وضعية المؤسسة، وهي تمكن كافة مستعملي هذه القوائم من اتخاذ القرارات المناسبة، حيث تحتوي على الخصوصيات النوعية الآتية:[1]

[1] خالد جمال الجعارات، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**, دار الصفاء للنشر والتنويع, عمان, ,2017ص212

[2] بن رفيعة حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS**، دار هومة، الجزائر ، ج1 ، 2010، ص42.

2-1- القابلية للفهم : إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى أية حال فإنه يجب عدم تنحية المعلومات الخاصة بالمسائل المعقدة التي يجب إدراجها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لاحتياجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين.

2-2- الملائمة: حتى تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لمتطلبات صناع القرارات، وتتوفر في هذه المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

2-3- المادية (الأهمية النسبية) : تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، فتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة بالحذف أو التحريف.

2-4- القابلية المقارنة: يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمنشة أخرى ولنفس الفترة .

2-5- الموثوقية: حتى تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان باستطاعة المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه.

المطلب الثالث: مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الفئات المستخدمة للتقارير المالية، منها من له علاقة مباشرة ودائمة بالوحدة المحاسبية كالمسيرين والملاك، ومنها من له علاقة غير مباشرة (علاقة تعامل ظرفية تحددها المصلحة المشتركة) مثل المقرضين، الموردين... ولقد نشأت عن هذا التعدد في الاستعمالات رغبات في المعلومات المطلوبة تتوقف

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها(حالات عملية محلولة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ج1، 2008، ص27 .

إلى حد كبير على مجال القرار الذي يراد اتخاذه، يمكن حصر أهم الفئات المستفيدة من القوائم المالية فيما يأتي:[1]

1- **المستثمرين:** يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الارباح.

2- **العاملين:** يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة منشأتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

3- **المقرضين:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

4- **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين** : يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كزبون رئيسي.

5- **الزبائن:** يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

6- **الجهات الحكومية** : تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة. وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل الوطني وما يماثلها.

7- **الجمهور العام** : تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 08

المبحث الثاني: ماهية التضخم

ينشأ التضخم نتيجة الاستمرار في ارتفاع الفجوة بين العرض والطلب لصالح الطلب، حيث أن الزيادة في الطالب لا تقبلها زيادة مماثلة في العرض، اضافة إلى عوامل الاحتكار سواء كان احتكارا بشكل عام حيث يميل التجار إلى الاكتناز ويستغلون شح الطلب، ثم يقدمون على التحكم بالأسعار ورفعها، وأحيانا يكون الاحتكار احتكار القلة حيث تعمد فئة من التجار لصنف معين باحتكار مادة معينة ويتحكمون بسعرها عند إعادة طرحها للسوق.

ولا يقتصر التضخم أحيانا على ما يمكن تسميته اقتصادا تضخميا، بل إن التضخم إذا ارتفعت نسبته عن حد معين يطلق عليه اقتصادا نشط التضخم، وعليه من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم التضخم والأسباب المنشئة له، اضافة إلى آثار التضخم وأساليب علاجه.

المطلب الأول: مفهوم وأسباب التضخم[1]

1- تعريف الضخم:

تعددت اتجاهات الفكر الاقتصادي في وضع تعريف شامل في إطار موحد للتضخم، على الرغم من إن كل المفاهيم تدور حول مشكلة اقتصادية واحدة والتي تندرج تحت مصطلح التضخم، إلا إن كل إطار مفاهيمي لهذا الأخير يحتوي على مفهوم حسب اتجاه الفكر الاقتصادي للباحث، لهذا نذكر:

1-1- تعريف التضخم كظاهرة نقدية: حسب وجهة نظر المدرسة النقدية والتي اعتمدت في تفسيرها على المذهب النقدي عرف الاقتصاديون الكلاسيكيون التضخم بأنه زيادة غير طبيعية في كمية النقود المتداولة سواء من حيث العرض(الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان) أو من حيث الطلب (الإنفاق النقدي) بشكل يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، هذا التعريف الذي يبين وجهة نظر الفئة المتأثرة بالنظرية الكمية من الآراء الاقتصادية فهو يجعل من كمية أو حجم النقود السبب أو المتغير الذي يتحكم في المستوى العام للأسعار بافتراض إن المتغيرات الأخرى تتميز بالثبات على الأقل في الفترة القصيرة.

2-1- تعريف التضخم كظاهرة سعرية: يمكن تعريفه من خلال أثاره، والمتمثلة في توجه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع مع امتياز هذه الحركة بالاستمرارية فلا تكون لفترة

زمنية محددة سواء كان ذلك بسبب زيادة كمية النقود المتداولة أو انخفاض العرض السلعي، بما يتمثل في كونه اختلال بين العرض والطلب سواء بالارتفاع أو الانخفاض على السلع وكذلك على النقود.

لذلك يمكن إعطاء تعريف شامل لما سبق الإشارة إليه:

فالتضخم هو الظاهرة الاقتصادية التي تعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة بالحد الذي يفوق كمية التداول الاقتصادي الطبيعي، وتكون هذه الظاهرة موازية لتوجه المستوى العام لأسعار السلع والخدمات نحو الارتفاع ما ينتج عنه انخفاض في قيمة العملة.

2- أسباب التضخم:[2]

هناك عدة أسباب لتضخم وهي كالتالي:

---

[1] عوض الله زينب، **المحاسبة المالية للمؤسسات التجارية** دار الفكر العربي.، القاهرة، ص246 - 247

[2] بلال دريد، **أثر التضخم عمى القوائم المالية و طرق معالجته حسب النظام المحاسبي المالي- دراسة حالة مقاطعة نفطال للتسويق - وحدة تبسة-** (شهادة ماجستر .) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، 2013، ص34

- ✓ **التضخم بسبب زيادة الطلب الكلي:** يكون ارتفاع الطلب النقدي هو المسبب للتضخم فمطالبة الأفراد برفع دخلهم النقدي بدون أن يكون لتلك الزيادة مقابل في الإنتاج يؤدي بشكل منطقي إلى تدني في قيمة العملة، ما ينتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتتمثل الأسباب والعوامل الدافعة إلى انخفاض العرض النقدي الكلي وزيادة الطلب النقدي الكلي على هذا الأخير في زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، العجز في الميزانية، قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الادخار، تمويل العمليات الحربية ....الخ.
- ✓ **التضخم بسبب زيادة التكاليف:** يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار راجع إلى عامل مرتبط بالإنتاج، والمتمثل في ارتفاع أو زيادة تكاليف الإنتاج والتي تنقسم بدورها إلى تكاليف اليد العاملة التي تعبر عن مطالبة العمال بزيادة الأجور حسب رأي الاقتصاديين الرأسماليين، أو ارتفاع أسعار المواد الأولية على وجه الخصوص المستوردة منها ما يجعلها تعد عامل يؤدي إلى زيادة سعر بيع المنتج.
- ✓ **التضخم بسبب انخفاض العرض الكلي:** يكون السبب هنا راجع إلى اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع عند مستوى التشغيل التام، فالانخفاض في مستوى العرض الكلي مقارنة بالطلب الكلي، على هذا الأخير يؤدي إلى زيادة ملحوظة في المستوى العام للأسعار، ويرجع انخفاض العرض إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته.[1]

المطلب الثاني : اثار وحلول التضخم

1- الآثار الاقتصادية للتضخم[2]

يؤثر التضخم على النمو الاقتصادي ويخلف العديد من الآثار، نذكر منها ما يلي:

- ✓ بسبب التضخم تنخفض قيمة العملة النقدية ما يجعلها تفقد وظيفتها كمخزن للقيمة.
- ✓ ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية ويكون أصحاب الدخول المحدودة أول المتضررين من ارتفاع مستويات الأسعار.
- ✓ يؤثر التضخم على قرارات المؤسسات الاقتصادية المبرمجة في الآجال القصيرة والمتوسطة وكذلك في الآجال الطويلة، حيث يؤثر التضخم ويغير في مجرى القرارات السليمة المتخذة والمخطط لتطبيقها مستقبلا.

[1] عوض الله زينب، مرجع سبق ذكره، ص 247.
[2] دريد بلال، مرجع سبق ذكره، ص34. 34

- ✓ يؤدى التضخم إلى انخفاض الادخار النقدي ويشجع على الادخار العيني، أي الاحتفاظ بالسلع على شكل عملات أجنبية تتمتع بنوع من الاستقرار النسبي بدلا من النقود، بالإضافة إلى الاحتفاظ في صورة عملات ذهبية وأجنبية.
- ✓ تؤدي الزيادة في معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يخفض من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى الانخفاض في حجم صادراتها.
- ✓ يؤثر التضخم على الاستثمار، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية، وذلك نظرا للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات ومشاكل مالية تواجهها المشروعات الاستثمار.

2- حلول التضخم:

يمكن الحد من التضخم باتخاذ السياسات المالية والنقدية التالية :[1]

2-1-السياسة الاقتصادية:

- ✓ تضع وزارة المالية السياسة المالية لدولة بموجبها تتحدد مصادر الايرادات واستخداماتها والفائض يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.
- ✓ تبيع وازرة المالية الدين العام إلى الجمهور وبالتالي تسحب النقد المتوفر في السوق ليحد ذلك من النقد المعروض.
- ✓ زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من اصحاب الدخول المرتفعة.
- ✓ خفض الانفاق الحكومي : يعد الانفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق وبالتالي فإن الحد من هذا الانفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في السوق.

2-2- السياسة النقدية :

تتولى المصارف المركزية في الدول المختلفة وضع وتنفيد السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية.

- ➢ **الأدوات الكمي:**

[1] يرى محمد حلمي الجلاني ، **أهم الحلول الفعّالة للتضخم ,تبني سياسة نقدية صارمة، إلى جانب إجراء إصلاحات هيكلية في الإنفاق الحكومي وضبط عجز الموازنة** ، دار للنهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 13

زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها خصم الأوارق التجارية لأف ارد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق، ويعد هذا الإجراء واحدا من الاجراءات لمكافحة التضخم، إلا ان هذه الأداة قد لا تنجح في التأثير على حجم الائتمان المصرفي خاصة في الدول النامية فهناك عوامل عديدة تجعل هذه الاداة غير فعالة منها :

- **وفرة الاحتياطات لدى البنوك التجارية:** وهذا يقلل من اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية.
- **وجود مصادر أخرى للسيولة:** هذا بدوره يقلل من حاجة البنوك التجارية للسيولة النقدية التي يقدمها لهم البنك المركزي ويظهر هذا خاصة في الدول تحتضن بنوك تجارية هي فروع لبنوك أجنبية.

التوقعات: في حالة كانت توقعات المستثمرين متفائلة وخاصة بالنسبة للطلب وارتفاع الأرباح فقد لا يبالون من ارتفاع سعر إعادة الخصم لأن تكلفة الاقت ارض من البنوك التجارية تكون ضئيلة مقارنة بحجم الأرباح الكبيرة المتوقعة وفي حالة كانت التوقعات متشائمة فإن سعر إعادة الخصم المخفض قد لا يحفز المستثمرين على الاقبال على الائتمان.

صغر حجم السوق وضعفه.

دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزاء من ما السيولة المتداولة في السوق أو يسمى بدخول السوق المفتوحة.

زيادة نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف.

- **الأدوات النوعية**

أما الأدوات النوعية فإنها لتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الانتماء المصرفي بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل اكبر مما في دول أخرى.

- **معدلات الفائدة**

غالبا ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء كانت هذه المصادر قصيرة ام متوسطة ام طويلة الأجل إذ يخصص رأس المال في اطار النظرية المالية من خلال اسعار الفائدة وتتفاوت هذه الأسعار

حسب تفاوت اجال الاقت ارض فالفوائد على القروض قصيرة الاجل تكون اقل في حين تكون الاسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما اسعار الفائدة على القروض متوسطة الاجل تكون بين السعريين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي. وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص، ولتوقعات المستثمرين اثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الاموال إذ تتجه توقعاتهم بان الحالة الاقتصادية في تحسن وان رواجا اقتصاديا سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة امام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الاموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الاجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلاف للقاعدة التي تقول ان اسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل.

وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على المؤثرات هذه العوامل أن يطلب القرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل.

المطلب الثالث: الارقام القياسية والتغيرات في مستويات الأسعار

يُعتبر المستوى العام للأسعار وقياس التغيرات التي تطرأ عليه من أهم الأدوات الاقتصادية التي تُستخدم لفهم الأداء الاقتصادي لأي بلد. في هذا السياق، يتم استخدام مؤشرات مثل مؤشر أسعار المستهلك والرقم القياسي العام للأسعار كأدوات لقياس معدلات التضخم في الاقتصاد.

الرقم القياسي للأسعار هو أداة أساسية لقياس التغيرات في الأسعار ومعدلات التضخم ويُساعد في فهم الوضع الاقتصادي وتوجيه السياسات النقدية والمالية.

1- تعريف الرقم القياسي للأسعار:

الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر من زمان إلى أخر أو من مكان إلى آخر، وابسط أشكال الأرقام القياسية هو ما يعرف بمنسوب السعر وهو عبارة عن قسمة قيمة الظاهرة في فترة معينة أو مكان معين على قيمتها في فترة أخرى أو مكان أخر، ويطلق على الفترة التي ننسب إليها فترة الأساس والفترة التي ننسبها فترة المقارنة كذلك بالنسبة للمكان المنسوب إليه مكان الأساس والمكان الذي ننسبه مكان المقارنة تساعد الأرقام القياسية صانعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين والدارسين ورجال الأعمال وغيرهم من المؤسسات والأفراد على مقارنة التغيرات في الأسعار أو

الانتاج أو التجارة الدولية والمحلية وغيرها من الظواهر مع بيانات مماثلة عن فترات زمنية مختلفة أو أمكنة مختلفة.[1]

نستخلص مما تقدم على ان الارقام القياسية هي متوسطات نسبية ويقصد بهده الاخيرة هو انها تبين مدى التطور في النقود والاسعار بالنسبة لشيء معين وتقوم على استخدام اساس للمقارنة يسمى سنة الاساس حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والاسعار بسنة الاساس ويعتمد اختيار سنة الاساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الاسعار في تلك السنة.

وتتعدد الارقام القياسية للأسعار حسب أنواع السلع التي تدخل أسعرها في عملية الحساب كما يلي:[2]

- **الارقام القياسية للسلع الاستهلاكية:** هي مؤشرات إحصائية تقيس التغيرات في أسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تشتريها الأسر المعيشية. وتهدف هذه الأرقام إلى تتبع التضخم وقياس التغيرات في تكلفة المعيشة.
- **الرقم القياسي لأسعار الجملة:** هو مؤشر اقتصادي يقيس التغيرات في أسعار السلع على مستوى البيع بالجملة، أي قبل وصولها إلى المستهلك النهائي. وهو يركز على أسعار المنتجات التي يتم تبادلها بين الشركات، مثل المواد الخام والسلع الوسيطة والمنتجات تامة الصنع عند بيعها بكميات كبيرة، ويعتبر الرقم القياسي لأسعار الجملة أداة حيوية لفهم التغيرات السعرية على مستوى الإنتاج والتجارة بالجملة، وهو مؤشر مهم للتنبؤ بالتضخم المستقبلي وتقييم الأداء الاقتصادي.
- **الرقم القياسي الضمني:** هو مقياس للتغيرات في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة محليًا في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، مقارنة بسنة الأساس. يُطلق عليه أيضًا الرقم الضمني لتضخم الأسعار، وهو أداة مهمة لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل وتحويل القيم الاسمية إلى قيم حقيقية.

2- أنواع الأرقام القياسية:[3]

وتنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى أنواع من أهمها ما يلي:

2-1- الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس (رقم لا سبير):

---

[1] عبد الحسين ريني، **الارقام القياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع, الأردن ،عمان2012، ص 20

[2] رياض عبد الله، نظرية المحاسب، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص354.

[3] وادي رقية، **دور النظام المحاسبي المالي في معالجة القياس والافصاح المحاسبي في حالة التضخم**، اطروحة م دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2019 ص94

المرجح بكميات فترة الاساس قد ركز لا سبيرز في معادلته على كيفية احتساب الرقم القياسي على استخدام السعر في سنة المقارنة في بسط المعادلة مرجحا بالكميات في سنة الاساس والسعر في سنة الاساس في مقام المعادلة مرجحا بالكميات في سنة الأساس وبذلك فتظهر المعادلة على النحو التالي:

$$\text{الرقم القياسي لاسبير} = \frac{(\text{الأساس سنة في الكمية} \times \text{المقارنة سنة في السعر}) \text{ مج}}{(\text{الأساس سنة في الكمية} \times \text{الأساس سنة في السعر}) \text{ مج}}$$

2-2- الرقم القياسي لباشي (المرجع بكميات فترة المقارنة): يختلف هذا المقياس عن المقياس لا سبير في كونه يعطي أوزانا لكميات سنة المقارنة (القياس) وليس لكميات سنة الأساس كما يفترض أن الأفراد يستهلكون المجموعة الجديدة من السلع في كل السنوات المقارنة والتي يتم شراؤها بالأسعار الجارية لكل سنة على حدة، ويتم احتساب الرقم القياسي لأسعار (باش) عن طريق قسمة مجموع حاصل ضرب كميات سنة المقارنة (الجارية) في أسعار سنة المقارنة (الجارية) لمجموع السلع والخدمات المراد تكوين الرقم القياسي لها على مجموع حاصل ضرب نفس كميات سنة المقارنة في أسعار سنة الأساس و تتخذ معادلة الرقم القياسي للأسعار (باش) الشكل التالي:[1]

$$\text{الرقم القياسي (باشي)} = \frac{(\text{المقارنة سنة في الكمية} \times \text{المقارنة سنة في السعر}) \text{ مج}}{(\text{المقارنة سنة في الكمية} \times \text{الأساس سنة في السعر}) \text{مج}}$$

2-3- الرقم القياسي الثابت المرجح: يتم احتساب الرقم القياسي بموجب هذه الطريقة باستخدام السعر في سنة المقارنة مرجحا بكمية معيارية في بسط المعادلة والسعر في سنة الأساس مرجحا بذات الكمية المرجح بها السعر في بسط المعادلة وبذلك تكون المعادلة على النحو التالي:

$$\text{الرقم القياسي الثابت المرجح} = \frac{(\text{معياري كمية معدل} \times \text{المقارنة سنة في السعر}) \text{ مج}}{(\text{المعياري كمية معدل} \times \text{الأساس سنة في السعر}) \text{ مج}}$$

2-4- الرقم القياسي الأمثل لفيشر: نلاحظ أن "لاسبير" رجح بكميات سنة الأساس أما "باش" فقد استعمل الترجيح على كميات سنة المقارنة مما يؤدي إلى نتائج مختلفة لذا قام فيشر بالجمع بين طريقتي لا سبير وباش إذ يتم إيجاد الرقم القياسي عن طريق الوسط الهندسي لهذين الحلين حيث يتم الحصول على رقم تتوفر فيه جميع الصفات المطلوبة في الرقم القياسي الصحيح لهذا يسمى هذا الرقم الأمثل، وتكون المعادلة كما يلي:

الرقم القياسي لفشير = الجذر التربيعي (الرقم القياسي للاسبير × الرقم القياس لباش).

[1] وادي رقية، مرجع سبق ذكره، ص 96.

3- التغيرات في مستويات الأسعار:

يعتبر التغيير في مستوى العام للأسعار من أهم المشاكل التي اهتم بها الاقتصاديون ويأخذ التغير شكلين: الأول يتمثل في انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه الارتفاع في القوة الشرائية للنقود وهو ما يعرف بالانكماش الاقتصادي والثاني يتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه انخفاض القوة الشرائية للنقود وهو ما يعرف بالتضخم الاقتصادي ويلاحظ أن العلاقة بين التغير في القوة الشرائية للنقود علاقة عكسية ويمكن إبراز التغير في المستوى العام من خلال الشكل التالي:[1]

الشكل رقم1: التغير في المستوى العام في الأسعار

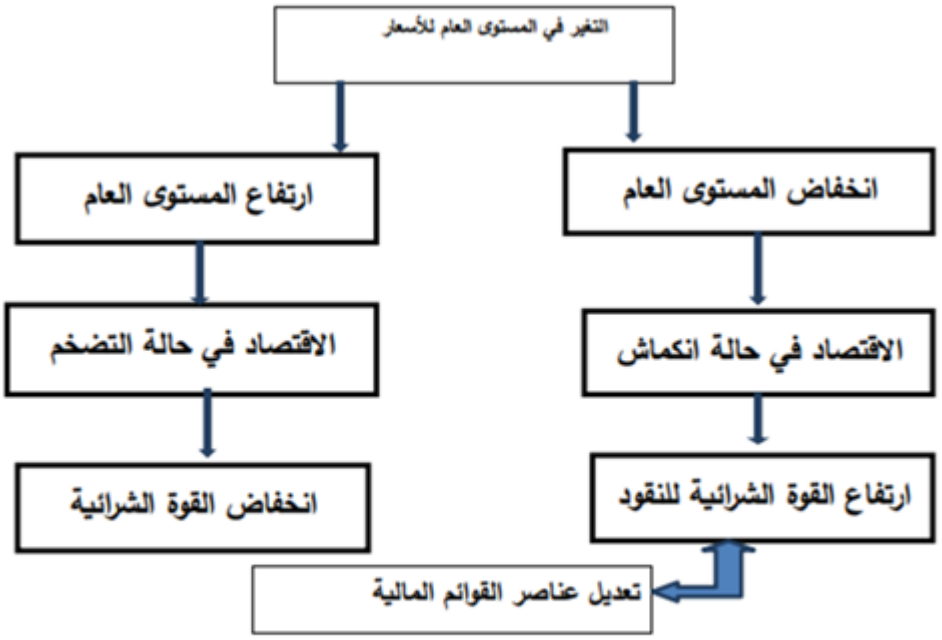

المصدر: وادي رقية، دور النظام المحاسبي المالي في معالجة القياس والافصاح المحاسبي في حالة التضخم، اطروحة م دكتوراه، جامعة قسنطينة،2019 ، ص98.

[1] مرجع نفسه، ص97.

وعليه فان التغيرات في مستويات الأسعار تمثل القيم النقدية التي تساويها سلعة معينة بتاريخ معين وهذه القيم لا تتميز بالثبات بل تتغير من فترة لأخرى بالارتفاع والانخفاض ويمكن التعرف على مستويات التالية لتغيرات الأسعار:[1]

- التغير في المستوى العام للأسعار.
- التغير في المستوى الخاص للأسعار.
- التغير في المستوى النسبي للأسعار.

1-3- التغير في المستوى العام للأسعار: يقصد به التغير الذي يطرأ على الأسعار مجموعة من السلع والخدمات وأصناف مختلفة من البضائع المتبادلة أو المتعامل بها في السوق وذلك كما عرفه هندركسن" هو التغير الذي يظهر نتيجة للتغير في قيمة العملة خلال فترة التضخم والكساد حيث يتعلق المستوى العام للأسعار بالقوة الشرائية لوحدة النقد منسوبة لكل السلع و الخدمات في الاقتصاد.

يرى sweeny أن قياس التغير في المستوى العام للأسعار يكون باستخدام الأرقام القياسية العامة التي تعكس أسعار السلع والخدمات المتداولة او المتعامل بها في السوق بين تاريخين مختلفين مثل الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي لنفقة المعيشة.

وما يحدر ذكره أن التغير في الأسعار على مستوى الاقتصاد هو مجموعة من السلع والخدمات وليس على مستوى مؤسسة معينة، أي يتم تجاهل أسعار الايرادات الخاصة بالمؤسسة وذلك بناءا على اقتراض أن الأسعار تزيد بنفس النسبة.

وما يمكن استنباطه عن معدل التغير في المستوى العام للأسعار ان القوة الش ارئية العامة للنقود تتناسب عكسيا وبنفس المقدار مع التغير في المستوى العام للأسعار اي لو ارتفع سعر سلعة معينة بمقدار 40% فان ذلك يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود لشراء تلك السلعة بمقدار 40%.

2-3- التغير في المستوى الخاص (المحدد) للأسعار: ويعنى المستوى المحدد (الخاص) للأسعار بوضع أرقام قياسية للتغيرات في الأسعار على مستوى سلعة أو خدمة معينة خلال فترة معينة وليس على مستوى السوق وهذه السلع تكون من الأهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي أو لاقتصاد معين حيث أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر على الأسعار المتعلقة بسلعة معينة بالذات مثل التغير في أذواق المستهلكين التطورات التكنولوجية التغيرات الطبيعية والفنية في عرض سلعة معينة أو كنتيجة

[1] وادي رقية، مرجع سبق ذكره، ص 98

للمضاربات وغيرها ولقياس التغير في المستوى الخاص للأسعار يتم استخدام الأرقام القياسية الخالصة.[1]

المبحث الثالث : طبيعة واثار التضخم في المنظور المحاسبي

إن ارتفاع الأسعار (التضخم) يؤثر سلبًا على أهداف القوائم المالية من خلال الإخلال بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تتمثل أهميتها في توفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية. فخاصية الملائمة تعني أن تكون المعلومات قادرة على مساعدة المستخدمين في التنبؤ بالنتائج المستقبلية مثل تغيرات سعر السهم وتوزيعات الأرباح، إلا أن التضخم يقلل من دقة هذه القدرة التنبؤية بسبب احتواء العائد المحاسبي على أرباح غير حقيقية ناتجة عن تملك الأصول. كما أن خاصية الموثوقية تتطلب عرض المعلومات بشكل دقيق وواضح، بما يعكس الواقع الاقتصادي لعناصر القوائم المالية، وهو ما لا يتم تحقيقه في ظل التضخم؛ إذ تُسجل البيانات المحاسبية بأسعار تاريخية لا تعكس القوة الشرائية الحقيقية للنقود أو القيم الجارية للأصول والمطلوبات. ومن ثم تصبح المقارنة بين بيانات القوائم المالية عبر الفترات المختلفة أمرًا صعبًا وغير دقيقة.

كما أن الربح المحاسبي في فترة التضخم يعطي صورة غير سليمة عن أداء الإدارة لعدم إمكانية الوقوف على قدرة الإدارة على المحافظة على القدرة التشغيلية للمشروع (قدرة المؤسسة على تقديم نفس القدر من السلع والخدمات) وكذلك المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال، ويؤدي أيضا التضخم إلى إظهار المركز المالي للمؤسسة في شكل لا يعبر عن الواقع الاقتصادي الحقيقي لعناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية[2]

[1] مرجع سابق وادي رقية ص 98

[2] فريد زعرات، **معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا لمعايير الحاسبة الدولية**، جامعة سعد دحلب البليدة، 2009ص85و84

المطلب الأول: اثر التضخم على القوائم المالية[1]

1- أثر التضخم على قائمة المركز المالي:

يؤثر التضخم على جميع عناصر قائمة المركز المالي، وكما هو معلوم أن هذه القائمة تحتوي على مجموعة من الأصول والخصوم، ومع مرور الزمن يزداد هذا الأثر خاصة إذا لم يؤخذ التضخم بعين الاعتبار، وبالتالي تصبح مختلف العناصر التي تضطر في قائمة المركز المالي ال تعبر عن القيم الحقيقية الأصول، وهذا راجع لعدم قدرة هذه العناصر على التعبير عن القدرة الشرائية للنقود.

ومن خلال ما سبق يمكن معرفة تأثير التضخم على مختلف العناصر الموجودة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

1-1- **الاثر المحاسبي على العناصر النقدية للمركز المالي:** يمكن تعريف العناصر النقدية كما عرفتها اللجنة من مجمع المحاسبين والمراجعين بإنجلترا على النحو التالي:

العناصر النقدية هي الأصول أو الخصوم أو رأس المال والتي تحدد مسبقا بقيمة ثابتة في النظام الأساسي في صورة وحدة نقدية بعض النظر عن تغيير في القوة الشرائية لهذه الوحدة.

يؤدي الاحتفاظ على الاصول النقدية خلال فترات التضخم خسائر في القيمة الشرائية لهذه الاصول، كون أن الوحدات النقدية وبما لها من قوة شرائية في لحظة معينة يمكن ترجمتها إلى سلع وخدمات، أي أن الوحدات النقدية لها القدرة في فترة زمنية محددة على الحصول على سلع و خدمات بمقدار تلك الوحدات، وهذه السلع والخدمات بمرور الوقت سوف تنخفض قيمتها وتصبح هذه القيم مساوية لعدد أقل من الوحدات النقدية نفسها، وهذا راجع أساسا انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، كما أنه يمكن أن يتم الحصول على سلع وخدمات أكثر وأقل عدد من الوحدات النقدية، وفي هذه الحالة يرجع ذلك الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، الذي سيؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية للوحدات النقدية بالإيجاب، كون أنها تمثل التزامات مقاسة بوحدة نقد تقل القوة الشرائية لها عن الوحدة النقدية وقت نشأت هذه الالتزامات، أي في حالة الانخفاض في المستوى العام للأسعار فيترتب عن الخصوم النقدية خسائر في قوتها الشرائية، كون أن هذه الالتزامات مقاسة بوحدة نقدية تفوق قوتها الشرائية عن وحدة النقد عند تاريخ نشوء هذه الالتزامات.

وعند دراسة العناصر النقدية للأموال والخصوم الظاهرة في قائمة المركز المالي، يمكن تحديد الخسائر أو الأرباح الناتجة عن الاحتفاظ بهذه العناصر وهذا بواسطة حساب المركز المالي مع نتيجة الدورة، أو بالفرق بين الخصوم والأصول ففي حالة انخفاض المستوى العام للأسعار، فإذا كانت الأصول أكبر من الخصوم

[1] عمر كامل الحاروني، **محاسبة التضخم**، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، سبتمبر، العدد الثاني ، 1985 ص.165

فمعناه أن المركز المالي الصافي للمؤسسة موجب فيؤدي ذلك إلى تحقيق المؤسسة أرباح في القوة الشرائية الخاصة بها، أما في حالة أن الأصول أقل من الخصوم وبالتالي فإن المركز المالي الصافي للمؤسسة سالب فيؤدي ذلك إلى تحقيق المؤسسة خسائر في القوة الشرائية الخاصة بها، والعكس في حالة ارتفاع في المستويات العامة للأسعار.

2-1- **الأثر المحاسبي على العناصر غير نقدية للمركز المالي:** تعتبر العناصر غير نقدية كل العناصر التي لها قيمة سوقية لذا هي أيضا تدخل ضمن العناصر التي يجب أن تؤخذ يعين الاعتبار في عملية التعديل والتصحيحات، ويمكن اعتبار العناصر غير النقدية الموجودة في قائمة المركز المالي كل الأصول الثابتة وعنصر من العناصر الأصول المتداولة وهي المخزون، وللوصول إلى الربح التشغيلي يتم طرح تكلفة البضاعة المباعة من المبيعات بالإضافة إلى خصم اهتلاكات الأصول الثابتة وهذا بغية الوصول إلى الربح الصافي، وهذا ارجع لكون أن أرس مال العامل يحدث فيه تغيرات كبيرة وهذا بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار التضخم في تحديد العناصر الغير نقدية في الأصول.

3-1- **الأثر المحاسبي على الموجودات الثابتة:** عند الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية في قياس الأصول الثابتة فإن هذه الأخيرة يتم رصدها بتكلفتها التاريخية، فعند حدوث انخفاض في المستويات العامة للأسعار وارتفاع في القدرة الشرائية فإنه يتوقع أن يتم اقتناء أصل معين بنفس مواصفات الأصل القديم الذي حدث واقتنته المؤسسة سابقا، فإن العملية هنا تتطلب تكلفة تكون منخفضة مقارنة بالتكلفة التاريخية السابقة وهذا ارجع كون أن القوة الشرائية للنقود قد شهدت ارتفاعا، ويحدث العكس إن حصل ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية فإنه في هذه الحالة سيتوقع أن يتم شراء أصل معين بنفس مواصفات الأصل القديم الذي سبق أن اشترته المؤسسة بل الأمر يحتاج إلى تكلفة تزيد عن التكلفة التاريخية وهذا راجع لانخفاض في القوة الشرائية للنقود وبالتالي ظهور الموجودات الثابتة بأقل من تكلفتها الاستبدالية..[1]

أما بالنسبة لأقساط الاهتلاك السنوية المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية تعكس قيمة الإهتلاك من الأصول الثابتة خلال سنة واحدة ليست مقتصرة على الإهتلاك فقط فعندما تقوم المؤسسة من التخفيض من قيمة الإهتلاك هذا سيؤدي إلى خطر في المستقبل لأن الأصول التي تستخدمها المؤسسة خلال فترة نشاطها لسنوات عديدة وخلال هذه السنوات بصفة حتمية ستحدث تغيرات كبيرة في الأسعار، لأن المبالغة في قيمة الأرباح في أوقات ارتفاع في المستوى العام للأسعار أمر يحدث عن مقابلة تكاليف تاريخية من الإي اردات

[1] أحمد شحاتة، محمد بدوي، **المحاسبة المالية المتقدمة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 371

الجارية وعندما تتغير أسعار الأصول فإن الأرباح حسب قائمة المركز المالي الذي تظهبالتكلفة التاريخية سيؤدي إلى فشله في تكوين المبالغ اللازمة لتمويل الأصول الثابتة، أي الفشل في تكوين اهتلاكات لازمة للأصول الثابتة وعند الكلام عن الإهتلاك الخاص بالموجودات الثابتة يمكن القول إن المؤسسة في قيامها واستمرارها بالنشاط خلال فترة من الوقت فإن الموجودات الثابتة الموجودة في المؤسسة تهتلك، بالتالي يكون ق ارر تخصيص اهتلاكات شيئا إلزاميا وضروريا لأن هذا القرار من شأنه تحديد الأرباح التشغيلية، وهناك من يربط ضرورة تخصيص الاهتلاكات للموجودات الثابتة للمؤسسة ناتج عن نقص الكفاءة في استخدام هذه الموجودات كمعدات نقل ومعدات الإنتاج وغيرها. للأسعار.[1]

1-4- الأثر المحاسبي على المخزون السلعي: يتميز المخزون بالتجدد والحركة المستمرة والمتواصلة هذه الحركية المستمرة لا تسمح باتساع الفارق بين التكلفة التاريخية والقيمة الحالة للمخزون وهذا في ظل أن المستويات العامة للأسعار مستقرة هي الأخرى واذا حدث لها ارتفاع فإن هذا الارتفاع يكون ارتفاعا عاديا، وفي حالة حدوث قفزات سريعة في المستويات العامة للأسعار فإن الفارق بين التكلفة التاريخية والقيمة الحالة للمخزون سيكون كبير على عكس الحالة الأولى، وعليه من غير الطبيعي الاعتماد على التكلفة التاريخية كأساس لتقييم المخزون، وهذا بسبب عدم تعديل إجمالي القيمة النقدية للمخزون حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في قيمة المخزون المادية وبالتالي حدوث خسائر مادية ناجمة عن هذا الانخفاض، وفي حالة انخفاض في قيمة الوحدة النقدية فإن المخزون يظهر في قائمة المركز المالي بقيمة منخفضة، لذا يلزم تخصيص مخصصات من أجل الانخفاض في قيمة المخزون في حالة كانت قيمة الجرد أقل من التكلفة التاريخية له.[2]

1-5- الأثر المحاسبي على حقوق الملكية:تمثل حقوق الملكية التي تظهر في قائمة المركز المالي كل التزامات التي تقع على عاتق المؤسسة وهذه الالتزامات لصالح ذوي حقوق الملكية وكمثال عنها حسابات أرس المال، والاحتياطات والنتائج، المحققة من طرف المؤسسة وغيرها من الحسابات، فحقوق الملكية كغيرها من الحسابات التي تظهر في قائمة المركز المالي هي الأخرى تتأثر بالتضخم، فعند انخفاض قيمة الوحدات النقدية وما ينتج عنها من انخفاض قوتها الشرائية فإن حسابات حقوق الملكية تظهر بقيمة لا تعبر عن القيمة الحقيقية لها، وبالتالي هذه القيمة التاريخية التي سجلت في قائمة المركز المالي لا تعبر عن حقوق

[1] أحمد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 371
[2] سعود جابر العامري، **محاسبة التضخم**، دار رز ارن للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006 ، ص 91

المساهمين والشركاء في المؤسسة بصورة صادقة، كونها تظهر الدفاتر المحاسبية بقيمتها التاريخية التي أصلا تكون بعيدة كل البعد عن القيمة الحقيقية لهذه الحسابات.

2- **أثر التضخم على قائمة الدخل:** للتضخم مجموعة من الاثار التي تنعكس على مختلف القوائم المالية، وقائمة الدخل هي الاخرى تتأثر بالتضخم، فعندما يتم تجاهل التغير في المستويات العامة لألسعار يؤدي ذلك إلى تأثيرات في عناصر قائمة الدخل، وبالتالي عند عرض هذه القائمة تكون المعلومات بعيدة عن الواقع الحقيقي الذي تمثله المؤسسة.

- **الأثر المحاسبي على معدل الاستثمار:** إن إعداد قائمة الدخل من دون الأخذ بعين الاعتبار التضخم يؤدي بصفة مباشرة وبصفة حتمية إلى ظهور معدلات استثمار غير صحيحة لا يمكن الاعتماد عليها في عملية التخطيط والتوقع للمستقبل وبالتالي التأثير سلبيا على الأهداف الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة، وهذا ارجع بالأساس لكون الأرباحا لتي يمكن للمؤسسة أن تحققها والتي تظهر في قائمة الدخل بالتحديد يتم إظهارها وعرضها بصورة لا تعبر عن الأرباح المحققة فعليا، كما أن قيمة الأصول والخصوم تظهر بقيم تكون هي أيضا بعيدة عن الصوة الحقيقية التي تكون المؤسسة تمثلها، وبالتالي فإن قيمة رأس المال يظهر بقيمة غير حقيقية، فعند عدم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في مستويات الأسعار فإن هذا يؤدي إلى عدم صحة معدلات الاستثمار والأهداف الإستراتيجية التي تضعها وكما المؤسسة وهذا يرجع لعدم قدرة قائمة الدخل على عرض واظهار الأرباح بصورة صادقة ومعبرة عن الواقع، أن قيم الأصول ورأس المال هي الأخرى يتم عرضها في قائمة المركز المالي لا تكون معروضة بمعلومات صادقة، الأمر الذي سينعكس على معدلات الاستثمار وبالتالي المساس بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- **تؤثر التغيرات السعرية على قياس نتيجة عمليات المؤسسة** نظرا لأن الدخل الناتج عن العمليات في فترات ارتفاع الأسعار يكون متضخما بحيث لا يعبر عن حقيقة نتائج الأعمال حيث كانت الوظيفة الأساسية للمحاسبة تتمثل في قياس مدى تقدم ونجاح المؤسسة، كما ينعكس في قياس الدخل أو الخسارة المتولدة من الضروري الأخذ في الاعتبار أثار التغيرات السعرية على صحة قياس العناصر المحددة للدخل في ضوء مفهوم الدخل الحقيقي للمؤسسة بالرغم من أن طرق قياس الدخل المحاسبي تتفق جميعا على أن دخل المؤسسة يتم قياسه عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها إلا أنها تختلف في ت فسير مفهوم الدخل الحقيقي للمؤسسة، فالمشكلة هنا في قياس الدخل وفقا لمفهوم المحافظة على رأس المال الذي يعني عدم المساس برأس مال الوحدة بعد توزيع دخل الفترة حيث يعرف الاقتصاديين دخل المؤسسة بأنه المبلغ الذي يمكن توزيعه على

ملاكها دون تخفيض في قيمة أصولها ومعنى ذلك أن تحديد الدخل يعتمد على المدخل المستخدم في قياس وتقييم أصول الوحدة بحيث يؤدي استخدام مداخل مختلفة لتقييم الأصول إلى تحديد مبالغ مختلفة.[1]

المطلب الثالث: صحة القوائم المالية في ظل التضخم

بالنظر إلى أهمية التقارير المالية في إيصال المعلومات بكفاءة، فقد نشأت تساؤلات حول الغايات التي أُعدت من أجلها هذه التقارير، ومدى تلبيتها لاحتياجات المستفيدين من المعلومات المالية، خاصةً أولئك الذين لديهم مصالح مختلفة. كما أثيرت نقاط تتعلق بمحتوى التقارير من حيث كمية ونوعية المعلومات المالية المقدمة، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة باللغة المستخدمة في كتابة التقارير، ومحاولة تحديد المعاني المتعددة للمصطلحات المحاسبية، وعرض المعلومات المالية بأساليب مبتكرة تتجاوز الطرق التقليدية. ونتيجة لذلك، ظهرت عدة مؤشرات لتقييم مدى فعالية التقارير المالية في توصيل المعلومات بشكل جيد، من أبرزها مدى تغطية هذه التقارير للحد الأدنى الضروري من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، ودرجة اعتماد المستفيدين على التقارير المالية كمصدر للمعلومات، ومدى إقبالهم على قراءة جميع أجزاء التقارير المالية، بالإضافة إلى مستوى فهمهم للمعلومات الواردة فيها.

كما توجد عدة عوامل تؤثر في جودة القوائم المالية وتتمثل في الآتي:[2]

- **اثر المنظمات المهنية:** ويبدو هذا الاثر واضحا في "الولايات المتحدة الأمريكية" حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتلا ذلك قيام لجنة معايير المحاسبة المالية بإصدار نشرات بالمعايير المحاسبية توضح أهم المبادئ والاجراءات التي يجب اتباعها عند إجراء التقارير المالية.
- **التضخم وارتفاع الاسعار:** وقد أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من البلاد وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى اعادة النظر إلى التقارير المالية للشركات المساهمة لهذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.
- **اثر تدخل الدولة:** وتقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي والتقارير المالية التي يوفرها للمستفيدين منها ويبدو ذلك في الجهاز الضريبي حيث يقوم بإصدار النظم والتعليمات اللازمة للشركات المساهمة والتي يجب مراعاتها عند اعداد التقارير المالية وصولا للربح الضريبي.

[1] وادي رقية، **اهمية الافصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية**، مرجع سبق ذكره، الصفحة 783

[2] الإمام أحمد يوسف محمد، **اثر التضخم على مدى كفاءة القوائم المالية بالمؤسسات الحكومية**، مجلة العلوم الاجتماعية , جامعة ام درمان الأهلية, السودان، المجلد 7 الإصدار 11، ص 235 - 236

خلاصة الفصل الأول :

يمثل التضخم ارتفاعًا متواصلاً في الأسعار، ينشأ ذاتيًا نتيجة لتجاوز الطلب الكلي لإمكانيات العرض المتاحة. هذه الظاهرة تخلق تحديات اقتصادية واجتماعية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي وتعيق تنفيذ السياسات الحديثة الطموحة للتنمية الشاملة. ويُمكن تقدير مستويات التضخم باستخدام مؤشرات الأسعار القياسية أو من خلال تحليل الفجوات التضخمية. لذا، يصبح من الضروري معالجة هذه المشكلة عن طريق عدة أساليب فعالة.

كما يوجد أيضا تفاوت في تأثير التضخم على المبادئ والفروض المحاسبية حيث ان بعض مبادئ تصبح غير صادقة ولا يمكنها مسايرة أخد أثار التضخم في الاعتبار عند اعداء الوظائف المحاسبية في حين أن بعضها الأخر يمكنها مسايرة أخد أثار التضخم في الاعتبار كما توجد مبادئ اخرى تعتبر اكثر اتساقا مع اخد أثار التضخم في الاعتبار وكنتيجة منطقية لتأثير التضخم على المبادئ المحاسبة والمعتمد عليها في اعداد القوائم المالية تصبح هذه القوائم مضللة ولا تعكس الوضع المالي الحقيقي فيصبح اتخاد القرارات الاقتصادية غير معبر بصدق عن حقيقتها، ولهذا يجب ايجاد حلول للعوامل المؤثرة على مصداقية القوائم ووضع بدائل قياس محاسبية تعكس الواقع الحقيقي للمركز المالي.

الفصل الثاني:

بدائل القياس المحاسبي لاستبعاد اثار التضخم

تمهيد:

تعتبر المحاسبة فرع مهم لكل المؤسسات، الخاصة منها والعمومية التابعة لقطاع الدولة، إذ تتابع كافة النشاطات التي تجري داخل المنشئة بحيث يتم تسجيل أرقام ومبالغ وبيانات محاسبية مهمة، يتم القياس على أساسها وتتم معالجتها لتعطي في الأخير بيانات مالية مهمة متمثلة في مجموعة من القوائم المالية يتم إعدادها وفقا لمتطلبات وشروط، وعلى أساس هذه القوائم تتخذ إدارة المؤسسة قرارات تؤثر على مصير ومستقبل المؤسسة، غير إن هذه القوائم تتأثر بالمشكلة الاقتصادية المعروفة بالتضخم، إذ يقلل هذا الأخير من مدى جودة ومصداقية هذه القوائم بحيث يجعل منها مضللة ومشوهة، وبالتالي تؤثر على القرارات التي يتم اتخاذها على أساس المبالغ الظاهرة فيها، وسنتطرق في ما يلي إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بكل من القياس المحاسبي والتضخم.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي العام للقياس المحاسبي

للقياس اهمية كبيرة فهو ليس مجرد تعبير كمي عن احدى الخواص لموضوع الدراسة, وانما ايضا عملية ابراز العلاقات القائمة بين خصائص الاشياء او الاحداث المراد اخضاعها للقياس. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث الى ماهية القياس المحاسبي بالإضافة الى انواعه واساليبه واسسه وفي الاخير التطرق الى اهم خطوات واجراءات القياس المحاسبي ومشاكله.

المطلب الاول: مفهوم القياس المحاسبي وانواعه

1- مفهوم القياس

يمكن تعريفه على النحو التالي:

- {عملية القياس المحاسبي بالمفهوم العلمي هي عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معنية هي خاصية التعدد النقدي, بشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي, بعنصر اخر محدد هو عدد حقيقي, في مجال اخر هو نظام الاعداد الحقيقية, وذلك باستخدام مقياس معين هو وحدة النقد, وبموجب قواعد اقتران معينة هي قواعد الاحتساب }.[1]

- القياس في المحاسبة هو{نشاط يومي لتحديد اثار الاحداث المالية لوحدة محاسبية مستمرة للنشاط والتعرف على هذه الاثار عادة كل سنة مالية او كلما احتاج الامر لذلك وهو قياس تقريبي لن يكون

[1]/ محمد مطر، **التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع ,الطبعة الثانية .عمان ,2007 ص131/130

نهائي الا مع تصفية الوحدة محل القياس ويستخدم وحدة النقد كأداة للتعبير في كل شكل وحدات عددية}.[1]

– عرفه campell كما يلي: "يتمثل القياس بشكل عام في ربط الاعداد بالاشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناءا على قواعد طبيعية يتم اكتشافها بطريقة مباشرة او غير مباشرة "[2]

وعليه من المفاهيم السابقة: يمكن القول ان القياس المحاسبي ينحصر في وجود شيء مطلوب قياسه او تقديره او تحديده، ووجود مقياس متفق عليه يمكن ان يستخدم كمعيار لقياس او تقدير او تحديد هذا الشيء في ضوء نظام معين بمقتضاه تتم عملية القياس.

2- انواع القياس المحاسبي

للقياس المحاسبي انواع وهي كالتالي :[3]

2-1- القياس الوصفي

تعتمد على الوصف الانشائي لخصائص او مظاهر شيء او حدث معين يمكن القارئ من تخيل هذه الخاصية او الظاهرة موضوع القياس من التعبير اللغوي عنها بالقياس, وعادة مايترتب على القياس الوصفي مفارقات كبيرة تنعكس على شئ او الحدث الموصوف نظرا للتباين الشديد في قدرات الافراد على التخيل, وبذلك فان القياس الوصفي يعتبر اكثر القياسات تشتتا, ومثالا لذلك وصف المادة بالصلابة او بالسيولة او بالغازية .

2-2- القياس الترتيبي

في هذا النوع من الاساليب تستخدم الارقام والرموز لتبين مراكز العناصر او الخصائص تجاه بعضها البعض ويلزم هذا وجود ترتيب طبيعي للخصائص التي يراد قياسها, ولذلك يشمل هذا الاسلوب خاصية الترتيب الطبيعي بالإضافة الى خاصية التميز. فمثلا يحدد لنا العناصر الاكبر والعناصر الاصغر التي تتساوى الا انه لا يمكن تحديد مقدار الكبر والصغر, بمعنى ان هذا الاسلوب يخبرنا ان العنصر ا اكبر من العنصر ب او اقل منه ولا يخبرنا شيء عن مقدار طولا او ثقلب, والمثال الواضح من اساليب القياس الترتيبية في المحاسبة هو ترتيب اصول الميزانية حسب درجة السيولة لكل اصل بالنسبة للأصول الاخرى .

2-3- القياس العددي

[1]/ محمود السيد الناغي-**اسس المحاسبة التاصيل واطار التطبيقي** –المكتبة العصرية ,للنشر والتوزيع,مصر.2008 ص 101

[2] Campell. Norman.R ,Foundations of science. Dover publication.carrington A.S. and battersby G.B . Accounting An information system white comb. And tombs company. Neuzaland. 1975. P258.

[3]/ بالرقي التيجاني, ، **أهمية البحث في معرفة الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد08, 2008، ص 59

في هذا الاسلوب من القياس تستخدم الارقام لتعكس الفروق بين العناصر بدءا من نقطة الصفر هنا، نقطة انعدام محتوى العنصر من الخاصية موضوع القياس, ويؤدي استخدام هذا القياس الى تعيين اعداد للأشياء المرغوب قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الاشياء عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الاعداد، ويتطلب استخدام القياس العددي توافر شروط معينة ومن هذه الشروط نذكر:[1]

-ان تكون الخواص موضوع القياس متجانسة؛

-ان لا تتأثر هذه الخواص بالظروف البيئية المختلفة؛

-ان لا يكون اساس القياس الواحد؛

-ان تكون نتائج القياس قابلة للتجميع والمقارنة.

2-4- القياس النسبي

يعتمد القياس النسبي على استخدام النسب والعلاقات الكمي، بحيث تعتبر تطورا للمقاييس العددية لأنها تمتاز بقدرتها على تصوير العلاقة بين المقادير الكمية وهو ما يطلق عليه التحليل الكمي, وتفيد تلك الاساليب في القياس المحاسبي لأغراض خاصة، وكمثال على ذلك قد تستخدم في التعبير عن التكلفة والقيمة في اوقات معينة في صورة وحدات نقدية منسوبة الى وقت معين يتخذ اساسا للتعبير عن القدرة الشرائية للنقود، ويتمثل ذلك في استخدام الارقام القياسية لتعديل البيانات المحاسبية من اجل قبول نتائج القياس المحاسبي في فترات التضخم.[2]

المطلب الثاني: اساليب ومعايير القياس المحاسبي واسسه

1- اساليب القياس المحاسبي

تتمثل فيما يلي:[3]

1-1- اسلوب القياس المباشر

حيث تحدد نتيجة عملية القياس ممثلة بالقيمة الخاصة محل الدراسة او محل القياس مباشرة دون اللجوء الى عملية الحساب، لكن بشرط توفر علاقات رياضية بين الخواص محل القياس.

2-1- اسلوب القياس الغير مباشر(المشتق)

عندما يتغير القياس وفق الطريقة المباشرة حينئذ لابد من قياس قيمة هذا الشيء محل القياس بطريقة غير مباشرة, بحيث تشتق بشكل غير مباشر من خلال عمليات تحويل جبري لمجموعة من الارقام التي هي نفسها تمثل قياسات مباشرة .[4]

---

[1] / مرجع نفسه, ص 60

[2] / مرجع نفسه, ص60

[3]/ طبيب اسامة، **اثار تعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الافصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ,الطور الثالث في العلوم التجارية ,تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة سطيف ,2019/2018 ص 78

[4] / مرجع نفسه, ص9

حيث تعتبر القياسات المباشرة بمثابة مدخلات للقياسات غير المباشرة و التي تعتمد بدورها على التحليل التي لا يمكن احتسابها او انجازها بدون عملية الاحتساب, والتي هي بمثابة الاساس الذي تقوم عليه اساليب القياس التحكمية حيث تشبه اساليب القياس المشتقة او غير المباشرة و لكن الفرق الاساسي بينهما في انه بينما توجد قواعد موضوعية تحكم اساليب القياس غير المباشرة فان اساليب القياس التحكمية تفتقر على مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات والاحكام الشخصية.

2- معايير القياس المحاسبي

تتمثل معايير عملية القياس المحاسبي في:[1]

2-1- الموضوعية

وتعني عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية, بحتة اي تم التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، وبالتالي يكون القياس الموضوعي قياسا غير شخصي وذلك لا قناع مستخدمي القوائم المالية من انها خالية من التعبير الشخصي او اي تحيز, فالموضوعية بمفهومها العام تعني الابتعاد عن التحيز والاحكام الشخصية والمسبقة التقديرات الجزافية وهي نقيض الذاتية.

2-2- معيار الملائمة

يعني معيار الملائمة ان تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملائمة للغرض من القياس وتكون هذه المعلومات ملائمة اذا كانت قادرة على ان تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه في لحظة القياس, وماطرا عليه من تغيرات على مدار فترة زمنية معينة, و الملائمة نوعان هما :[2]

الملائمة العامة للمعلومات المحاسبية: هي توفير المعلومات لمختلف نماذج القرارات وليس لنموذج معين

الملائمة الخاصة للمعلومات المحاسبية: هي ان تكون المعلومات ملائمة لنوع معين من القرارات وترتبط بما يراه المستخدم.

2-3- معيار القابلية للتحقيق(القابلية للتطبيق العملي)

يعتبر هذا المعيار من اهم معايير القياس، لأنه قد يكون المقياس ذا فائدة كبيرة وتتوفر فيه كل الشروط الموضوعية الا انه غير قابل للتطبيق العملي, وان تطبيقه محاط بصعوبات لا يمكن تذليلها و

[1] / هشام شلغام، **تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, العدد02 .2016. ص 115

[2] / المرجع نفسه, ص115

يتطلب تكلفة كبيرة تفوق العائد المتوقع منه وفي هذه الحالة لابد من البحث عن مقياس اخر يمكن تطبيقه عمليا بحيث يحقق التوازن بين تكلفته والمنفعة المتوقعة منه.

4-2- معيار القابلية للقياس الكمي

يعني القياس الكمي تعيين اعداد للأشياء المرغوب في قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الاشياء عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الاعداد.

ونظرا لتعدد المقاييس الكمية وتنوعها، و عناصر موضوع القياس, فان هناك حاجة الى مقياس كمي عام وموحد يمكن استخدامه على كل هذه العناصر المختلفة وتعد النقود المقياس العام والموحد للتعبير عن القيمة الاقتصادية في العصر الحديث وهكذا، فان هذا المعيار يتطلب بان تكون البيانات والمعلومات المحاسبية قابلة للقياس الكمي لأنه يضفي عليها قيمة اقتصادية اكثر وضوحا.

5-2- معيار الفائدة

ليست المحاسبة هدفا بحد ذاتها هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات, لذلك لابد ان تتصف المعلومات المحاسبية بانها مفيدة لمستخدميها سواء داخل او خارج المؤسسة.[1]

3- اسس القياس المحاسبي

تتمثل اسس عملية القياس المحاسبي في اربعة اسس هي :[2]

3-1- **الخاصية محل القياس:** اذا ما اعتبرنا ان المؤسسة هي مجال القياس, فان الخاصية التي ينصب عليها القياس هي التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الاحداث الاقتصادية للمؤسسة كمبيعاتها مثلا , كما قد تنصب على خاصية غير خاصية التعدد النقدي, كان يكون محل القياس هو الطاقة الانتاجية للمؤسسة.

1-2- المقياس المناسب للخاصية محل القياس: يتوقف نوع القياس المستخدم في عملية القياس على خاصية محل القياس، فبالنسبة للمؤسسة الاقتصادية اذا كانت خاصية التعدد النقدي للربح مثلا هي الخاصية محل القياس فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة (وحدة النقد).

2-2- وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس: عندما يكون الهدف من القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين, حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع وحدة القياس, فمثلا لو كانت قيمة الربح محلا للقياس, بالإضافة الى تحديد نوع المقياس المستخدم وهو

---

[1] *مرجع نفسه, ص116*

[2] .بريري محمد امين، **القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي-(الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية)**، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر (مخبر اقتصاديات شمال افريقيا جامعة الشلف)، العدد 19، جانفي 2018، ص 58.

مقياس مالي (وحدة النقد), لابد ايضا من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة, هل هي الدينار مثلا او الاورو ....الخ.

3-2- الشخص القائم بعملية القياس: يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصرا هاما في عملية القياس لان نتائج هذه العملية تختلف باختلاف القائمين بها خصوصا في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية .

المطلب الثالث: خطوات واجراءات القياس المحاسبي ومشاكله

1- خطوات القياس المحاسبي

يمكن حصر خطوات القياس المحاسبي في ثلاث خطوات اساسية تتمثل في :[1]

- **الخطوة1:** يجري القياس لحظة حدوث الواقعة لتحديد قيمتها اقتصاديا، ومن ثم تسجيلها في مستند اول، ففي هذه المرحلة يتم القياس لكل حدث على حدا، مثل عملية بيع الة يتم تسجيل العملية في الفاتورة.

- **الخطوة 2:** يجرى القياس في مرحلة التلخيص او الترحيل, حيث يتم قياس الاحداث الاقتصادية ذات الطبيعة الواحدة, وتختلف هذه المرحلة عن الاولى كون القياس فيها ينصب على مجموعة احداث وليس حدث بمفرده, مثل تجميع فواتير المبيعات وتسجيلها في حساب المبيعات ومن ثم استخراج رصيدها.
- **الخطوة 3:** يجرى القياس في مرحلة التشغيل واعداد البيانات, في هذه المرحلة يتم قياس نتائج الاحداث الاقتصادية وليس الاحداث بذاتها سواء اكانت مفردة ام مجتمعة, وتنعكس هذه النتائج من خلال القوائم المالية كقائمة الدخل التي تستخدم لتقديم معلومات عن نتائج الاحداث الاقتصادية للمؤسسة، وكذلك قائمة الميزانية التي تعكس الحالة المالية المؤسسة وتأثير نتائج الاحداث الاقتصادية عليها.[2]

2- اجراءات القياس المحاسبي

يتوقف مسار عملية القياس المحاسبي وتعدد خطواتها على الاغراض التي ستستخدم فيه مخرجات هذه العملية, وتتضمن عملية القياس المحاسبي عموما عدة خطوات اهمها ما يلي:[3]

1-2- تحديد الخاصية محل القياس

خاصية محل القياس بالنسبة للوحدة المحاسبية له اثر على ميزانية المؤسسة, كما قد يكون حدثا مستقبليا ذو اثار اقتصادية متوقعة على المؤسسة.

---

[1] / ابراهيم خليل حيدر السعدي، **مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم واثرها على استبدال الاصول**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد, العراق, العدد 21 ,2009 ,ص 9 -10

[2] / رجع نفسه, ص10

[3]/ احمد حسن عبد الرحمان محمد-**القياس والافصاح المحاسبي واهميتهما في جودة المعلومات –دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي وبنك التنمية الصناعية**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية، قسم المحاسبة والتمويل, 2016,ص 14.15

2-2- تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس مع وحدة القياس المميزة للقياسات

يتوقف اختيار نوع المقياس المناسب وكذلك وحدة القياس المناسبة على اغراض عملية القياس، وعلى نوع الخاصية محل القياس, فيستخدم القياس الاسمي ادا كان الغرض من عملية القياس محصورة في مجرد تبويب الحدث محل القياس، ويستخدم مقياس الترتيب للمقارنة بين قيمة حدثين (اصلين مثلا), واذا ما تجاوزت اغراض عملية القياس ما سبق ذكره الى تحديد المحتوى الكمي للحدث فحينئذ يستخدم مقياس نسبي.

وبجانب اهمية تحديد نوع القياس المناسب لعملية المقياس, تقف جنبا الى جنب مسالة تحديد وحدة القياس، اذ عندما يكون هدف المحاسب مثلا هو قياس القيمة النقدية للمبيعات السنوية للمؤسسة، لا يكفي حينئذ تحديد المقياس الواجب استخدامه وهو المقياس النسبي ممثلا بوحدة النقد, بل لابد ان تتبع ذلك ايضا تحديد نوع هذه الوحدة اهي الدينار او الدولار.[1]

3-2- تحديد اسلوب القياس المناسب لعملية القياس

حيث يتوقف القياس المتبع في تنفيذ عملية القياس المحاسبي على ما يلي:[2]

- الهدف من عملية القياس.
- الافق الزمني لعملية القياس.

3- مشاكل القياس المحاسبي

هناك العديد من القيود التي تقف عائقا امام القياس المحاسبي, تتمثل فيما يلي:[3]

3-1- عدم التأكد: حتى يمكن قياس نتائج الاعمال وتصوير الميزانية للمؤسسة فانه يستلزم اللجوء الى العديد من الافتراضات والتقديرات منها : تقسيم حياة المؤسسة الى فترات زمنية متساوية وتقدير العمر الانتاجي للأصول طويلة الاجل القابلة للاهتلاك مع اختيار الاسلوب الملائم لاهتلاكها وهذا يعني ان القياس المحاسبي لصافي جدول حساب النتائج والميزانية هو في احسن الحالات مجرد تقديرات في ظل ظروف عدم التأكد في المستقبل.

1-1- الموضوعية والقابلية للتحقق: ان مفهوم الموضوعية ومستوى دقة المعلومات المحاسبية ودرجة الثقة فيها تختلف باختلاف الاغراض التي تهدف المعلومات المحاسبية الى تحقيقها, فقد يقوم المحاسب بالقياس بناءا على التكلفة التاريخية وتكون البيانات التاريخية مدعمة بمستندات تعتبر الاساس المنطقي لقابلية التحقق, لكن هذا القياس يصبح مضللا اذا كانت المعلومات ستقدم للإدارة مثلا لاتخاذ قرارات ادارية او اقتصادية مثل اغراض التسعير او الاستثمار، لذا يعترض البعض على مبدا الموضوعية, ويرو ان استخدام التكلفة التاريخية يؤدي الى نتائج مضللة ولا يكون صالحا الا في حالة الاقتصاد الساكن اي

---

[1]/ احمد حسن عبد الرحمان محمد, مرجع سبق ذكره , ص15

[2]/ مرجع نفسه, ص15

[3]/ اسيا لعروسي، **تأثير القياس المحاسبي على الافصاح في القوائم المالية في حالة التضخم**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ,التخصص دراسات مالية ومحاسبية ,جامعة المسيلة ,2014/2013 ص 14

عند ثبات الاسعار، ومن جهة اخرى يمكن للمحاسب ان يقوم بالقياس على اساس القيمة الجارية لأغراض ادارية واقتصادية, وتكون البيانات المتعلقة بأسعار السوق عند تاريخ اعداد القوائم المالية هي اساس قابلية التحقيق.

2-1- وحدة النقد كأساس للقياس: نظرا لتغير في القدرة الشرائية للنقد من وقت لأخر، فان المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا الغرض تصبح غير ملاءمة, وغير قابلة للتجميع والمقارنة.

3-1- الحيطة والحذر: يقصد به اختيار القيم الادنى عند تقييم الاصول والايرادات والقيم الاعلى عند تقييم الخصوم والمصاريف في تاريخ اعداد القوائم المالية, ويفهم من هذا المبدأ انه يعتبر كدليل للمحاسب يطبق في الظروف غير العادلة وليس كقاعدة مذهبية تطبق في كل الاحوال، فالمحاسب يدافع عن التكلفة التاريخية مدعيا انها تؤمن قياسيا قابلا للمقارنة لكن سرعان ما يضحي بها اذا ما تعارضت مع مبدا الحيطة والحذر, ويواجه هذا المبدأ عدة انتقادات اهمها:[1]

- انه يتناقض مع فرض الدورية المحاسبية, فهو يعتمد على استعمال القيم الادنى للأصول والقيم الاعلى للخصوم وكذلك عدم اثبات الارباح غير المحققة بالبيع بعد، سوف يضر بمصلحة المساهمين في دورة معينة لصالح جيل اخر في الدورات المتعاقبة.

- يقوم مبدا الحيطة والحذر بالمزج بين منهج التكلفة التاريخية ومنهج الاستبدالية، فهو يعتمد اساسا على التكلفة التاريخية, لكنه يعتمد تكلفة الاستبدال اذا تدنت الاسعار لمستوى اقل من التكلفة التاريخية.

[1] مرجع نفسه, ص15

المبحث الثاني: اشكالية القياس المحاسبي وفق نموذج التكلفة التاريخية

لعلى من اقدم الطرق المستعملة في القياس المحاسبي هي طريقة التكلفة التاريخية حيث كانت الاكثر قبولا لدى كافة المستفدين من مخرجات المحاسبة المالية, الى ان اغلب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما تم بناءها على هذا الاساس, ولا يزال الاعتماد عليها في كثير من الدول الى يومنا هذا, رغم الانتقادات التي طالبتها حول خاصية عدم ملائمتها من خلال عدم معالجتها لإشكالية عدم ثبات

وحدة النقد وكيفية مقابلة مصاريف تاريخية بإيرادات جارية واثر ذلك على جودة ومنفعة المعلومات المفصح عنها اذا حاول مؤيديها معالجة هذه الانتقادات من خلال الطرق المختلفة المعدلة لها والتي تهدف الى ازالة اثر التضخم من طريقة المستوى العام والخاص النسبي للأسعار وسنتطرق لهذه الطريقة في المطالب الاتية:

المطلب الاول: تقديم عام لنموذج التكلفة التاريخية

من اهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر مبدا التكلفة التاريخية لتقييم كل عناصر الاصول والخصوم, ويعني هدا المبدأ ان تقيم كل عناصر القوائم المالية على اساس السعر النقدي, والسعر النقدي المعادل لتلك الموارد والالتزامات في تاريخ اقتناء الاصل او قيام الالتزام .وعلى هذا يمكن تقديم تعريف للتكلفة التاريخية.

1-تعريف التكلفة التاريخية

تعتبر التكلفة التاريخية اساس القياس في النظام المحاسبي التقليدي, ويقصد بها على انها الثمن الذي تدفعه المؤسسة للحصول على ملكية واستخدام اصل معين, وبالتالي عرفت التكلفة التاريخية "على انها جميع النفقات والمصروفات التي تحملتها المؤسسة من اجل الحصول على الاصل الى غاية ان يصبح جاهزا للاستعمال في المكان المخصص له بالمؤسسة, ومن اجل الغرض الذي امتلك من اجله"[1]

1-1- الافتراضات والمبادئ المحاسبية القائمة على اساس التكلفة التاريخية

وتأسيسا على ما تقدم فان القياس المحاسبي للأصول في المحاسبة المالية لا يمكن ان يعبر عن اية خاصية مشتركة في هذه الاصول بالقياس لأي غرض من الاغراض ما دامت الافتراضات والمبادئ المحاسبية التالية قائمة ومنه :[2]

أ/ افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود: يؤدي لغلى عدم تجانس اساس القياس في المحاسبة المالية, ذلك ان قيمة وحدة النقود تتغير طبقا للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار, ومنه تصبح القيم المحاسبية المعبر عنها بالوحدات نقود مختلفة غير قابلة للتجميع الرياضي, حيث يترتب عن استمرار قيام هذا الافتراض الى عدم امكانية قياس ما ترتب على التقلبات في القوة الشرائية من ارباح او خسائر على صافي الاصول النقدية, ويمكن التغلب على هدا الافتراض بإسقاطه وتعديل القيم المحاسبية للتقلبات في وحدة القياس باستخدام الارقام القياسية المناسبة.

ب/ مبدا التكلفة التاريخية: يتم قياس الاصول الثابتة والمتداولة محاسبيا بغرض التعبير بالقياس عن خاصية تكلفة كل منها التاريخية, حيث يفترض ان هذه الخاصية عندما يتم قياسها لكل اصل من الاصول تكون بعد ذلك قابلة للتجميع الرياضي بافتراض تجانس الخاصية في جميع الاصول, ويترتب

[1] / يالرقي التيجاني ، **القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تاثره بالتضخم**، مرجع سبق ذكره ص67

[2] مرجع نفسه ص67

عن ذلك ما يسمى بالقياس الكمي المحاسبي للتكلفة التاريخية للأصول كتعبير بالقياس عن الموارد الاقتصادية التي تقع في حيازة المؤسسة في لحظة زمنية معينة, ولا يكون القياس صحيحا الا في ظل السكون التام حتى يتوافر شرط تجانس الخاصية على جميع الاصول, وفي الواقع فان ثبات الهيكل النسبي للأسعار يعتبر من المستحيلات التي لا يمكن تحقيقها في اي زمان ومكان.[1]

المطلب الثاني: مبررات استخدام نموذج التكلفة التاريخية والانتقادات الموجهة لها

1- مبررات استخدام نموذج التكلفة التاريخية

يستند اساس التكلفة التاريخية على مبررات كثيرة منها:[2]

1-1- امكانية التحقق من بيانات التكلفة التاريخية الامر الذي يوفر لنا درجة اكبر من الموضوعية, وبالتالي امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية .

2-1- اتساق اساس التكلفة التاريخية مع كثير من العناصر الاخرى المكونة للاطار الفكري للمحاسبة المالية.

ومن اهم العناصر الفكرية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأساس التكلفة التاريخية ما يلي:[3]

- مبدا تحقق الايرادات والذي يقضي طبقا لمفهومه التقليدي بعدم الاعتراف باي تغيرات في قيم الاصول والخصوم الا بعد تحققها عن طريق اجراء تبادل مع طرف اخر .
- مبدا مقابلة الايرادات بالمصروفات والذي يقضي بتحديد الدخل عن الطريق مقابلة ايرادات الفترة بتكاليف هذه فقط وليس عن طريق مقارنة صافي قيمة الاصول اول واخر الفترة المحاسبية.
- فرض استمرارية المشروع والذي يقضي بان المشروع في حالة استمرار باعماله الاعتيادية خلال الفترة المنظورة والتي يجب ان لا تزيد عن 12 شهرا من تاريخ التوقيع على الميزانية العمومية, وبالتالي لا تستخدم القيم الجارية للأصول الا في حالة واحدة فقط هي حالة التصفية.
- مفهوم الثبات حيث ان اساس التكلفة التاريخية يقضي بان الاصول والخصوم تظل مقومة بالتكلفة من فترة الى اخرى بغض النظر عن اي تغيرات في الاسعار.

---

[1] مرجع نفسه ,ص67

[2] / مدحت فوزي عليان وادي- ***اثر التضخم على الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية***-قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة والتمويل ,الجامعة الاسلامية، غزة، ,كلية التجارة ,قسم المحاسبة والتمويل، 2006 ، ص 58

[3] مرجع نفسه, ص59

- من ضمن القيود التي تفرضها المحاسبة المالية هي 'الحيطة والحذر، حيث يتم تجاهل ارتفاع اسعار الاصول وهذا من شانه ان يؤدي الى اظهارها في قائمة المركز المالي بقيم متحفظة,
- فرض وحدة القياس يقضي باستخدام الوحدات النقدية الاصلية في الاثبات وتجاهل اي تغير في قيمتها نتيجة التضخم او الانكماش.
- مبدا القياس الفعلي والدي يقضي بان الاثبات في الدفاتر والقوائم المالية يجب ان يقتصر على ما تم فعلا طبقا للقيم الاصلية وليس اي وضع افتراضي.

2- الانتقادات الموجهة لنموذج التكلفة التاريخية

شهد الجدل الفكري في السنوات الماضية نقدا الى مبدا التكلفة التاريخية مقابل منهج القيمة العادلة في واقع الخصائص التي يجب ان توفرها المعلومات المحاسبية وخصوصا الموثوقية والملاءمة والحيطة والحذر بسبب موجات التضخم, والتي فعلت فعلها المؤثر في القياس المحاسبي للموجودات، اذ اصبحت التكلفة متقادمة فور تسجيلها في السجلات، وبذلك تفقد خاصية المقارنة مع سنوات اخرى، مما يؤدي الى عدة انتقادات اهمها:[1]

- يؤدي الى قياس غير سليم للربح الدوري،
- تجاهل التغير في قيمة الوحدات النقدية الاصلية؛
- يجعل الارقام المحاسبية بعيدة عن التعبير عن القيم الجارية لهذه العناصر؛
- عدم قدرته على الوفاء بالاحتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية من المعلومات؛
- تجاهل معلومات مهمة عن التغيرات في القوة الشرائية للوحدة النقدية في مستويات الاسعار، يؤدي الى عد مصداقية القوائم المالية؛
- ان تأجيل الاعتراف بالتغير في قيم الاصول والخصوم حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي الى تداخل نتائج الفترات المحاسبية المختلفة.

[1] / تامر بسام جابر الاغا، **اهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية،** قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل, الجامعة الاسلامية، غزة ,عمادة الدراسات العليا، كليةالتجارة، قسم المحاسبة والتمويل,2013 ص 29-31.

- ان مقابلة الايرادات التي تمثل القيمة الجارية للنتائج مع المصروفات مقاسه على اساس القيم التاريخية سوف يؤدي الى ادماج النشاط الجاري مع ناتج المضاربة على اسعار عوامل الانتاج.
- ان الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية ,يؤدي الى ظهور اخطاء وحدة القياس.
- اعتماد منهج التكلفة التاريخية على مبدا التحقق, وعلى مبدا القياس الفعلي القائمتين على حدوث عمليات تبادل حقيقية مع طرف خارجي قبل الاعتراف باي تغير في عناصر القوائم المالية, ان ذلك من شانه تجاهل واسقاط كثير من الاصول غير الملموسة من قائمة الميزانية , الامر الذي يجعل هذه القائمة لا تمثل الواقع الاقتصادي للوحدة المحاسبية.[1]
- يميل نموذج التكلفة التاريخية الى الاقرار بالأحداث فقط عند الشراء او البيع وهذا يعني انه نظام لا يعترف بالمكاسب او الخسائر غير المحققة وايضا لا يتم تسجيل الزيادات او الانخفاضات التي تنشا في قيمة الاستثمارات المالية المتداولة.[2]

وبناءا على الانتقادات الموجهة لمبدا التكلفة التاريخية السالفة الذكر, وبعد تزايد انتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لهذا المبدأ وضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على اساسه, بدا التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة, وقد اعتبر استبدال قياس محاسبة التكلفة التاريخية التقليدية بالقياس على اساس القيمة العادلة مسالة مهمة وذلك في ضوء اولويات الخصائص الواجب توفرها في المعلومات وخاصة الموثوقية والملائمة والحيطة, والحذر.[3]

المطلب الثالث: اشكالية الافصاح المحاسبي في فترات التضخم

تبرز اهمية الافصاح المحاسبي خلال الفترات او الظروف التي يمكن ان يكثف المعلومات المحاسبية المعروضة والمفصح عنها الغموض والتضليل الذي ينفي او يقلل من موثوقيتها او دقتها او مصداقيتها بما يؤدي الى عدم ملائمتها لاتخاذ القرارات, ووفقا لحتمية التضخم الذي يعصف باقتصاديات العالم كافة ومنها الاقتصاد الجزائري, والحتمية المرافقة له وهي انخفاض القوة الشرائية للنقود وبعد تمثيل التكلفة التاريخية لواقع الارقام المحاسبية المعروضة في القوائم المالية, فانه يتحتم اخذ التضخم كحالة اقتصادية لا يمكن ان تكون اي مؤسسة في الاقتصاد الجزائري بمنأى عنها، فانه يجب اخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار والتعبير عن تأثيراتها على عناصر القوائم المالية, سواء كان ذلك بالقياس_وهو الاولى_ للعناصر, من خلال عرض هذه العناصر بقيم تأخذ بعين الاعتبار التضخم , او

[1] مرجع نفسه, ص31
[2] مرجع نفسه, ص31
[3] مرجع نفسه, ص31

الافصاح عن معلومات في القوائم المالية او التقارير المالية وخاصة التقرير السنوي بمعلومات عن التضخم.[1]

1- الحاجة الى الافصاح المحاسبي في فترات التضخم

تشتد الحاجة الى الافصاح عن المعلومات المحاسبية التي تعكس التضخم في الفترات التي يسودها تضخم واضح المعالم والنسب, ففي بعض البلدان التي تزداد فيها نسب التضخم, فان القانون يلزم بإصدار قوائم مالية على اساس معدل كالتكلفة التاريخية المعدلة او القيمة الجارية, ولنأخذ على سبيل المثال حال بلد عربي السودان الذي يعتبر من البلدان نشطة التضخم, وهذا ما جعل مجلس معايير المحاسبي الدولية IASB يذكر في نهاية المعيار IAS29 ان السودان تعتبر من الاقتصاديات نشطة التضخم, وفي مثل هذه الحالة لا يمكن ان يتم عرض القوائم المالية بقيم تاريخية لابتعادها عن الواقع.[2]

وفي فترات التضخم تفقد الارقام المحاسبية التاريخية معناها حتى لو كانت الفترة الزمنية الفاصلة بين القيمة عند الاعتراف المبدئي والقيمة المعروضة فترة زمنية قليلة, ولا يمكن ان تمثل القيمة المعروضة حقيقة القيمة في تاريخ العرض, لذلك تبرز الحاجة الى تعديل المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لتعكس واقع هذه الارقام.

والامر لا يتعلق بالتضخم فقط كمعلومات اضافية يمكن الافصاح عنها للوقوف على واقع المؤسسة مصدرة التقارير المالية (المؤسسة الابلاغية), فحاليا يتم الافصاح عن معلومات اضافية ضمن الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبرها أي الايضاحات_ الجهات الواضعة للمعايير المحاسبية بانها جزء من القوائم المالية, كذلك هناك افصاحات اخرى تلزم المعايير المحاسبية واحيانا القوانين المحلية بادراجها ضمن الافصاحات المرفقة بالقوائم والتقرير المالية مثل الافصاح عن المعلومات عن الاطراف ذات العلاقة بموجب المعيار IAS24 المتعلقة بالاطراف ذات العلاقة, كذلك الافصاح عن معلومات نوعية وكمية عن الادوات المالية وفقا للمعيار IFRS7المتعلق بالادوات المالية: الافصاحات , وذلك فتحقيقا لذات المصلحة المتعلقة بأصحاب العلاقة بالمؤسسة، نرى انه من الواجب الافصاح عن المعلومات التي تعكس اثر التضخم في التقارير المالية.[3]

2- المعلومات التي يتم الافصاح عنها في فترات التضخم

[1] وادي رقية –اهمية الافصاح عن المعلومات الاضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية ، مرجع سبق ذكره، ,ص 786

[2] **مرجع نفسه، ص777**

[3] مرجع نفسه, ص778

ولخصوصية فترات التضخم, فان هناك معلومات يجب الافصاح عنها, ونرى بان الحد الادنى لهذه المعلومات يجب ان يتضمن ما يلي:[1]

- الارقام القياسية المتعلقة بسلسلة زمنية معينة اقلها خمس سنوات, وانواع هذه الارقام وكيفية احتسابها ومستوى تمثيلها وسنة الاساس لها وسلة السلع ان كانت ارقاما قياسية خاصة بأسعار المستهلك, واي معلومات اضافية عن هذه الارقام.

- اسعار الصرف للعملة المحلية مقارنة بعملة او عملات رئيسية عن فترة زمنية معينة, ويفضل ان تكون هذه الاسعار تغطي فترة اقتناء العناصر بالتكلفة التاريخية في المؤسسة ذات العلاقة, لأنه بانتفاء معرفة اسعار الصرف والارقام القياسية عن الفترة التي تم اقتناء العناصر فيها فلا يمكن ان يتم معرفة سنة الاساس وبالتالي انتفاء امكانية تعديل المعلومات المالية التاريخية لتعكس الوضع الاقتصادي التضخمي .

- القيم الجارية بما فيها تكلفة الاستبدال بسعر الدخول (اي التكلفة التي يمكن ان تتحملها المؤسسة لاستبدال عنصر معين معروض في القوائم المالية), او القيمة البيعية بسعر الخروج (اي القيمة التي يمكن الحصول عليها لا صل معروض في القوائم المالية), ويمكن ان تتعلق كذلك تكلفة الاستبدال بالقيمة اللازمة لسداد او استبدال التزام معين.

- القيم العادلة للعناصر التي يجب عرضها في القوائم المالية، وسوف نتطرق بشيء من التفصيل لذلك عند اقتراحنا للنموذج البديل للإفصاح عن المعلومات التي تعكس التضخم والاوضاع الاقتصادية الاخرى .

- و معلومات اخرى تتعلق بالتضخم , مثل:

  - نسب التضخم عن فترات لا تقل عن خمس سنوات.

- القوة الشرائية المقدرة وفق نسب التضخم.

- الظروف التي ادت الى حدوث التضخم في الاقتصاد.

- علاقة عناصر القوائم المالية المعروضة بالتضخم.

3- تكاملية الافصاح والقياس المحاسبي في فترات التضخم

[1] مرجع نفسه, ص 778

ان القياس المحاسبي يعني منح قيم نقدية للأشياء او خصائصها، لذلك فالمحاسبة لا تتعامل الا مع العمليات الماليةK ولا تعترف ضمن دورتها المحاسبية وفي سجلاتها وقوائمها المالية الا بما يمكن قياسه نقدا استنادا الى مفهوم القياس المحاسبي، اما العمليات غير المالية فلا يتم تسجيلها محاسبيا, وفي النهاية فان نتيجة القياس المحاسبي هي الوصول الى مخرجات النظام المحاسبي والتي تعتبر القوائم المالية شكلها الرئيسي.

ولعلى من صور تكاملية الافصاح والقياس المحاسبي ما يلي:[1]

- الافصاح عن معلومات تتعلق بالعناصر الغائبة من القوائم المالية , بالرغم من تاثيرها على الميزانية والاداء المالي(نتيجة الاعمال) والقيمة السوقية للمؤسسة والقيمة الحقيقية للاصول والقيمة الحقيقية والعادلة لحقوق الملكية, ومن امثلة هذه العناصر: الموارد البشرية والتقنية والاصول غير الملموسة المولدة داخليا واهمها الشهرة واثار التضخم واثار تغير اسعار الصرف والالتزامات المحتملة او الطارئة والاصول المحتملة او الطارئة وغيرها, وسبب هذاالغياب هو عدم جواز الاعتراف بهذه العناصر بسبب عدم امكانية قياسها احيانا, اوبسبب عدم قبول العام لها او نتيجة لاحتمالية اتخاذها وسيلة للتلاعب وغير ذلك, ويمكن تقليل الاثر السلبي لها الانتقاد من خلال الافصاح عن معلومات عن هذه العناصر تعطي صورة واضحة لقيمها واثرها على القوائم المالية,لذلك نرى انه من الضروري ايجاد نظام افصاح يتعلق بالعناصر الغائبة عن هذه القوائم,لانه ليس من عدالة التمثيل ومصداقيته عدم الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا في مؤسسة معينة في تاريخ معين وجواز الاعتراف بها في اليوم التالي عند اقتناء هذه المؤسسة والاستحواذ عليها من قبل مؤسسة اخرى.
- المعلومات النوعية التي تؤثر على العناصر الكمية المعروضة في القوائم المالية في احوال وظروف معينة ,وقد عالجت بعض المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS بعضا من هذه المواضيع, كالمعلومات النوعية عن الادوات المالية وفقا للمعيار IFRS 7 لمتعلق بالادوات المالية: الافصاحات، والمعلومات التي تعكس محاسبة التحوط وفق نموذج التحوط الذي يشتمل على اركان اربعة رئيسية، وهي المخاطر التي يتم التحوط لها ,والعناصر التي تتضمن هذه المخاطر , والعناصر التي استخدامها للتحوط من هذه المخاطر, وفعالية التحوط.

وليس التضخم بمنأى عن هذه المعلومات التي يجب الافصاح عنها لعدم امكانية قياسها، او عدم وجود اساس قياس مقبولا قبولا عاما لقياس اثر التضخم على المؤسسة مصدرة التقارير والقوائم المالية, لذلك نرى من الضروري اخذ اثر التضخم مهما كانت نسبته سواء قياسا او عرضا

[1] مرجع نفسه,ص 777

في القوائم المالية، او كافصاحات اضافية في القوائم المالية عن القوة الشرائية المتغيرة للعناصر التي تتضمنها القوائم المالية من اجل عدالة تمثيلها للمركز المالي والاداء المالي (نتيجة الاعمال).[1]

[1] مرجع نفسه,ص 777

المبحث الثالث: الجهود المحاسبية الدولية لمعالجة اثر التضخم في القوائم المالية

تعتبر ظاهرة التضخم من بين المشاكل الاقتصادية التي قد تواجه اقتصاد اي بلد في العالم سواء اكان متقدما او متخلفا, لذلك خصصت له مجموعة من الدراسات والابحاث لمحاولة التصدي لأثاره الوخيمة, وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق الى كل من ماهية محاسبة التضخم والمداخل المحاسبية لمعالجة اثر التضخم في القوائم المالية وبالإضافة للتطرق الى المعيار ISA 29 اعداد التقارير المالية في الاقتصاديات النشطة في التضخم .

المطلب الاول: ماهية محاسبة التضخم

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب الى توصيف المشكلة المحاسبية للتضخم, وتوضيح اثر التضخم على قرارات المؤسسة في الآجال القصيرة, المتوسطة والطويلة وبالأخص على قوائمها المالية.

1- محاسبة التضخم

تقوم المحاسبة الحديثة على المحافظة على راس المال, ففي ظل ارتفاع مستويات الاسعار السلع والخدمات وانخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد في فترات التضخم يتأثر محتوى القوائم المالية.
لذلك فان تعديل المعلومات المالية تعتبر من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها المؤسسات نذكر منها:[1]

- تقييم حقيقي للمركز المالي للمؤسسة
- اتخاذا القرارات وتحديد الاهداف والرقابة الادارية
- تخفيض الضرائب

ان تطبيق مبدا التكلفة التاريخية في فترات التضخم يؤدي الى توزيع ارباح غير واقعية وكدا دفع ضرائب عالية مما يؤثر على القيمة الحقيقية لراس المال، لدلك فالمحافظة على راس المال تعتبر من المفاهيم الاساسية لمحاسبة التضخم.

المطلب الثاني: المداخل المحاسبية لمعالجة اثر التضخم في القوائم المالية

من اجل اعداد قوائم مالية اكثر موضوعية وتفاديا للقصور في القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية في فترات التضخم او المعدلة بشكل جزئي, لجا مفكرو المحاسبة الى البحث عن اسس اخرى للقياس من اجل استبعاد اثار التضخم على القوائم المالية ومن هذه الاسس:[1]

[1] بوخالفة سميرة –تعديل القياس المحاسبي في فترات التضخم الاقتصادي– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة بومرداس ص 41 مقال

1- نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار

تسمى هذه الطريقة بطريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابت او المحاسبة بوحدة النقد الثابتة, وتعتمد هذه الطريقة في تقييم الاصول على اساس تكلفتها التاريخية بعد الاخذ بعين الاعتبار تقلبات الاسعار العامة في تاريخ التقييم, وذلك من اجل المحافظة على القدرة الشرائية لراس المال المستثمر من طرف الشركاء في المؤسسة ,وهذا يعني ان يحافظ راس المال في نهاية الفترة على شراء نفس الاصول التي يمكن ان يشتريها .

وتتميز طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بميزتين اساسيتين هما:

- الابقاء على التكلفة التاريخية كأساس للتقييم
- الاعتماد وحدة نقدية ثابتة

وفي ما يلي الخطوات التي يجب اتباعها عند تعديل القوائم المالية :

- توفر مجموعة كاملة من القوائم المالية التاريخية
- توفر مجموعة من الارقام القياسية العامة تغطي الفترة الزمنية بدءا من تاريخ نشوء اقدم بند في القوائم المالية وحتى احدث القوائم المالية .
- تصنيف عناصر القوائم الى مجموعتين: بنود نقدية وعناصر غير نقدية .
- تعديل العناصر الغير النقدية .
- حساب المكاسب او الخسائر الناجمة عن الاحتفاظ بالعناصر النقدية .

وطبقا لهذا الاسلوب فانه يتم تعديل وحدة القياس وذلك على اساس التكلفة التاريخية اي ان التعديل يتم على ضوء التغيرات الطارئة على القدرة الشرائية لوحدة النقد، ويعتمد تعديل البيانات المحاسبية على الارقام القياسية للاسعار، ونتيجة الاعتماد على الارقام القياسية فان مزايا هذا المدخل البساطة عند اجراء التعديل والموضوعية ويمكن تفهمه بسهولة ,فضلا عن ذلك فان اعداد الارقام القياسية ليس من اختصاص المحاسب ولكنها تعد بواسطة هيئات حكومية متخصصة ,ولكن يقع على المحاسب عبء اختيار الرقم القياسي المناسب عند التعديل لتسهيل العملية، والحصول على نتائج افضل، ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين اكثر المقاييس استخداما ويتم اصداره بمعرفة الجهات

[1]/ ابراهيم خليل حيدر السعدي-مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم واثرها على استبدال الاصول-مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة,العدد 21 جامعة فيلادلفيا الاردن 2009، ص45.

المختصة كل شهر او ثلاثة اشهر, ولا يخضع لأي تعديل بعد نشره وهو يطبق في الولايات المتحدة الامريكية بناء على توضيحات مجلس معايير المحاسبة المالية, ويتم التعديل وفق الصيغة التالية:

التكلفة التاريخية المعدلة =التكلفة التاريخية * (الرقم القياسي لأسعار سنة القياس/الرقم القياس لأسعار سنة الاساس).

2-نموذج التكلفة الجارية

تتميز هذه الطريقة بصفتين اساسيتين هما:

- اتخاذ التكلفة الاستبدالية كأساس للتقييم .
- افتراض تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية المتخذة كوحدة القياس

والجدير بالذكر انه لا يوجد تعريف محدد للقيمة ,فقيمة اي شيء تتوقف على الغرض من تحديدها وفي مجال المحاسبة المالية توجد ثلاث مفاهيم اساسية للقيمة الجارية ونبين هذه المفاهيم بشيء من الوضوح فيما يلي:

- القيمة الحالية: يتم تحديدها عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة سواء كانت داخلة او خارجة خلال فترة زمنية معينة باستخدام معدل العائد الجاري.
- صافي القيمة القابلة للتحقيق: يطبق على هذا المفهوم ما يعادل القيمة الحالية، حيث يتم تقديرها عن طريق التنبؤ بسعر بيع الاصل مطروحا منه النفقات المتوقعة للتخلص
- التكلفة الجارية(الاستبدالية): يعتمد هذا المفهوم بصفة اساسية على اسعار الشراء كأساس للتقويم المحاسبي ولذلك فهو يتسق مع افتراض الاستمرار ,ويعكس **التكلفة الاستبدالية=التكلفة التاريخية+(التكلفة التاريخية *الرقم القياسي الخاص)**

وتوضح الدراسات المحاسبية في مجال تقييم الاصول وجود اتجاهين رئيسيين لتحديد القيمة الاستبدالية لعناصر الاصول هما :

- الاتجاه الاول: يعتمد على اسعار السوق
- الاتجاه الثاني: يعتمد على الارقام القياسية الخاصة

ومن الناحية العملية والتطبيقية يتم تحديد او حساب التكلفة الاستبدالية على اساس الارقام القياسية الخاصة، التي تقيس تطور اسعار السلع والخدمات بصفة متخصصة.

وبموجب هذه الطريقة يتم تعديل قيم عناصر القوائم المالية على اساس التكلفة الجارية التي تحتسب على اساس الارقام القياسية الخاصة بالعلاقة التالية:

التكلفة الاستبدالية =التكلفة التاريخية+(التكلفة التاريخية *الرقم القياسي الخاص)

ان الفرق بين نموذج التكلفة الجارية والمستوى العام للأسعار يتمثل في ان النموذج الاول يعدل بنود القوائم المالية بالتغير بقيم او اسعار كل بند وحسب درجة تأثر البند بارتفاع الاسعار، ففي حالة الاراضي ,على سبيل المثال، يتم تعديل قيمتها بحيث تعكس القيمة المعدلة سعر الارض الجاري وقت اعداد القوائم المالية, اما نموذج المستوى العام للأسعار فيقوم بتعديل بنود القوائم المالية التي تتأثر بالتضخم باستخدام مؤشر واحد يطلق عليه المؤشر العام للأسعار رغم ان الارتفاع في الاسعار في اي دولة لا يكون متماثل لجميع السلع والخدمات, فقد ترتفع سلعة معينة خلال العام بنسبة 50بالمئة بينما ترتفع سلعة اخرى بنسبة 20بالمئة.

المطلب الثالث: مساهمة مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعالجة اثر التضخم على القوائم المالية

تناولت المعايير المحاسبة الدولية العديد من المعايير التي تحسن من مخرجات المحاسبة المتمثل في القوائم المالية ويعتبر المعيار رقم (29) أحد هذه المعايير الذي يساعد على تحسين من جودة هذه المخرجات وسنتطرق إلى ما يلي:

1- ماهية معيار المحاسبة الدولي رقم 29:

تم إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (29) التقارير المالية في اقتصادات ذات تضخم مرتفع من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في يوليو 1989 وأصبح ساري المفعول إبتداءا من 1 يناير 1990، كما تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولي هذا المعيار فيما بعد في أفريل 2001.

2- الهدف من المعيار:

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (29) إلى وضع معايير محددة وتبيان كيفية عرض القوائم المالية للمؤسسات التي تقدم التقارير بعملة الاقتصاد ذو التضخم المرتفع، بحيث تكون المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة ذات مغزى تعكس الظروف الاقتصادية الحقيقية لتلك المؤسسات.[1]

نطاق المعيار:

يطبق معيار المحاسبة الدولي على القوائم المالية للمؤسسات التي تكون عملتها الوظيفية (عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل بها المؤسسة وتنفذ عملياتها الرئيسية من خلالها) هي عملة اقتصاد شديد التضخم. كما يبين مؤشرات فيما إذا كانت البيئة الاقتصادية ذات تضخم مفرط. كذلك يحدد إجراءات تعديل المعلومات المالية والمحاسبية لتشمل آثار التضخم المرتفع.

[1] جمعة حميدات، محمود أبونصار، **معايير المحسوبة والإبلاغ المالي الدلية - الجوانب النظرية والعلمية** ، عمان، الأردن، 2017، ص123.

خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية هذا الفصل، يمكننا القول إن الأساليب المحاسبية التي عُرضت لمعالجة أثر التضخم، وإن اختلفت التقنيات التي يعتمد عليها كل أسلوب، إلا أنها قدمت أفكارًا جديدة وأدخلت تعديلات على المبادئ المحاسبية التقليدية، حيث أخذت في الاعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار، وأعادت تقييم عناصر القوائم المالية بطريقة مختلفة وفقًا لكل أسلوب، في محاولة لزيادة درجة الصدق والموضوعية، واستبعاد تأثير التضخم عن البيانات المالية، ومع ذلك فإن أغلب هذه الأساليب ظلت ترتكز على مبدأ التكلفة التاريخية، وهو ما يدل على أن المجال لا يزال بحاجة إلى المزيد من التطوير والبحث من قبل المحاسبين والدارسين فيه، للوصول إلى طرق أكثر دقة وفعالية في التعامل مع آثار التضخم على القوائم المالية في ظل ارتفاع الأسعار المستمر، ومن الجدير بالذكر أن كل أسلوب من الأساليب السابقة يعاني من بعض العيوب التي تجعل النتائج المحاسبية التي يتوصل إليها نسبية من حيث الدقة، مما يقلل من إمكانية الاعتماد عليها بشكل كلي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية. فلا يوجد أسلوب واحد يستطيع أن يعبر بدقة وكفاءة كاملة عن تأثير تغيرات الأسعار على مختلف عناصر القوائم المالية ويحقق جميع الأهداف المرجوة، رغم حرص جميع هذه الأساليب على الحفاظ على رأس المال النقدي والاقتصادي للمؤسسة.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لمجمع

تمهيد:

بعد ما تناولنا في القسم السابق من الدراسة أهم الجوانب النظرية التي تعتبر ركائز أساسية بني عليها البحث، تبين لنا أن لمبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات الوحدة النقدية في موضوع " اثر بدائل القياس المحاسبي في فترات التضخم "، والذي تم تقسيمه إلى عناوين أساسية المتمثلة في "الاطار النظري للقياس المحاسبي " و" التضخم " و"بدائل القياس المحاسبي " وكذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 سنتناول الجانب التطبيقي والذي اعتمدنا فيه على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة المتمثلة في مجمع صيدال ، والتي تعد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الرائدة في قطاع الصناعة الدوائية التي تعتبر من الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني .

المبحث الأول : تقديم عام لمجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال من أهم المؤسسات الوطنية في مجال الصناعة الصيدلانية في الجزائر، حيث يساهم في انتاج الأدوية وتغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلية، يهدف هدا المبحث إلى تقديم نظرة عامة عن المجمع من حيث النشأة، الاهداف، الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول : بطاقة تعريفية لمجمع صيدال

يمتلك مجمع صيدال خبرة واسعة في مجال صناعة الأدوية تمتد لأكثر من 31 سنة، حيث مر بالعديد من المراحل والتحولات والإصلاحات التي أفضت إلى وضعيته الحالية. وقد مكنته هذه المسيرة من تحقيق نتائج إيجابية ومميزة، تجلت في زيادة حجم الإنتاج والمبيعات، فضلاً عن تعزيز حصته السوقية.

1- النشأة:[1]

مرت نشأتها عبر مراحل والتي تتمثل في:

في سنة 1963تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية PCA بناء على بعض الهياكل التي ورثتها الجزائر من الحقبة الاستعمارية في مجال الخدمات الصحية، وتتمثل هذه الهياكل في مجموعة من المخازن العمومية القديمة لتخزين الأدوية، حيث لم يترك الاستعمار بعد خروجه أي صناعة صيدلانية في الجزائر.

في سنة 1969عهدت الدولة للصيدلية المركزية مهمة احتكار استيراد، تصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الخاصة بالطب البشري، وهذا بناء على أمر رئاسي أوكلها هذه المهام، وفي إطار مهمتها الإنتاجية أسست سنة 1971وحدة للإنتاج بالحراش.

[1] Pharmacie Centrale Algérien

في سنة 1982تحولت الصيدلية المركزية الجزائرية إلى المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني ENPP بناء على المرسوم 1982/161، والمؤرخ في أفريل 1989 ،لتصبح بعد ذلك تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعات الكيميائية والبتروكيميائية، تحت اسم مؤسسة صيدال.

في سنة 1989صارت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية ذات استقلالية في التسيير، وهذا وفقا لقانون استقلالية المؤسسات، كما عهد لها احتكار إنتاج وتوزيع الأدوية والمنتجات الصيدلانية، وأصبحت ذات قانون أساسي جديد (شركة ذات أسهم)، ولكنها بقيت خاضعة لمراقبة صندوق المساهمة البتروكيمياء وصيدلة.

في سنة 1993سمحت التغييرات التي أجريت على قانون المؤسسة، بمشاركة صيدال في العمليات الصناعية والتجارية التي من شأنها خدمة هدفها الاجتماعي سواء بإنشاء مؤسسات جديدة أو فروع تابعة لها، وقد تم أيضا في هذا العام الإصلاح المالي لصيدال، حيث تحملت الدولة ديونها وخسائرها في إطار الإصلاح المالي لمؤسسات القطاع العام.

في سنة 1997تم تحويل كل رأسمال المؤسسة إلى ملكية الشركة القابضة للصيدلة والكيمياء، كما تم إعادة هيكلة المؤسسة مما أدى لتحويلها إلى مجمع صناعي، وقد اتجه المجمع في هذه السنة إلى إنتاج المضادات الحيوية بالمدية، كما عرف تطورا لفعاليته في عدة مجالات، مثل زيادة الإنتاج والمبيعات.

في سنة 1998قام مجمع صيدال بتطوير هدفه الاجتماعي، بالتوجه إلى عمليات البحث الأساسي في مجال الطب الإنساني والبيطري.

في مارس 1999عرضت أسهم مجمع صيدال للبيع في بورصة الجزائر، حيث قدرت قيمة السهم الواحد 800 دينار جزائري وكانت أول تسعيرة لأسهم المجمع.[1]

في سنة 2002 تم فتح وحدة انتاج في باتنة تابعة لفرع Biotic تقوم بتصنيع التحاميل (Supposition).

في سنة 2003 تحصل مجمع صيدال على شهادة الإيزو، حيث فاز بالجائزة الأولى للجودة على المستوى الوطني في اليوم الثاني للتقييس الذي نظمته وزارة الصحة.

في سنة 2005تم انشاء مصنع الأنسولين في قسنطينة تابع لفرع Farma، وتم افتتاحه في16 أفريل 2005من طرف السيد رئيس الجمهورية.

[1] بوسهوة نذير، دور إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، الجزائر، 7002/7002ص 104 و 105

في 12 مارس من سنة 2006 تم اختيار مجمع صيدال مع 51مؤسسة أخرى من بين 145 مؤسسة أخرى لأجل خوصصتها واستكمال فتح رأس مالها.[1]

في سنة 2009 رفع مجمع صيدال من حصته في رأسمال سوميدال إلى حدود 59%.

في سنة 2010 قام مجمع صيدال بشراء 20% من رأسمال شركة ايبيرال كما رفع من حصته في رأسمال شركة "تافكو" من % 38.75إلى 44.51%.

في سنة 2011 رفع مجمع صيدال حصته في رأسمال ايبيرال إلى حدود 60%.

في جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه(أنتيبيوتيكال ، فارمال وبيوتيك) عن طريق الامتصاص.

وعموما مجمع صيدال هو شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها بـ 2.5مليار دينار جزائري، مهمته الأساسية تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستطباب البشري والبيطري، لضمان موقع فعال على المستوى الوطني والإقليمي وكذا اختراق الأسواق العالمية.[2]

ويركز المجمع على مجموعة من القيم تتمثل في الوفاء، الالتزام، الدقة والانضباط.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال بعد اعادة هيكلته في جانفي2014 في الشكل اللاحق:

[1] وثائق داخلية للمجمع، مديرية التسويق والإعلام الطبي.
[2] وثائق تعريفية داخلية خاصة بمجمع صيدال.

شكل رقم (29): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

المصدر : **وثائق داخلية خاصة بمجمع صيدال**

1- الإدارة العليا:[1]

وهي السلطة العليا في المؤسسة وتتمثل أساسا في:

المدير العام: يوجد في أعلى هرم المؤسسة ومن مهامه:

تحديد الاستراتيجية ووضع السياسات المتبعة.

[1] أحمد بن مويزة ، التحليل التنافسي ودوره في إعداد الاستراتيجية التسويقية بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005 2006 الصفحة 151

- تمثيل المجمع داخليا وخارجيا.
- الاجتماع بمجلس الإدارة للبحث في التطورات الجارية على مستوى المجمع، هذا المجلس يتكون من تسعة أعضاء، ومن مهامه معالجة الأمور التالية:
  - ✓ أنشطة المجمع في نهاية السنة.
  - ✓ مخطط السنة الحالية والقادمة.
  - ✓ تنظيم المجمع ونشاطات التحالف الاستراتيجي.

الامين العام: يمثل الهيئة الاستراتيجية التي تتولى مهمة التنسيق والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات.[1]

2- مصانع انتاج الدواء:

هناك 9 مصانع متخصصة في انتاج الدواء تتمثل في:

مصنع المدية (أنتيبيوتيكال): كان سابقا عبارة عن فرع من فروع مجمع صيدال، انطلقت تاريخيا فكرة إنتاج هذا الفرع في 1967، حيث أنجزت الدراسات اللازمة لتنفيذه عام 1975، وبدأت أشغال التنفيذ بالتعاون مع شركة CTIP الإيطالية في نهاية 1987، إلا أن نشاط الإنتاج به كان في بداية عام 1988، وعند إعادة هيكلة الصيدلة المركزية الجزائرية وإنشاء مؤسسة صيدال بقي فرع أنتيبيوتيكال مرتبطا وتابعا لهذه المؤسسة.

ابتداء من جانفي 2014 أصبح فرع أنتيوبيوتيكال عبارة عن مصنع يختص في إنتاج المضادات الحيوية البنسيلينية وغير البنسيلينية، مجهز بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية، ابتداء من الحيازة على المواد الأولية الفعالة إلى غاية تشكيل النوع الصيدلاني للمنتج.

مصنع الدار البيضاء: ينتج هذا المصنع أصناف صيدلانية متنوعة تتمثل في أقراص، أشربة، محاليل للشرب كبسولات مراهم، أملاح ... الخ، وتفوق قدرته الإنتاجية 40 مليون وحدة بيع سنويا لكل الأشكال، مزود بمخبر المراقبة الجودة، وهو مخبر معتمد ومصادق عليه من قبل المختبر الوطني لمراقبة الأدوية، مكلف بالقيام بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية.

مصنع الحراش بالعاصمة: دشن في مارس 1971، يحتوي على أربع ورشات إنتاج هي ورشة الأشربة ورشة المحاليل ورشة الأقراص والملبسات وورشة المراهم تبلغ طاقة إنتاج هذه الورشات 20 مليون وحدة بيع سنويا، كما يتوفر المصنع أيضا على مخبر لمراقبة الجودة، مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والتسيير التقني والوثائقي.

[1] احمد بن موزة، مرجع سبق ذكره، ص151.

مصنع عنابة: المصنع واقع بعنابة، مختص في إنتاج الأشكال الجافة من الأقراص والكبسولات، بقدرة إنتاجية تتجاوز مليون وحدة بيع سنويا.

مصنع قسنطينة: يتخصص هذا المصنع الواقع بالمنطقة الصناعية بولاية قسنطينة في إنتاج الأشكال السائلة من أشربة ومحاليل، بقدرة إنتاجية تصل إلى 5 مليون وحدة بيع سنويا.

مصنع قسنطينة للأنسولين: يتخصص في انتاج الأنسولين ، سيتم انطلاقه في سنة 2016.

مصنع شرشال: يتكون من ثلاث ورشات إنتاج هي ورشة الأشربة، ورشة المحاليل المكثفة، ورشة الأقراص والكبسولات والأكياس، يحتوي المصنع على مخبر المراقبة الجودة مكلف بالتحاليل

الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية وخصائص السموم، وهو متوقف عن العمل حاليا بسبب اعادة تنظيمه.

مصنع باتنة: تختص ورشات هذا المصنع في إنتاج التحاميل، هو أيضا متوقف عن العمل بسبب اعادة تزويده بالمعدات اللازمة واعادة ترميمه.

مصنع جسر قسنطينة: تفوق طاقة إنتاج هذا المصنع 20 مليون وحدة بيع سنويا، وهو الوحيد على المستوى الوطني المختص في إنتاج المحاليل المكثفة ذات قارورات وأكياس بتكنولوجيا جد حديثة، يتوفر المصنع على خمس ورشات إنتاج مختصة في صناعة الأنواع الجالونيسية وهي ورشة التحميلات، ورشة الأقراص والملبسات، ورشة المحاليل المكثفة على شكل أكياس وورشة المحاليل المكثفة على شكل قارورات، كما يتوفر المصنع أيضا على مخبر المراقبة الجودة مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية وخصائص السموم، إلى جانب التسيير التقني والوثائقي.[1]

ثالثا: الفروع:

يتكون مجمع صيدال من فرعين متخصصين في إنتاج الأدوية على شكل شركات ذات أسهم، كل شركة يسيرها مجلس إدارة مع مراقب حسابات، وهذين الفرعين هما:[2]

فرع سوميديال يقع هذا الفرع في المنطقة الصناعية واد السمار، سوميديال هو نتاج شراكة بين مجمع صيدال (59) ، والمجمع الصيدلاني الأوروبي (36.45%) و فينااليب (4.55 %).

يتضمن فرع الإنتاج سوميديال ثلاثة أقسام:

[1] احمد بن موزة، مرجع سبق ذكره، ص 151

[2] سليماني نورة، **الدراسة التحليلية لفرع مجمع صيدال**، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية جامعة الجزائر 2019، ص 125

- ✓ قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية.
- ✓ قسم لصناعة السوائل شراب ومحاليل عن طريق الفم .
- ✓ قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).

فرع إيبيرال: هو شركة ذات أسهم نابعة عن شراكة بين القطاعين العام الخاص بين مجمع صيدال (40%)، جلفار الإمارات العربية المتحدة) (40%) وفلاش الجزائر المتخصصة في المواد الغذائية (20%). تكمن المهام الرئيسية لـ إيبيرال في إنشاء واستغلال مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام في الطب البشري.

يهدف إيبيرال إلى تحقيق ما يلي :

- صناعة الأدوية الجنسية (حقن وأشكال جافة).
- تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة).
- توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناء على طلب المنتجين المحليين.

3- مركز البحث والتطوير CRD:

أنشئ في جويلية سنة 1999، يتوفر على أحدث المعدات وعلى كفاءة بشرية مؤهلة، يشرف مركز البحث والتطوير على كل ما هو بحث علمي خاص بالأدوية وتطويرها والتقنيات الصيدلانية، من ضمن مهامه المساهمة في إعداد سياسة تطوير من أجل ابتكار صيدلاني متواصل أخذا على عاتقه تصميم

وتطوير الأدوية الجنسية، ونشير إلى أن مركز البحث والتطوير هو القلب النابض لمجمع صيدال، حيث يبلغ عدد عماله 90 عامل لسنة 2014.

4- الوحدات التجارية:

للمجمع صيدال ثلاثة وحدات تجارية هي:

4-1- **الوحدة التجارية بالوسط UCC:** تم إنشاؤها سنة 1996، مقرها المحمدية بالجزائر، تهتم بتسويق منتجات مجمع صيدال.

4-2- الوحدة التجارية للشرق UCE: تم إنشاؤها سنة 1999 مقرها باتنة، تغطي أكثر من 18 ولاية.

4-3- الوحدة التجارية بالغرب UCO: تم إنشاؤها سنة 2000، مقرها وهران مكلفة بتغطية الجهة الغربية للبلاد

5- **المديريات:** وتشمل ما يلي:

6- **5-1- مديرية التحليل والمراجعة:** من أهم وظائفها المراجعة الداخلية لجميع حسابات المجمع وعمليات التحليل المالي.

5-2- المديرية المركزية للموارد البشرية: تهتم بشؤون جميع الأفراد العاملين، وبتنظيم العمل وفقا للقرارات والاستراتيجية المحددة

5-3- **مديرية المحفظة والاستراتيجية المالية:** تقوم بوضع الاستراتيجيات المالية والتخطيط المالي وكذا ببحث ومتابعة العمليات التمويلية الطويلة والقصيرة الأجل، والمتعلقة بالأهداف الرئيسية للمجمع.

5-4- المديرية المركزية للتنظيم والإعلام: تقوم بتحديد سياسة التنظيم والإعلام الآلي في المجمع من خلال تحديد حاجات التغيير في التنظيم، وضمان تصور للتنظيمات اللازمة والمبادرة بتنفيذها، وتطوير نظم التسيير بالمجمع، كما تضمن اعداد خطط الإعلام الآلي ودراسة حاجات الوحدات والمصانع الانتاجية.

5-6- مديرية التسويق والإعلام الطبي: تهتم بتدعيم النوعية الجودة، الاتصال الطبي، تطوير الإنتاج وترقية صورة المجمع، بالإضافة إلى وضع استراتيجية تسويقية جيدة، والقيام بدراسات للسوق، والمساهمة في إعداد مجلات ونشرات داخلية وتكوين شبكات المندوبين الطبيين عبر الوطن.

5-7- المديرية المركزية للوقاية الصناعية: تقوم بإعداد وتوجيه تطبيق كل سياسات المجمع المتعلقة بالأمن الداخلي الصناعي والبيئي، كما تقوم بمراقبة دورية لإجراءات الأمن للتأكد من تطبيق قواعد السلامة والصحة، وكذلك المصادقة على أعمال الصيانة والأعمال الجديدة.

5-8- مديرية الشراكة والتنمية الصناعية : تعمل هذه المديرية على تطوير أساليب الإنتاج وترقية التحالفات الاستراتيجية مع المخابر العالمية، بهدف رفع مستوى مجمع صيدال وتعزيز مكانته بين المؤسسات العالمية.

5-9- **مديرية المشاريع الجديدة :** تتكفل هذه المديرية بإعداد دفاتر شروط المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى وضع الخطط لتأهيل مصانع الإنتاج مع متابعة عمليات انجاز المشاريع وتقييمها.

المطلب الثالث: اهداف مجمع صيدال

يطمح مجمع صيدال الذي يعتبر فاعلا أساسيا وأداة لتحقيق السياسة الوطنية للصحة العمومية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:[1]

[1] وثائق تعريفية داخلية خاصة بمجمع صيدال

1- تعزيز مكانته كرائد في سوق الدواء، حتى يصبح مرجعا في محيط تنافسي منفتح على التكنولوجيات الحديثة والابتكارات، كما يعمل من أجل الحفاظ على صورته و ضمان ديمومته.

2- طرح منتجات تتوافق والمتطلبات القانونية لا سيما من حيث السلامة، الأمن الفعالية وإرضاء المستهلك.

3- تقديم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر.

4- منافسة السوق الخارجي وخاصة الإفريقي.

5- العمل على تحقيق الأمن الدوائي محليا.

6- خلق مناصب عمل جديدة.

7- البحث عن الإرضاء الكلي للزبون، وهذا من خلال نظام إدارة الجودة الشاملة (TQM).

8- تنويع تشكيلة المنتجات من خلال تحديد سياسة خاصة بالبحث والتطوير لمنتجات جديدة عامة.

9- تطوير التحالف الاستراتيجي من خلال الاشتراك في مشاريع مع مخابر ذوي شهرة عالمية.

10- ضمان استمرارية المجمع عن طريق المحافظة والرفع من حصته السوقية الوطنية، دخول الأسواق الأجنبية والبحث المستمر في إمكانية تطوير الأداء الاقتصادي والمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار انشغالات الصحة العمومية للمواطن.

كما أن متابعة أهداف المجمع تتم مع المراعاة المستمرة للقيم والمكونات الأساسية لمسؤوليته المجتمعية والمتمثلة في النزاهة الشفافية، المصداقية المساءلة، التضامن الاجتماعي والتحالف.

المبحث الثاني: تعديل القوائم المالية لمجمع صيدال لسنتي 2022 و2023

يتضمن هذا المبحث تعديل القوائم المالية باستخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة لمجمع صيدال اعتمادا على القوائم المالية التاريخية لسنتي 2022 و2023 والمستخرجة من موقع البورصة الجزائرية COSOB.

المطلب الأول: الخطوات المتبعة في تعديل القوائم المالية

1- توفير الارقام القياسية العامة:

الرقم القياسي للأسعار هو النسبة بين متوسط الأسعار لمجموعة من السلع و الخدمات في تاريخ معين (سنة المقارنة) ومتوسط أسعار نفس كمية السلع والخدمات في تاريخ أخر (سنة الأساس).

وللإشارة فهناك عدة أنواع للأرقام القياسية العامة:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك ويتمثل في مقدار التغير المكاسب التي يمكن للمستهلك الحصول عليها، وتحسب عن طريق تحديد سلة من السلع الاستهلاكية، وهي مجموعة السلع التي تعكس أسعار الكميات المشترات في سنة الأساس ومقارنة مقدار ما تتكلفه هذه المجموعة من السلع في السنوات التالية [1]
- الرقم القياسي لأسعار الجملة هو أداة لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة زمنية معينة، وهذا الرقم يعد لقياس التغير في بعض أنواع السلع وليس التغير في المستوى العام للأسعار ولا يعتبر مقياسا حقيقياً للتغير في القوة الشرائية .[2]
- الرقم القياسي للناتج الإجمالي القومي: يتكون هذا الرقم من مجموعة تضم عمليات المبادلة في الاقتصاد القومي التي تؤثر على مستوى الأسعار، وهو الرقم الذي يعكس متوسط أسعار السلع و الخدمات المتبادلة في كل أجزاء الاقتصاد القومي فهو الرقم القياسي لأسعار المنتجات النهائية و السلع الاستهلاكية والاستثمارات وحساب الدخل القومي الذي يتم الحصول منه على هذا الرقم القياسي

2- تصنيف القوائم المالية إلى بنود نقدية و غير نقدية:

يقصد بالعناصر النقدية تلك الأصول والالتزامات التي تتحدد بعدد ثابت من وحدات النقود بغض النظر عن التغيرات السعرية، ومن أمثلة الأصول النقدية (البنك، الصندوق العملاء، المدينون أوراق القبض)، ومن أمثلة الالتزامات النقدية (الموردون الدائنون، أوراق الدفع و القروض) أما العناصر غير النقدية فيقصد بها العناصر التي لا تمثل قيمتها عدد ثابت من وحدات النقود حيث تتذبذب أسعارها طبقا للتغيرات السعرية ومن أمثلة الأصول غير النقدية (الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة وما يرتبط بها من مخصصات المخزون، وما يرتبط به من مخصص ارتفاع الأسعار، المصروفات المقدمة ومن أمثلة الخصوم غير النقدية (رأس مال الأسهم العادية و الأرباح المحجوزة).[3]

ويتم تصنيف العناصر النقدية وغير النقدية في الميزانية كما يلي في هذا الجدول التوضيحي:

الجدول رقم 01 : يبين تصنيف البنود النقدية وغير النقدية للميزانية:

الأصول	الخصوم
العناصر النقدية	**العناصر النقدية**
النقدية في البنك والصندوق. العملاء المدينون و أوراق القبض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	الموردون الدائنون واوراق الدفع القروض الأرباح المقترحة توزيعها على المساهمين البنوك الدائنة

[1] بوالكور،عبد الفتاح أبو القاسم ، **نظرية المحاسبة**، دار النور للنشر ، ط5، لخرطوم، 2016، ص 93.
[2] الشحادة و الخطيب ، مرجع سبق ذكره، ص 170
[3] قايد ، محمد احمد 2013 ، **التحليل المالي و اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الحامد للنشر، عمان، 2013، ص 10.

الأسهم الممتازة غير قابلة للتحويل السندات الغير قابلة للتحويل الودائع لدى الغير	السندات الدائنة الابلة للتحويل المصاريف المستحقة علاوة اصدار السندات
العناصر الغير نقدية	**العناصر الغير نقدية**
المخزونات الأسهم العادية التثبيثات المادية و المعنوية مخصص الاهتلاك وخسائر القيمة المصاريف المؤجلة المبالغ المدفوعة سابقا	راس المال الاحتياطات الضريبة المؤجلة على الخصوم مدفوعات مقدمة من العملاء مخصصات التقاعد و الضمان

3- احتساب أرباح وخسائر القوة الشرائية:

الاحتفاظ بالبنود النقدية خلال فترة ارتفاع الأسعار ينتج عنه خسارة في القوة الشرائية بسبب انخفاض قيمة النقود وعلى العكس، يترتب على مديونية الوحدة المحاسبية خلال فترة ارتفاع الأسعار حدوث مكسب في القوة الشرائية لأن الالتزامات سوف تدفع باستخدام وحدات نقدية منخفضة القوة الشرائية للمبالغ المقترضة أصلاً.

يتم حساب أرباح وخسائر القوة الشرائية وفقاً للخطوات التالية:[1]

احتساب الفرق بين الأصول النقدية و الخصوم النقدية في آخر السنة علماً بأنه لن يتم تعديل هذا المبلغ لأنه يمثل بنداً نقدياً مساوياً للبنود النقدية الجارية في تاريخ إعداد الكشوف المالية المعدلة.

- احتساب الفرق بين الأصول النقدية والخصوم النقدية في أول السنة ومن ثم تعديلها بمعامل التعديل المناسب والذي يساوي الرقم القياسي في نهاية سنة التعديل مقسوماً على الرقم القياسي في بداية السنة.
- احتساب الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة التي حدثت خلال السنة ومن ثم تعديلها بمعامل التعديل المناسب والذي يساوي الرقم القياسي في نهاية سنة التعديل مقسوما على متوسط الرقم القياسي لهذه السنة.
- حاصل جمع البندين (2+3) حيث يمثل القيمة المعدلة بأثر التضخم للفرق بين الأصول النقدية و الخصوم النقدية آخر السنة.
- احتساب أرباح أو خسائر القوة الشرائية ينتج من حاصل طرح البندين(4-1) أي بمعنى الفرق بين الأصول النقدية و الخصوم النقدية آخر السنة مطروحا من الفرق بين الأصول النقدية والخصوم النقدية المعدلة بأثر التضخم آخر سنة.

4- تقديم القوائم المالية لمجمع صيدال للسنوات 2022 و2023

[1] الشحادة و الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص172.

ينشر مجمع صيدال في نهاية كل سنة أربعة قوائم مالية (الميزانية و جدول لاحسابات النتائج و و قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة)، وسيتم التركيز على قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج.

4-1- تقديم الميزانية المالية لمجمع صيدال لسنة 2022: والجداول التالية توضح أصول وخصوم مجمع صيدال لسنة 2022:

جدول رقم 2: أصول مجمع صيدال لسنة 2022:

الأصول	2022\12\31			2021\12\31
	القيمة الدفترية	الاهتلاكات	القيمة المحاسبية	
الأصول الغير جارية				
فارق الشراء	141648564.00	0,00	141648564,00	141648564,00
التثبيثات الغير مادية	**568182071.69**	**446119234,37**	**122062837.32**	**74170413,60**
التثبيثات المادية				
اراضي	4398481823.42	0,00	4398481823,42	4398481823,42
مباني	13528529989.50	6193807728,92	7334722260,58	7342094769.19
تثبيثات مادية اخرى	21173669435.11	15545048325,36	5628621109,75	5503675138,29
تثبيثات ممنوح امتيازها	316872000.00	0,00	316872000,00	322740000,00
تثبيثات جاري إنجازها	4410193665.04	0,00	4410193665.04	3850372946.09
التثبيثات المالية	**2218965232.68**	**0,00**	**2218965232,68**	**2418384302,29**
السندات الموضوعة موضع المعادلةوالمؤسسات المشاركة	44667575.00	153650987.24	-108983412.24	44667575,00
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	1000000000,00	0,00	1000000000,00	2001000000,00
سندات أخرى مثبتة				
القروض و الأصول المالية الاخرى	33330823.74	0,00	33330823.74	51251159,52

ضرائب مؤجلة الأصول	244260019.92	0,00	244260019,92	244899794,64
مجموع الأصول غير الجارية	**48078801200.10**	**22338626275,89**	**25740174924.21**	**26393386486,04**
المخزونات الجاري انجازها	10529211735,74	4075962514,31	6453249221,43	9804951484.95
الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة				
الزبائن	9256533457,23	2184100113,51	707243343.72	3350908815,99
المدينون الاخرون	1468506617,14	7500,00	1468499 117,14	1302856167,38
الضرائب	335215938,20	0,00	335215938,20	170411184,88
الأصول الجارية				
توظيفات مالية أخرى	18559989,19	0,00	18559989,19	18559989,19
المدينون الاخرون	3875103432,21	82435666,36	3792667765,85	3770411504,24
مجموع الأصول الجارية	**25483131169,71**	**6342505794.18**	**19140625375,53**	**18418099146,63**
مجموع الأصول	**73561932369,81**	**28681132070.07**	**44880800299,74**	**44811485632,67**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال

الجدول رقم 3: خصوم مجمع صيدال لسنة 2022:

الخصوم	2022	2021
الأموال الخاصة	**2500000000.00**	**2500000000.00**
راس المال	411677000.00	411677000.00
أصول مخصصة للدولة	15796006288.78	15318040327,17
حقوق الملكية الاخرى	3055720451.96	3055720451.96
علاوة الاحتياطات	1463082352.04	1838063594.82
فارق إعادة التقييم	-2987159711.62	48694704.82
	-2092312082.35	-1097023529.49
النتيجة الصافية	818357587.56	837395665.76
رؤوس أموال اخرى	2500000000.00	22912568215.05
حصص الاقلية	411677000.00	2500000000.00
المجموع	**18965371886.37**	**411677000.00**

الخصوم غير الجارية:		
القروض والديون المالية	14259371288.67	13825430092.80
الضرائب	7110987,15	7112411,32
الضرائب	316872000.00	322740000.00
ديون جارية اخرى	1028540134.63	1021362673.15
مؤونات	15611894 410.45	15176645177.27
مجموع الخصوم الغير جارية	**3 293487276.35**	**2207198255.47**
الخصوم الجارية:	**125547764.68**	**121945175.14**
الموردون والحسابات الملحقة	5080009086.66	4 038233979.11
الضرائب	1804489875.23	354894830.63
ديون اخرى	10303534002.92	6722272240.35
الخصوم النقدية	44880800299.74	44811485632.67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال

2-4- تقديم جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال لسنة 2022: والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم4: جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال لسنة 2022

البيان	2022	2021
المبيعات	15518343549,99	10211439983,73
الإنتاج المخزن	1916701144,87	997900766,87
الإنتاج المثبت	0,00	0,00
اعانات الاستغلال	0,00	0,00
انتاج السنة المالية	**17435044694.86**	**11209340750.60**
المشتريات المستهلكة	-10304903076,96	-4999154719.75
خدمات خارجية	-1250061996,09	-1067885794.68
استهلاك السنة المالية	**-11554965073.05**	**-6067040514,43**
القيمة المضافة	**5880079621.81**	**5142300236,17**
أعباء المستخدمين	-3943686171.34	-3944240090,42
الضرائب و الرسوم والمدفوعات	-136922185.18	-162116139,62

المماثلة		
اجمالي فائض الاستغلال	**1799471265.29**	**1035944006,13**
المنتجات العملياتية الاخرى	111250981.17	175408940.73
الأعباء العملياتية الاخرى	-157427854.84	-75130256.23
مخصصات الاهتلاكات ومؤونات	-4476289679.29	-1036215417.74
استرجاع خسائر القيمة و المؤونات	261601989.89	326911529.02
النتيجة العملياتية	**-2461393297.78**	**426918801.91**
المنتوجات المالية	145902545.02	177090776.00
الاعباء المالية	-520845400,17	-105692416.20
النتيجة المالية	**-374942855.15**	**71398359.80**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**-2836336152.93**	**498317161.71**
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية		
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية		
النتيجة الصافية للانشطة العادية	**-2837881809.72**	**371748486.47**
العناصر الغير عادية الارادات	00.0	00.0
العناصر الغير عادية الاعباء	00.0	00.0
النتيجة الغير عادية	**00.0**	**00.0**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**-2837881809.72**	**371748486.47**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال

3-4- تقديم الميزانية المالية لمجمع صيدال لسنة 2023:الجداول التالية توضح أصول وخصوم مجمع صيدال في 2023\12\31

الجدول رقم 05 :أصول مجمع صيدال لسنة 2023

الاصول	**2023\12\31**			**2022\12\31**
	القيمة الدفترية	**الاهتلاكات و المؤونات**	**القيمة المحاسبية الصافية**	
<u>الأصول الغير جارية</u>				
فارق الشراء	141648564.00	0.00	141648564.00	141648564.64
التثبيثات الغير مادية	570202071.69	485445295.01	84756776.68	122062837.32
التثبيثات المادية				
اراضي	4398481823.42	0.00	4398481823.42	4398481823.42

مباني	13721673991.01	6436244092.22	7285429898.79	7285429898.72
تثبيثات مادية اخرى	21793950051.18	15887057529.85	5906892521.33	5906892521.33
تثبيثات ممنوح امتيازها	305136000.00	0.00	305136000.00	301687200.00
تثبيثات جاري إنجازها	4880968650.41	0.00	4880968650.41	4410193685.04
التثبيثات المالية				
السندات الموضوعة موضع المعادلةوالمؤسسات المشاركة	2279647052.62	0.00	2279647052.62	2218965232.68
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	44657575.00	0.00	44657575.00	-108983412.24
سندات أخرى مثبتة	102000000.00	0.00	102000000.00	1000000000.00
القروض و الأصول المالية الاخرى	232616991.36	0.00	232616991.36	33330823.74
ضرائب مؤجلة الأصول	324229213.15	0.00	324229213.15	244260019.92
مجموع الأصول غير الجارية	**48795211883.84**	**2280874691708**	**25986464966.76**	**25740174924.21**
المخزونات الجاري انجازها	13074395567.79	4016416801.12	9057978766.67	6453249221.43
الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة				
الزبائن	10672792200.54	2202008361.89	8470783838.64	7072433343.72
المدينون الاخرون	1334889869.65	0.00	1334889869.65	1468499117.14
الضرائب	444517344.45	0.00	444517344.45	335215938.20
الأصول الجارية	26125000.00	0.00	26125000.00	0.00
توظيفات مالية أخرى	18559989.19	0.00	18559989.19	18559989.19
	4061180494.40	82435666.36	3978744828.04	3792667765.85

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمجمع

الجدول رقم06: خصوم مجمع صيدال لسنة 2023:

الخصوم	القيمة الدفترية	2022
الأموال الخاصة		
راس المال	2500000000,00	2500000000,00
أصول مخصصة للدولة	411677000,00	411677000,00
حقوق الملكية الاخرى	0,00	0,00
علاوة الاحتياطات	15796006288,78	15796006288,78
فارق إعادة التقييم	3055746033.29	3055720451,96
	1315412427,53	1463082352.04
النتيجة الصافية	1990796716,09	-2987159711,62
رؤوس أموال اخرى	-3996750489,78	-2092312082,35
حصص الاقلية	851608361,63	818357587,56
المجموع	**21924496337.35**	**18965371886.37**
الخصوم الغير جارية:		
القروض والديون المالية	14536063678.66	14259371288,67
الضرائب	526917,47	7110987.15
ديون جارية اخرى	305136000,00	316872000,00
مؤونات	1443416 318,74	1028540134,63
مجموع الخصوم الغير جارية	**16285142914,87**	**15611894410,45**
الخصوم الجارية:		
الموردون والحسابات الملحقة	4027388248,21	3293 487276,35
الضرائب	102166580,93	125 547764,68
ديون اخرى	4143574159,84	5 080 009086.66
الخصوم النقدية	2835296362.01	1804489875,23
مجموع الخصوم الجارية	**10303534002.92**	**10303534002.92**
اجمالي الخصوم	**44880800299.74**	**44880800299,74**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمجمع

4-4- تقديم جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال لسنة 2023: الجدول التالي يوضح حسابات النتائج لمجمع صيدال في سنة 31\12\2023:

الجدول رقم07: جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال لسنة 2023:

البيان	2023	2022
المبيعات	19410065548.95	15518343549,99
الإنتاج المخزن	1058796924.81	1916701144,87
الإنتاج المثبت	0,00	0,00
اعانات الاستغلال	0,00	0,00
انتاج السنة المالية	**20468862473,76**	**17435044694.86**
المشتريات المستهلكة	-11115868671,92	-10304903076,96
خدمات خارجية	-1489204960,88	-1250061996,09
استهلاك السنة المالية	**-12605073632,80**	**-11554965073.05**
القيمة المضافة	**7863788840,96**	**5880079621.81**
أعباء المستخدمين	-4483796798,67	-3943686171,34
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة	-244097338,36	-136922185,18
اجمالي فائض الاستغلال	**3135894703,93**	**1799471265,29**
المنتجات العملياتية الاخرى	70725663,54	111250981.17
الأعباء العملياتية الاخرى	-155096606,75	-157427854,84
مخصصات الاهتلاكات ومؤونات	-1156201214,80	-4476289679,29
استرجاع خسائر القيمة و المؤونات	260845207,97	261601989,89
النتيجة العملياتية	**2156167753,89**	**-2461393297,78**
المنتوجات المالية	97635 649,85	145902545,02
الاعباء المالية	-352200587,88	-520845400.17
النتيجة المالية	**-254564938,03**	**-374942855.15**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**1901602815.86**	**-2836336152,93**
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	0.00	0.00
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	0.00	0.00
النتيجة الصافية للانشطة	**0.00**	**0.00**

العادية		
العناصر الغير عادية الايرادات	1962812588.77	-2837881809.72
العناصر الغير عادية الاعباء	-33267897.77	-2178182.54
النتيجة الغير عادية	**61252025.09**	**-147099719.36**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**1990796716.09**	**-2987159711.62**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال

المطلب الثاني: تعديل القوائم المالية لجمع صيدال لسنة 2022 و 2023 وفق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة

سنقوم بتعديل القوائم المالية لمجمع صيدال لسنوات التالية (2022-2023) وفق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة، وذلك بالاعتماد على قوائمها المالية المعدة وفق لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث تم التركيز على قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج.

1- تعديل جدول حسابات النتائج لسنوات 2022-2023 وفق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة

سيتم تعديل المخزونات ثم بعد ذلك احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية للسنوات 20222-2023، ثم بعد ذلك سيتم تعديل جدول حسابات النتائج للسنوات السابقة وفق طريقة التكلفة التاريخية المعدلة.

1-1- تعديل المخزون لسنة 2022

يعتبر المخزون من البنود غير النقدية التي يستلزم إعادة تعديلها بالأرقام القياسية العامة ، وذلك من خلال تعديل مخزون آخر المدة الذي يظهر كبند في الميزانية، وتكلفة البضاعة المباعة التي تظهر في جدول حسابات النتائج، ونظرا لتعذر الحصول على تاريخ تدفق المخزون إدخالا وإخراجا، نفترض أن مشتريات المجمع ومبيعاته موزعة بصورة منتظمة خلال السنة، وأن المجمع يتبع طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا في تقييم المخزون لذلك ستتم عملية التعديل كما يلي:

الجدول رقم 08: تعديل تكلفة البضاعة المباعة لسنة 2022

البيان	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
مخزون أول المدة	9804951484.95	245.2/268.4	10732663044.7
المشتريات	-13656605340.48	261.64/268.4	-14009451434.73
مخزون آخر المدة	6453249221.43	261.64/268.4	6619982002.1
تكلفة البضاعة المباعة	-10304903076.96	-	-9896770392.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمجمع

من خلا الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- مخزون اول المدة لسنة 2022 هو مخزون اول المدة لسنة 2021 وقد تم تعديله بضرب التكلفة التاريخية لمخزون اول المدة في الرقم القياسي في نهاية سنة 2022 منسوبا إلى الرقم القياسي في نهاية سنة 2021.
- عدلت التكلفة التاريخية للمشتريات بالرقم القياسي في نهاية سنة 2022 منسوبا إلى المتوسط السنوي للرقم القياسي خلال نفس السنة.
- التكلفة التاريخية لمخزون آخر المدة التي تظهر في ميزانية 2022 تم تعديلها بالرقم القياسي في نهاية سنة 2021 منسوبا إلى المتوسط السنوي للرقم القياسي خلال نفس السنة.
- يظهر من الجدول أن التكلفة التاريخية المعدلة للبضاعة المباعة تقدر ب 9896770392.3- دج، وهي أقل من التكلفة التاريخية بفرق يقدر ب 408132684.66 -دج.

2-1- حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية لسنة 2022

يتم احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للبنود النقدية عن طريق مقارنة صافي البنود النقدية في بداية الفترة مع صافي البنود النقدية في نهاية الفترة مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في البنود النقدية خلال نفس السنة، ومدى التغير في مؤشر المستوى العام للأسعار، ويتم ذلك بالاستناد على المعلومات المقتبسة من جدول حسابات النتائج والميزانية للمجمع محل الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 09 : حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية لسنة 2022

البيان	المبالغ التاريخية	معدل التعديل	المبالغ التاريخية المعدلة
صافي المركز النقدي في بداية الفترة	13285769755.94	245.2/268.4	14542824643.12
تضاف إليه المصادر النقدية:			
- المبيعات	15518343549.99	261.64/268.4	15919291426.45
- إيرادات مختلفة	111250981.17	261.64/268.4	114125375.88
- ايرادات مالية	145902545.02	261.64/268.4	149809652.19
إجمالي المصادر النقدية خلال الفترة	15775497076.18		161833226454.07
تطرح منه الاستخدامات النقدية:			
- مشتريات	-10304903076.96	**(جدول رقم 8)**	-9896770392.3
- خدمات واستهلاكات أخرى	-1240061996.09	261.64/268.4	-1282359882.85
- مصاريف المستخدمين	-3943686171.34	261.64/268.4	- 4045579301.28
- ضرائب ورسوم	-136922185.17	261.64/268.4	-140459847.50
- مصاريف أخرى	-157427854.84	261.64/268.4	-161495322.72

- الأعباء المالية	-520845400.17	261.64/268.4	-534302497.34
اجمالي الاستخدامات النقدية خلال الفترة	-16313846684.58		-16060967243.99
صافي المركز النقدي في نهاية الفترة	32089343760.76		32244193698.06
أرباح / خسائر القوة الشرائية من العناصر النقدية	**154849937.3**		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمجمع والجول رقم 7

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- تم تحديد صافي المركز النقدي في بداية الفترة عن طريق ايجاد الفرق بين الخصوم والأصول النقدية الظاهرة قيمتها في نهاية الفترة السابقة (2022/12/31)، ويمكن الحصول عليها من ميزانية 2022.
- تم اعادة عرض صافي المركز النقدي في بداية الفترة باستخدام الرقم القياسي في نهاية السنة منسوبا إلى الرقم القياسي في بداية السنة أي وفق المعادلة التالية:

التكلفة التاريخية × (الرقم القياسي في ديسمبر 2022/ الرقم القياسي في ديسمبر 2021)

- انطلاقا من جدول حسابات النتائج فإنه تم تحديد المصادر والاستخدامات النقدية خلال السنة، وتم تعديلها باستخدام الرقم القياسي في نهاية سنة 2022 منسوبا إلى متوسط الرقم القياسي خلال نفس السنة .
- تحديد مكاسب أو خسائر القوة الشرائية انطلاق من الفرق بين صافي النقدي التاريخي وصافي المركز النقدي المعدل، فإذا كان صافي النقدي التاريخي أقل من المعدل بالأرقام القياسية يكون المجمع قد حقق خسائر في القوة الشرائية، أما إذا زاد صافي المركز النقدي التاريخي يكون المجمع قد حقق مكاسب في القوة الشرائية ومن خلال الرجوع إلى الجدول رقم 08 أعلاه يظهر لنا أن صافي المركز النقدي التاريخي في نهاية سنة 2022 الذي يقدر ب **32089343760.76** دج هو أقل من صافي المركز النقدي المعدل الذي يقدر ب **32244193698.06** دج، وبالتالي فالمجمع قد حققت خسائر في القوة الشرائية تقدر ب**154849937.3** دج، أي أن مجموع الاصول النقدية أكبر من الخصوم النقدية، يعود ذلك إلى السياسة التمويلية للمجمع الذي يعتمد على أمواله الخاصة في التسيير ويتجنب الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

3-1- تقديم جدول حسابات النتائج المعدل لسنة 2022

الهدف من تعديل جدول حسابات النتائج هو معرفة القيمة الحقيقية للإيرادات والمصاريف، والتأكد من مدى صدق نتيجة المجمع في التعبير عن الوضع الحقيقي للمجمع، وستتم عملية التعديل كما يلي:

جدول رقم 10: تعديل جدول حسابات النتائج المعدل لسنة 2022

البيان	التكلفة التاريخية	معدل التعديل	التكلفة التاريخية بعد التعديل
المبيعات	15518343549,99	261.64/268.4	15919291426.4
الإنتاج المخزن	1916701144,87	261.64/268.4	1966223005.97
الإنتاج المثبت	0,00		0,00
اعانات الاستغلال	0,00		0,00
انتاج السنة المالية	**17435044694.86**		**17885514432.42**
المشتريات المستهلكة	-10304903076,96	**جدول رقم 08**	-9896770392.3
خدمات خارجية	-1250061996,09	261.64/268.4	-12823598832.85
استهلاك السنة المالية	**-11554965073.05**		**-11179130275.15**
القيمة المضافة	**5880079621.81**		**6706384157.27**
أعباء المستخدمين	-3943686171.34	261.64/268.4	-4045579301.28
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة	-136922185.18	261.64/268.4	-140459847.5
اجمالي فائض الاستغلال	**1799471265.29**		**2520345008.49**
المنتجات العملياتية الاخرى	111250981.17	261.64/268.4	114125375.88
الأعباء العملياتية الاخرى	-157427854.84	261.64/268.4	-161495322.72
مخصصات الاهتلاكات ومؤونات	-4476289679.29	261.64/268.4	-4591943700.96
استرجاع خسائر القيمة و المؤونات	261601989.89	261.64/268.4	268361007.82
النتيجة العملياتية	**-2461393297.78**		**-1850607631.49**
المنتوجات المالية	145902545.02	261.64/268.4	149672233.15
الاعباء المالية	-520845400,17	261.64/268.4	-534302497.34
النتيجة المالية	**-374942855.15**		**-384630274.19**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**-2836336152.93**		**-2235237095.68**
-الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	-20000	261.64/268.4	-20516.74
-الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	1525656.79	261.64/268.4	1565075.22
- مجموع المنتجات العادية	17953800210.94	261.64/268.4	18417673049.29
مجموع الأعباء غير العادية	-20791682020.66	261.64/268.4	-21328877290.72

النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-2837881809.72**		**-2236823497.16**
العناصر غير عادية منتجات	00.0		00.0
العناصر غير عادية الاعباء	00.0		00.0
النتيجة غير العادية	**00.0**		**00.0**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**-2837881809.72**		**-2236823497.16**
	-2178182.54	261.64/268.4	-2234460.30
	-147099719.36	261.64/268.4	-150900338.92
النتيجة الصافية	**-2987159711.62**		**-2389958296.22**
خسائر القوة الشرائية			**-154849937.3**
النتيجة بعد مكاسب أو خسائر			**-2544808233.52**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 08 و القوائم المالية للمجمع.

ملاحظة:

بعد تقديم جدول حسابات النتائج المعدل لسنة 2022، سيتم تعديل جدول حسابات النتائج لسنة 2023 بنفس الطريقة.

4-1- تعديل المخزون لسنة 2023: والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم 11: تعديل تكلفة البضاعة المباعة لسنة 2023

البيان	المبلغ التاريخي	معدل التعديل	المبلغ المعدل
مخزون أول المدة من المشتريات	6453249221,43	268.4/287.7	6917286878.27
المشتريات	-8511139126,68	285.98/287.7	-8562328578,03
مخزون نهاية المدة	9057978766,67	285.98/287.7	9112457133,96
تكلفة المشتريات المباعة	**-11115868671,92**	-	**10757498832.76-**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمجمع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- مخزون اول المدة لسنة 2023 هو مخزون اول المدة لسنة 2022 وقد تم تعديله بضرب التكلفة التاريخية لمخزون اول المدة في الرقم القياسي في نهاية سنة 2023 منسوبا إلى الرقم القياسي في نهاية سنة 2022.

- عدلت التكلفة التاريخية للمشتريات بالرقم القياسي في نهاية سنة 2023 منسوبا إلى المتوسط السنوي للرقم القياسي خلال نفس السنة.
- التكلفة التاريخية لمخزون آخر المدة التي تظهر في ميزانية 2023 تم تعديلها بالرقم القياسي في نهاية سنة 2022 منسوبا إلى المتوسط السنوي للرقم القياسي خلال نفس السنة.

يظهر من الجدول أن التكلفة التاريخية المعدلة للبضاعة المباعة تقدر ب -10757498832.76دج، وهي أقل من التكلفة التاريخية بفرق يقدر 9645911960.84دج.

5-1- حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية للمجمع لسنة 2023

والجدول التالي يوضح مكاسب وخسائر القوة الشرائية للعناصر النقدية لسنة 2023:

جدول رقم 12: حساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية لسنة 2023

البيان	المبالغ التاريخية	معدل التعديل	المبالغ التاريخية المعدلة
صافي المركز النقدي في بداية الفترة	**1322805258,85**	**268.4/287.7**	**1417925011.06**
تضاف إليه المصادر النقدية:			
- المبيعات	19410065548,95	285.98/287.7	19526805575,33
- إيرادات مختلفة	70725663,54	285.98/287.7	71151036,43
- ايرادات مالية	97635649,85	285.98/287.7	98222870,34
إجمالي المصادر النقدية خلال الفترة	**19578426862,34**		**19696179482,10**
تطرح منه الاستخدامات النقدية:			
- مشتريات	-11115868671,92	**جدول رقم 11**	-10757498832.76
- خدمات واستهلاكات أخرى	-1489204960,88	285.98/287.7	-1498161645,02
- مصاريف المستخدمين	-4483796798,67	285.98/287.7	-4510764175,73
- ضرائب ورسوم	-244097338,36	285.98/287.7	-2455652439,00
- مصاريف أخرى	-155096606,75	285.98/287.7	-156029420,80
- الأعباء المالية	-352200587,88	285.98/287.7	-354318865,42
اجمالي الاستخدامات النقدية خلال الفترة	**-17840264964.46**		**-19732425378.73**
صافي المركز النقدي في نهاية الفترة	**38741497085.65**		**40846529871.89**
خسائر القوة الشرائية من العناصر النقدية	**-2105032786.2**		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمجمع.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- تم تحديد صافي المركز النقدي في بداية الفترة عن طريق ايجاد الفرق بين الخصوم والأصول النقدية الظاهرة قيمتها في نهاية الفترة السابقة (2023/12/31)، ويمكن الحصول عليها من ميزانية 2023.
- تم اعادة عرض صافي المركز النقدي في بداية الفترة باستخدام الرقم القياسي في نهاية السنة منسوبا إلى الرقم القياسي في بداية السنة أي وفق المعادلة التالية:

التكلفة التاريخية × (الرقم القياسي في ديسمبر 2023/ الرقم القياسي في ديسمبر 2022)

- جدول حسابات النتائج فإنه تم تحديد المصادر والاستخدامات النقدية خلال السنة، وتم تعديلها باستخدام الرقم القياسي في نهاية سنة 2023 منسوبا إلى متوسط الرقم القياسي خلال نفس السنة.
- تحديد مكاسب أو خسائر القوة الشرائية انطلاق من الفرق بين صافي النقدي التاريخي وصافي المركز النقدي المعدل، فإذا كان صافي النقدي التاريخي أقل من المعدل بالأرقام القياسية يكون المجمع قد حقق خسائر في القوة الشرائية، أما إذا زاد صافي المركز النقدي التاريخي يكون المجمع قد حقق مكاسب في القوة الشرائية ومن خلال الرجوع إلى الجدول رقم 11 أعلاه يظهر لنا أن صافي المركز النقدي التاريخي في نهاية سنة 2023 الذي يقدر ب **38741497085.65** دج، وصافي المركز النقدي المعدل الذي يقدر ب **40846529871.89** دج، وبالتالي فالمجمع قد حقق .خسائر القوة الشرائية تقدر ب **2105032786.2**دج، أي أن مجموع الاصول النقدية أكبر من الخصوم النقدية، يعود ذلك إلى السياسة التمويلية للمجمع الذي يعتمد على أمواله الخاصة في التسيير ويتجنب الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

1-6- تقديم جدول حسابات النتائج المعدل لسنة 2023

الهدف من تعديل جدول حسابات النتائج هو معرفة القيمة الحقيقية للإيرادات والمصاريف، والتأكد من مدى صدق نتيجة المجمع في التعبير عن الوضع الحقيقي للمجمع، وستتم عملية التعديل كما يلي:

جدول رقم 13: جدول حسابات النتائج المعدل لسنة2023

البيان	المبلغ التاريخي	معدل التعديل	المبلغ المعدل
- المبيعات	19410065548,95	285.98/287.7	19526805575.33
- الإنتاج المخزن	1058796924,81	285.98/287.7	1065164960.02
- الإنتاج المثبت	0,00	-	0.00
- اعانات الاستغلال	0,00	-	0.00
انتاج السنة المالية	**20468862473,76**		**20591970535.35**
- المشتريات المستهلكة	-11115868671,92	**جدول رقم 11**	-10757498832.76
- خدمات خارجية	-1489204960,88	285.98/287.7	-1498161645.02

استهلاك السنة المالية	**-12605073632,802**		-12255660477.78
القيمة المضافة	**7863788840,96**		**8336310057.57**
- أعباء المستخدمين	-4483796798,67	285.98/287.7	-4510764175.73
- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-224097338,36	285.98/287.7	-225445150.87
اجمالي فائض الاستغلال	**3135894703,93**		**3600100730.97**
- المنتوجات العملياتية الأخرى	70725663,54	285.98/287.7	71151036.43
- الأعباء العملياتية الأخرى	-155096606,75	285.98/287.7	-156029420.80
- المخصصات الاهتلاكية والمؤونات	-1156201214,80	285.98/287.7	-1163155079.01
- استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	260845207,97	285.98/287.7	262414037.11
النتيجة العملياتية	**2156167753,89**		**2614481304.7**
- المنتوجات المالية	97635649,85	285.98/287.7	99222870.34
- الأعباء المالية	-352200587,88	285.98/287.7	-354318865.42
النتيجة المالية	**-254564938,03**		**-255095995.08**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**1901602815,86**		**2359385309.6**
- الضرائب الواجب دفعها من النتيجة العادية	-25343390,00	285.98/287.7	-25495815.45
- الضرائب المؤجلة	-86553162,91	285.98/287.7	-87073728.82
- مجموع منتوجات الأنشطة العادية	20898068995.12	285.98/287.7	21023758479.25
- مجموع أعباء الأنشطة العادية	-18935256406.35	285.98/287.7	-19049140737.48
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**1962812588.77**		**1974617741.5**
- عناصر غير عادية منتوجات	0,00	285.98/287.7	0.00
- عناصر غير عادية عباء	0,00	285.98/287.7	0.00
النتيجة غير العادية	**0,00**		0.00
صافي نتيجة السنة المالية	**1962812588.77**		**1974617741.5**
نتائج الأقلية	**-33267897.77**	285.98/287.7	-33467984.43
مشاركة حقوق الملكية	**61252025.09**	285.98/287.7	61620419.67
النتيجة الصافية	**1990796716.09**		2002770176.7
مكاسب أو خسائر القوة الشرائية			**-2105032786.2**
النتيجة بعد مكاسب أو خسائر القوة الشرائية	**-102262609.5**		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية للمجمع

2- تعديل ميزانية مجمع صيدال لسنتي 2022 و 2023

2-1- تعديل أصول وخصوم مجمع صيدال لسنة 2022

الجدول التالي يبين كيفية تعديل عناصر ميزانية الأصول لسنة 2022:

الجدول رقم 14: ميزانية الأصول المعدلة لسنة 2022

البيان	المبلغ التاريخي	معدل التعديل	المبلغ المعدل
الأصول غير جارية			
فارق الشراء	141648564,00	245.2/268.4	129419700.86
التثبيثات غير مادية	**122062837.32**	245.2/268.4	**111504820.55**
التثبيثات المادية	**22088890858.79**		**20175894975.98**
اراضي	4398481823,42	245.2/268.4	4018177462.59
مباني	7334722260,58	245.2/268.4	6696427970.45
تثبيثات مادية اخرى	5628621109,75	245.2/268.4	5142347953.22
تثبيثات ممنوح امتيازها	316872000,00	245.2/268.4	289523731.20
تثبيثات جاري إنجازها	4410193665.04	245.2/268.4	4029417858.52
التثبيثات المالية	**2218965232,68**		**2218965232,68**
السندات الموضوعة موضع المعادلةوالمؤسسات المشاركة	−108983412.24		−108983412.24
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	1000000000,00		1000000000,00
سندات أخرى مثبتة			
القروض و الأصول المالية الاخرى	33330823.74		33330823.74
ضرائب مؤجلة الأصول	244260019,92		244260019,92
مجموع الأصول غير الجارية	**25740174924.21**		**22170264988.88**
المخزونات الجاري انجازها	6453249221,43	261.64/268.4	6619982002.1
الزبائن	707243343.72		707243343.72
المدينون الاخرون	1468499 117,14		1468499 117,14
الضرائب	335215938,20		335215938,20
أصول أخرى جارية	00		00
توظيفات مالية أخرى	1855998919		1855998919
الصندوق	37926677658.5		37926677658.5
مجموع الأصول الجارية	**19140625375.53**		**19307358156.2**
مجموع الأصول			**41477623145.08**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال

الجدول رقم 15: ميزانية الخصوم المعدلة لسنة 2022

البيان	التكلفة التاريخية	معدل التعديل	التكلفة التاريخية بعد التعديل
الأموال الخاصة	**2500000000.00**	245.2/268.4	2284000000
راس المال	411677000.00	245.2/268.4	376108607.20
أصول مخصصة للدولة	15796006288.78	245.2/268.4	14431163670.95
حقوق الملكية الاخرى	3055720451.96	245.2/268.4	2791822279.47
علاوة الاحتياطات	1463082352.04	245.2/268.4	1336751039.79
فارق إعادة التقييم	-2987159711.62	245.2/268.4	-2729418599.66
الأرباح المحتجزة	-2092312082.35	245.2/268.4	-1911547675.82
النتيجة الصافية	818357587.56	245.2/268.4	747659294.62
رؤوس أموال اخرى	2500000000.00	245.2/268.4	2284000000
حصص الاقلية	411677000.00	245.2/268.4	376108607.20
المجموع	**18965371886.37**		**19986647223.75**
الخصوم غير جارية:			
القروض والديون المالية	14259371288.67		14259371288.67
الضرائب	7110987,15		7110987,15
الضرائب	316872000.00		316872000.00
ديون جارية اخرى	1028540134.63		1028540134.63
مؤونات	15611894 410.45		15611894 410.45
مجموع الخصوم غير جارية	**3 293487276.35**		**3293487276.35**
الخصوم الجارية:	**125547764.68**		**57142508336.96**
الموردون والحسابات الملحقة	5080009086.66		5080009086.66
الضرائب	1804489875.23	245.2/268.4	1648626406.44
ديون اخرى	10303534002.92	245.2/268.4	9413872843.86
الخصوم النقدية	44880800299.74	245.2/268.4	41000000000.00
المجموع			**41477623145.98**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال

2-2- تعديل أصول وخصوم مجمع صيدل لسنة 2023

جدول رقم 16: تعديل أصول مجمع صيدال لسنة 2023

البيان	المبلغ التاريخي	معدل التعديل	المبلغ المعدل
أصول غير جارية			

- **فارق الشراء**	141648564,00	287,7/268,4	151834172.36
- **تثبيتات معنوية**	84756776,68	287,7/268,4	90851433.12
• الأراضي	4398481823,42	287,7/268,4	4714766097.6
• مبانى	7285429898,79	287,7/268,4	7809307682.12
• تثبيتات مادية أخرى	5906892521,33	287,7/268,4	6331642989.5
• تثبيتات ممنوح امتيازها	305136000	287,7/268,4	327077597.61
• تثبيتات جاري إنجازها	4880968650,41	287,7/268,4	5231947394.6
- **تثيتات مالية:**			
• سندات	2279647052,62	-	2279647052,62
• مساهمات أخرى وحسابات	44657575,00	-	44657575,00
• سندات أخرى مثبتة	102000000	-	102000000
• قروض وأصول مالية أخرى	232616991,36	-	232616991,36
• ضرائب مؤجلة على الأصل	32422953,15	-	324229113,15
مجموع الأصول غير الجارية	**25986464966,76**		**27640578099.04**
<u>الأصول الجارية:</u>			
- مخزونات	9057978766,67	285.98/287,7	9112457133.96
- الزبائن	8470783838,64	-	8470783838,64
- المدينون الأخرون	1334889869,05	-	1334889869,65
- الضرائب	444517344,45	-	444517344,45
- حسابات دائنة أخرى	26125000000	-	26125000000
- توظيفات مالية أخرى	18559989,19	-	18559989,19
- الخزينة	3978744828,04	-	3978744828,04
مجموع الأصول الجارية	**23331599636.65**		**23386078003.94**
مجموع الأصول	**49318064603.41**		**51026656102.98**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال

جدول رقم 17: تعديل خصوم مجمع صيدال لسنة 2023

البيان	المبلغ التاريخي	معدل التعديل	المبلغ المعدل
<u>الأموال الخاصة:</u>			
- رأس المال:			
- صناديق خاصة	2500000000	287,7/268,4	2679769001.49
- أموال مخصصة للدولة	411677000	287,7/268,4	441279705.29
- حقوق المالية الأخرى	00	287,7/268,4	-
- علاوات واحتياطات	15796006288,75	287,7/268,4	16931859200

- فارق إعادة التقييم	3055746033,29	287,7/268,4	3275477398.2
- فارق المعادلة	1315412427,53	287,7/268,4	1410000578.98
- النتيجة الصافية	1990796716,09	جدول حسابات النتائج	**(102262609.5)**
- رؤوس الأموال الأخرى	-3996750489,78	متتم حسابي	-1017459024.7
- حصص الأقلية	851608361,63	287,7/268,4	912845475.56
المجموع	**21924496337,35**	-	**23121509146.34**
<u>الخصوم غير الجارية:</u>			
القروض والديون المالية	14536063678,66	-	14536063678,66
الضرائب	526917,47	-	526917,47
ديون جارية أخرى	305136000,00	287,7/268,4	327077597.615
مؤونات	1443416318,74	-	1443416318,74
مجموع الخصوم غير الجارية	**16285141914,87**	-	**16307084512.48**
<u>الخصوم الجارية:</u>			
الموردون والحسابات الملحقة	4027388248,21	-	4027388248,21
الضرائب	102166580,93	-	102166580,93
ديون أخرى	4143574159,84	-	4143574159,84
خزينة الخصوم	2835296362,01	-	2835296362,01
مجموع الخصوم الجارية	**11108425350,99**		**11108425350.99**
مجموع الخصوم	**49318064603,41**		**51026656102.98**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمجمع صيدال

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة للأصول:

- تم إعادة عرض جميع عناصر الأصول بضرب القيم التاريخية في الرقم القياسي لنهاية سنة 2023 منسوبا إلى الرقم القياس في نهاية سنة 2022، ما عدا المخزون الذي تم تعديله بضربه في الرقم القياسي لنهاية سنة 2023 منسوبا إلى متوسط الرقم القياسي خلال السنة.
- يظهر من خلال الجدول أن القيم التاريخية المعدلة لعناصر الميزانية أكبر من القيمة التاريخية، فمثلا التكلفة المعدلة للأراضي تفوق تكلفتها التاريخية 316284274.18دج وهذا بسبب تجاهل القيم التاريخية لتغيرات القوة الشرائية وبالتالي فإن تعديلها بالأرقام القياسية سيجعلها أكبر تعبيرا عن القيم الجارية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

- بالنسبة للخصوم:

- عادة ما يتم تعديل رأس المال بالاستناد على القم القياسي في تاريخ التأسيس للمجمع، لكن نظرا لتعذر الحصول على المعلومات التفصيلية فإنه تم تعديله بالاعتماد على القم القياسي في نهاية سنة 2023 منسوبا الى الرقم القياسي في نهاية سنة 2022.
- تم حذف رؤوس الأموال الخاصة الأخرى واعتبارها كمتتم حسابي بين كافة المبالغ المعاد عرضها في الميزانية، وهذا مثل ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 29"**التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع**"
- تهدف طريقة التكلفة التاريخية المعدلة إلى المحافظة على رأس المال، ويظهر من الجدول أن التكلفة التاريخية لرأس المال تقدر ب 2500000000دج، وي أقل من التكلفة التاريخية المعدلة فرق قدر 17969001.49دج.

المطلب الثالث: تحليل ومقارنة نتائج التعديل لسنتي 2022 و2023

بهدف المقارنة بين نموذج التكلفة التاريخية ونموذج التكلفة التاريخية المعدلة ، تم سابقا تعديل القوائم المالية لمجمع صيدال لسنتي 2022 و2023، وبالتالي من خلال هذا المطلب ستتم المقارنة بين القيم التاريخية والقيم المعدلة لبعض عناصر كلا من الميزانية وجدول حسابات النتائج.

1- المقارنة بين مجموع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ومجموعها بالتكلفة المعدلة: بالاعتماد على ميزانيات 2022، 2023 ستتم المقارنة بين اجمالي الأصول الثابتة المقاسة بالتكلفة التاريخية وتلك المقاسة بالتكلفة التاريخية المعدلة.

الجدول رقم18 : المقارنة بين مجموع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ومجموعها بالتكلفة المعدلة

السنة	التكلفة التاريخية	التكلفة المعدلة	الفرق	النسبة
2022/12/31				
2023/12/31				
المجموع				

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- يتضح من الجدول استمرار ارتفاع القيمة التاريخية المعدلة للأصول الثابتة عن قيمتها التاريخية، حيث تتراوح نسبة الزيادة ب % خلال سنة 2022، ونسبة % خلال سنة 2023، وهذا ما يوضح ابتعاد

التكلفة التاريخية عن القيمة الحقيقية بسبب تجاهل التغيرات السعرية العامة، مما يجعل أقساط الاهتلاك المحسوبة على أساس هذه القيم لا تكفي لإحلال الأصول الثابتة.

2- المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة للأموال الخاصة: بالاستناد على الميزانيات المعدلة خلال سنوات 2022،2023 ستتم المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة للأموال الخاصة.

الجدول رقم 19: المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة للأموال الخاصة

السنة	التكلفة التاريخية	التكلفة المعدلة	الفرق	النسبة
2022/12/31				
2023/12/31				
المجموع				

المصدر: من اعداد الطالب

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- يلاحظ من خلال الجدول أن التكلفة التاريخية المعدلة للأموال الخاصة قد ارتفعت عن تكلفتها التاريخية بنسبة خلال السنتي، وهذا راجع إلى زيادة التكلفة المعدلة لرأس المال، لأن نموذج التكلفة التاريخية المعدلة يهدف أساسا إلى المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال.

3- المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة لتكلفة البضاعة: والجدول التالي يوضح الفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة للبضاعة المباعة خلال سنتي 2022 و2023

جدول رقم20: المقارنة بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة لتكلفة البضاعة

السنة	التكلفة التاريخية	التكلفة المعدلة	الفرق	النسبة
2022/12/31				
2023/12/31				
المجموع				

المصدر: من اعداد الطالب

4- المقارنة بين النتيجة الصافية على أساس التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة: والجدول التالي يبين الفرق بين التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة الصافية خلال سنتي 2022 و2023

جدول رقم21: المقارنة بين النتيجة الصافية على أساس التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة

السنة	التكلفة التاريخية	التكلفة المعدلة	الفرق	النسبة
2022/12/31				
2023/12/31				

المجموع				

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة الفصل الثالث:

كخلاصة لما جاء ي الفصل التطبيقي الذي حاولنا من خلاله اسقاط الدراسة النظرية على مجمع صيدال، تبين ان تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على القوائم المالية للمجمع خلال سنوات 2022-2023 سيكون له مجموعة من الآثار على المعلومات المفصح عنها وعلى دلالاتها، إذ أن القيم التاريخية لعناصر القوائم المالية لا تعبر بصدق عن حقيقة المركز المالي ونتيجة أعمال المجمع، وأن تعديلها وفق التكلفة التاريخية المعدلة قد أوضح وجود فروق كبيرة بين القيم الدفترية والقيم العادية، كما تبين لنا أيضا بأن نتيجة المجمع المقاسة وفق التكلفة التاريخية لا تعبر عن حقيقية وضعية المجمع، وأن الأرباح المحققة هي في الواقع أرباح وهمية يترتب عنها دفع ضرائب إضافية، وتآكل تدريجي لرأس المال، لذا من الضروري إعادة النظر في منهج التكلفة التاريخية والأخذ بعين الاعتبار نموذج التكلفة التاريخية المعدلة عند إعداد القوائم المالية.

خاتمـــــــــــة

خاتمة

التضخم ظاهرة اقتصادية عرفها الانسان منذ عهود قديمة وبالرغم من الحدة التي ظهر بها قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها وما خلفه من اثار مدمرة على اقتصاديات العالم، ورغم التطور الذي عرفه الفكر المالي لاسيما في ميدان المحاسبة والادارة المالية، لا تزال هذه الظاهرة تشكل هاجسا على الحكومات ورجال الاقتصاد وحتى المفكرين، لا نه حتى اليوم لم يتم التوصل الى حلول دائمة تساهم في استقرار الوضع الاقتصادي خصوصا بعد ان تبين ان للتضخم تأثير على عناصر القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية، وهذا من خلال قيام هذه الأخيرة بقياس النشاط وعرضها للنتيجة حيث تكون هذه النتيجة مضللة في ظل تطبيق النموذج التقليدي القائم على التكلفة التاريخية، هذا الأخير يعتريه قصورا واضحا في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويتجلى هذا القصور من خلال عدم ملائمة وموثوقية البيانات المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وكون التضخم واقع لا يمكن التملص منه، صار من الضروري اعتماد إحدى طرق أو بدائل القياس المحاسبي في ظل الظروف التضخمية، إذ تساعد هذه البدائل على تقليل من حدة اثاره على البيات المالية، كالتكلفة التاريخية المعدلة التي تعتمد على الارقام القياسية العامة، أو التكلفة الجارية التي تعتمد على الأرقام القياسية الخاصة، بالإضافة الى القيمة العادلة في ظل توفر اسواق مالية نشطة، اذ انه بموجب هذه الطرق يتم تعديل عناصر القوائم المالية على اساس القوة الشرائية للنقود في اطار ما يعرف بمحاسبة التضخم ما يجعل القوائم المالية الجديدة اكثر صدقا وملائمة للوضع الاقتصادي، ما يساهم في تمكين المؤسسة على التصدي لآثار التضخم والاستمرار في اداء مزاولة أنشطتها.

مكنتنا الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع من التوصل إلى النقاط التالية:

1- اختبار صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى تشويه المعلومات التي يتم الافصاح عنها في القوائم المالية.

  تقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية في الميزانية، فان تطبيق نموذج التكلفة التاريخية المعدلة على الميزانية خلال سنوات 2022-2023 بين ان هناك فروق كبيرة بين المعلومات المفصح عنها وفق مبدأ التكلفة التاريخية وتلك المعدلة بالأرقام القياسية خاصة بالنسبة للأصول الثابتة، المخزون، رأس المال وهذا ما يؤيد صحة الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية:** لا يأخذ المجمع بعين الاعتبار أثر التضخم عند إعداده للقوائم المالية.

- **الفرضية الثالثة:** يؤدي نموذج التكلفة التاريخية المعدلة المقترح إلى اعداد قوائم مالية أكثر موضوعية تعكس واقع المجمع وهذا من خلال الافصاح عن معلومات إضافية، تساعد مستخدميها على اتخاذ قرارات سليمة.

2- نتائج الدراسة:

- الاستمرار في تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في ضل ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي الى الإفصاح عن البيانات المالية بصورة مبالغ فيها وذلك نتيجة مقابلة ارادات حديثة مع مصاريف قديمة بأسعار منخفضة نسبيا.
- يعتبر نموذج التكلفة التاريخية المعدلة من افضل نماذج محاسبة التضخم لأنه يعتمد على الأرقام القياسية التي يمكن الحصول عليها بسهولة كما انه يتم اعدادها من طرف جهات مختصة .
- تتأثر نتائج قياس الأداء المالي بالتضخم وعليه فان عدم الأخذ بالإجراءات البديلة في عملية التقييم والاستمرار بالعمل فقط على مبدا التكلفة التاريخية يؤدي بالحصول على نتائج مضللة تؤدي بنتائج مستقبلية وخيمة

قائمـــــة المراجـــــع

قائمة المراجع:

1-محمد أبو نصار، جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية** ، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

2-حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008/2007.

3-هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية**, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان، 2009.

4-خالد جمال الجعارات، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**, دار الصفاء للنشر والتنويع, عمان, 2017,

6-بن رفيعة حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS**، دار هومة، الجزائر ج1، 2010.

7-طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها(حالات عملية محلولة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ج1، 2008.

8-عوض الله زينب، **المحاسبة المالية للمؤسسات التجارية** دار الفكر العربي.، القاهرة.

9-بلال دريد، **أثر التضخم عمى القوائم المالية و طرق معالجته حسب النظام المحاسبي المالي- دراسة حالة مقاطعة نفطال للتسويق - وحدة تبسة-** (شهادة ماجستر .) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، 2013.

10- يرى محمد حلمي الجلاني ، **أهم الحلول الفعّالة للتضخم ,تبني سياسة نقدية صارمة، إلى جانب إجراء إصلاحات هيكلية في الإنفاق الحكومي وضبط عجز الموازنة** ، دار للنهضة العربية، القاهرة، 2013.

11-عبد الحسين ريني، **الارقام القياسية**، دار الحامد للنشر والتوزيع, الأردن ،عمان2012.

12-رياض عبد الله، نظرية المحاسب، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.

13- وادي رقية، **دور النظام المحاسبي المالي في معالجة القياس والافصاح المحاسبي في حالة التضخم**، اطروحة م دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2019.

14- فريد زعرات، **معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا لمعايير الحاسبة الدولية**، جامعة سعد دحلب البليدة،2009.

15- عمر كامل الحاروني، **محاسبة التضخم**، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، سبتمبر، العدد الثاني ، 1985.

16- أحمد شحاتة، محمد بدوي، **المحاسبة المالية المتقدمة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.
سعود جابر العامري، **محاسبة التضخم**، دار رز ارن للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

17- الإمام أحمد يوسف محمد، **اثر التضخم على مدى كفاءة القوائم المالية بالمؤسسات الحكومية**، مجلة العلوم الاجتماعية , جامعة ام درمان الأهلية, السودان، المجلد 7 الإصدار 11.

18- محمد مطر، **التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع ,الطبعة الثانية .عمان ,2007.

19- محمود السيد الناغي-**اسس المحاسبة التاصيل واطار التطبيقي** –المكتبة العصرية ,للنشر والتوزيع,مصر.2008.

20- بالرقي التيجاني, ،**أهمية البحث في معرفة الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد08, 2008.

21- طبيب اسامة، **اثارتعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الافصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ,الطور الثالث في العلوم التجارية ,تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة سطيف ,2019/2018.

22- هشام شلغام، **تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية,جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر, العدد02 .2016.

23- بريري محمد امين، **القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي**-(الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية)، ,بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر (مخبر اقتصاديات شمال افريقيا جامعة الشلف)، العدد 19، جانفي 2018.

24- ابراهيم خليل حيدر السعدي، **مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم واثرها على استبدال الاصول**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد,العراق,العدد 21 ,2009.

25- احمد حسن عبد الرحمان محمد-**القياس والافصاح المحاسبي واهميتهما في جودة المعلومات –**دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي وبنك التنمية الصناعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، قسم المحاسبة والتمويل, 2016.

26- اسيا لعروسي، **تأثير القياس المحاسبي على الافصاح في القوائم المالية في حالة التضخم**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ,التخصص دراسات مالية ومحاسبية ,جامعة المسيلة ,2014/2013.

27- مدحت فوزي عليان وادي-**اثر التضخم على الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**-قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في المحاسبة والتمويل ,الجامعة الاسلامية، غزة، ,كلية التجارة ,قسم المحاسبة والتمويل، 2006.

28- بوخالفة سميرة –**تعديل القياس المحاسبي في فترات التضخم الاقتصادي**- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة بومرداس.

29- ابراهيم خليل حيدر السعدي-**مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم واثرها على استبدال الاصول**-مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة,العدد 21 جامعة فيلادلفيا الاردن 2009.

30- جمعة حميدات، محمود أبونصار، **معايير المحسوبة والإبلاغ المالي الدلية - الجوانب النظرية والعلمية** ،عمان، الأردن، 2017.

31- بوسهوة نذير، **دور إدارة المعرفة في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، الجزائر، 7002/7002،

32- وثائق داخلية للمجمع، مديرية التسويق والإعلام الطبي

33- وثائق تعريفية داخلية خاصة بمجمع صيدال.

34- سليماني نورة، **الدراسة التحليلية لفرع مجمع صيدال،** رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية جامعة الجزائر 2019.

35- بوالكور،عبد الفتاح أبو القاسم ، **نظرية المحاسبة،** دار النور للنشر ، ط5، لخرطوم، 2016.

36- قايد ، محمد احمد 2013 ، **التحليل المالي و اتخاد القرارات الإدارية،** دار الحامد للنشر، عمان، 2013.

المراجع باللغة الفرنسية:

Campell. Norman.R ,Foundations of science. Dover publication.carrington A.S. and battersby G.B . Accounting An information system white comb. And tombs company. Neuzaland. 1975. P258.

Pharmacie Centrale Algérien

الملاحـــــــــق

الملحق رقم 01: القوائم المالية لمجمع صيدال 2022:

ACTIF	31/12/2022			31/12/2021
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	568 182 071,69	446 119 234,37	122 062 837,32	74 170 413,60
Immobilisations corporelles				
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	4 398 481 823,42
Bâtiments	13 528 529 989,50	6 193 807 728,92	7 334 722 260,58	7 342 094 769,19
Autres immobilisations corporelles	21 173 669 435,11	15 545 048 325,36	5 628 621 109,75	5 503 675 138,29
Immobilisations en concession	316 872 000,00	0,00	316 872 000,00	322 740 000,00
Immobilisations en cours	4 410 193 665,04	0,00	4 410 193 665,04	3 850 372 946,09
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 218 965 232,68	0,00	2 218 965 232,68	2 418 384 302,29
Autres participations et créances rattachées	44 667 575,00	153 650 987,24	-108 983 412,24	44 667 575,00
Autres titres immobilisés	1 000 000 000,00	0,00	1 000 000 000,00	2 001 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	33 330 823,74	0,00	33 330 823,74	51 251 159,52
Impôts différés actif	244 260 019,92	0,00	244 260 019,92	244 899 794,64
TOTAL ACTIF NON COURANT	**48 078 801 200,10**	**22 338 626 275,89**	**25 740 174 924,21**	**26 393 386 486,04**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	10 529 211 735,74	4 075 962 514,31	6 453 249 221,43	9 804 951 484,95
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 256 533 457,23	2 184 100 113,51	7 072 433 343,72	3 350 908 815,99
Autres débiteurs	1 468 506 617,14	7 500,00	1 468 499 117,14	1 302 856 167,38
Impôts	335 215 938,20	0,00	335 215 938,20	170 411 184,88
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 875 103 432,21	82 435 666,36	3 792 667 765,85	3 770 411 504,24
TOTAL ACTIF COURANT	**25 483 131 169,71**	**6 342 505 794,18**	**19 140 625 375,53**	**18 418 099 146,63**
TOTAL GENERAL ACTIF	**73 561 932 369,81**	**28 681 132 070,07**	**44 880 800 299,74**	**44 811 485 632,67**

UM : DA

PASSIF	31/12/2022	31/12/2021
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	411 677 000,00	411 677 000,00
Autres fonds propres	0,00	0,00
Primes et réserves-(réserves consolidées)	15 796 006 288,78	15 318 040 327,17
Ecarts de réévaluation	3 055 720 451,96	3 055 720 451,96
Écart d'équivalence	1 463 082 352,04	1 838 063 594,82
Résultat Net	-2 987 159 711,62	48 694 704,82
Autres capitaux propres-report à nouveau	-2 092 312 082,35	-1 097 023 529,49
Intérêts minoritaires	818 357 587,56	837 395 665,76
TOTAL I	**18 965 371 886,37**	**22 912 568 215,05**
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	14 259 371 288,67	13 825 430 092,80
Impôts (différés et provisionnés)	7 110 987,15	7 112 411,32
Autres dettes non courantes	316 872 000,00	322 740 000,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 028 540 134,63	1 021 362 673,15
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**15 611 894 410,45**	**15 176 645 177,27**
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 293 487 276,35	2 207 198 255,47
Impôts	125 547 764,68	121 945 175,14
Autres dettes	5 080 009 086,66	4 038 233 979,11
Trésorerie passif	1 804 489 875,23	354 894 830,63
TOTAL PASSIF COURANT III	**10 303 534 002,92**	**6 722 272 240,35**
TOTAL GENERAL PASSIF	**44 880 800 299,74**	**44 811 485 632,67**

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2022	31/12/2021	Evolution 2022/2021
Chiffre d'affaires	15 518 343 549,99	10 211 439 983,73	51,97%
Variation stocks produits finis et en cours	1 916 701 144,87	997 900 766,87	92,07%
Production immobilisée	0,00	0,00	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**17 435 044 694,86**	**11 209 340 750,60**	**55,54%**
Achats consommés	-10 304 903 076,96	-4 999 154 719,75	106,13%
Services extérieurs et autres consommations	-1 250 061 996,09	-1 067 885 794,68	17,06%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-11 554 965 073,05**	**-6 067 040 514,43**	**90,45%**
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**5 880 079 621,81**	**5 142 300 236,17**	**14,35%**
Charges de personnel	-3 943 686 171,34	-3 944 240 090,42	-0,01%
Impôts, taxes et versements assimilés	-136 922 185,18	-162 116 139,62	-15,54%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 799 471 265,29**	**1 035 944 006,13**	**73,70%**
Autres produits opérationnels	111 250 981,17	175 408 940,73	-36,58%
Autres charges opérationnelles	-157 427 854,84	-75 130 256,23	109,54%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-4 476 289 679,29	-1 036 215 417,74	331,98%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	261 601 989,89	326 911 529,02	-19,98%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**-2 461 393 297,78**	**426 918 801,91**	**-676,55%**
Produits financiers	145 902 545,02	177 090 776,00	-17,61%
Charges financières	-530 845 400,17	-105 693 416,39	302,20%

الملحق رقم 2: القوائم المالية لمجمع صيدال سنة 2023:

ACTIF	31/12/23			31/12/22
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou godwill)	141 648 564.00	0.00	141 648 564.00	141 648 564.64
Immobilisations incorporelles	570 202 071.69	485 445 295.01	84 756 776.68	122 062 837.32
Immobilisations corporelles				
Terrains	4 398 481 823.42	0.00	4 398 481 823.42	4 398 481 823.42
Bâtiments	13 721 673 991.01	6 436 244 092.22	7 285 429 898.79	7 334 722 260.58
Autres immobilisations corporelles	21 793 950 051.18	15 887 057 529.85	5 906 892 521.33	5 628 621 109.75
Immobilisations en concession	305 136 000.00	0.00	305 136 000.00	316 872 000.00
Immobilisations en cours	4 880 968 650.41	0.00	4 880 968 650.41	4 410 193 665.04
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 279 647 052.62	0.00	2 279 647 052.62	2 218 965 232.68
Autres participations et créances rattachées	44 657 575.00	0.00	44 657 575.00	-108 983 412.24
Autres titres immobilisés	102 000 000.00	0.00	102 000 000.00	1 000 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	232 616 991.36	0.00	232 616 991.36	33 330 823.74
Impôts différés actif	324 229 113.15	0.00	324 229 113.15	244 260 019.92
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	**48 795 211 883.84**	**22.808.746.917.08**	**25 986 464 966.76**	**25 740 174 924.21**
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	13 074 395 567.79	4 016 416 801.12	9 057 978 766.67	6 453 249 221.43
Créances et emplois assimilés				
Clients	10 672 792 200.54	2 202 008 361.89	8 470 783 838.64	7 072 433 343.72
Autres débiteurs	1 334 889 869.65	0.00	1 334 889 869.65	1 468 499 117.14
Impôts	444 517 344.45	0.00	444 517 344.45	335 215 938.20
Autres actif courant	26 125 000.00	0.00	26 125 000.00	0.00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989.19	0.00	18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie	4 061 180 494.40	82 435 666.36	3 978 744 828.04	3 792 667 765.85
TOTAL ACTIFS COURANTS	**29 632 460 466.02**	**6 300 860 829.37**	**23 331 599 636.65**	**19 140 625 375.53**
TOTAL GENERAL ACTIF	**78 427 672 349.86**	**29 109 607 746.45**	**49 318 064 603.41**	**44 880 800 299.74**

BILAN CONSOLIDE DES FILILAES DU GROUPE SAIDAL ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

PASSIF	31/12/23	31/12/22
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état	411 677 000.00	411 677 000.00
Autres fonds propres	0.00	0.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 796 006 288.78	15 796 006 288.78
Ecarts de réévaluation	3 055 746 033.29	3 055 720 451.96
Écart d'équivalence	1 315 412 427.53	1 463 082 352.04
Résultat Net	1 990 796 716.09	-2 987 159 711.62
Autres capitaux propres -report à nouveau	-3 996 750 489.78	-2 092 312 082.35
Intérêts minoritaires	851 608 361.63	818 357 587.56
TOTAL I	**21 924 496 337.35**	**18 965 371 886.37**
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financieres	14 536 063 678.66	14 259 371 288.67
Impôts (différés et provisionnés)	526 917.47	7 110 987.15
Autres dettes non courantes	305 136 000.00	316 872 000.00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 443 416 318.74	1 028 540 134.63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	**16 285 142 914.87**	**15 611 894 410.45**
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	4 027 388 248.21	3 293 487 276.35
Impôts	102 166 580.93	125 547 764.68
Autres dettes	4 143 574 159.84	5 080 009 086.66
Trésorerie passif	2 835 296 362.01	1 804 489 875.23
TOTAL PASSIF COURANT III	**11 108 425 350.99**	**10 303 534 002.92**
TOTAL GENERAL PASSIF	**49 318 064 603.41**	**44 880 800 299.74**

BILAN CONSOLIDE DES FILILAES DU GROUPE SAIDAL ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/23	31/12/22
Chiffre d'affaires	19 410 065 548.95	15 518 343 549.99
Variation stocks produits finis et en cours	1 058 796 924.81	1 916 701 144.87
Production immobilisée	0.00	0.00
Subvention d'exploitation	0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**20 468 862 473.76**	**17 435 044 694.86**
Achats consommés	-11 115 868 671.92	-10 304 903 076.96
Services extérieurs et autres consommations	-1 489 204 960.88	-1 250 061 996.09
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-12 605 073 632.80**	**-11 554 965 073.05**
III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**7 863 788 840.96**	**5 880 079 621.81**
Charges de personnel	-4 483 796 798.67	-3 943 686 171.34
Impôts, taxes et versements assimilés	-244 097 338.36	-136 922 185.18
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**3 135 894 703.93**	**1 799 471 265.29**
Autres produits opérationnels	70 725 663.54	111 250 981.17
Autres charges opérationnelles	-155 096 606.76	-157 427 854.84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 156 201 214.80	-4 476 289 679.29
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	260 845 207.97	261 601 989.89
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**2 156 167 753.89**	**-2 461 393 297.78**

الملحق رقم 03: الارقام القياسية لأسعار المستهلك سنة 2022

EVOLUTION COMPAREE ENTRE LES INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION ALGER ET NATIONAL

DECEMBRE 2021 – DECEMBRE 2022

2001 = 100

		2021	2022										
		Déc.	Janv.	Févr.	Mars	Avril	Mai	Juin	Juil.	Août	Sept.	Oct.	Nov.	Déc.
Indice Général	ALGER	233,5	236,0	237,4	241,9	247,1	245,8	247,5	246,0	250,6	252,8	254,6	254,2	255,2
	NATIONAL	245,2	248,6	252,2	255,8	261,9	260,6	262,2	261,4	263,5	266,9	268,8	269,4	268,4
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	-0,6	1,1	0,6	1,9	2,2	-0,5	0,7	-0,6	1,9	0,9	0,7	-0,2	0,4
	NATIONAL	-1,1	1,4	1,5	1,4	2,4	-0,5	0,6	-0,3	0,8	1,3	0,7	0,2	-0,4
Indice Alimentation	ALGER	242,4	246,6	248,6	257,7	268,8	264,1	267,1	261,8	271,0	273,5	277,5	274,8	275,3
	NATIONAL	249,0	254,8	261,0	268,0	279,6	275,3	277,3	274,1	277,5	281,8	285,3	285,0	282,1
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	-1,9	1,7	0,8	3,7	4,3	-1,8	1,1	-2,0	3,5	0,9	1,4	-1,0	0,2
	NATIONAL	-2,5	2,3	2,4	2,7	4,4	-1,6	0,7	-1,2	1,2	1,6	1,3	-0,1	-1,0

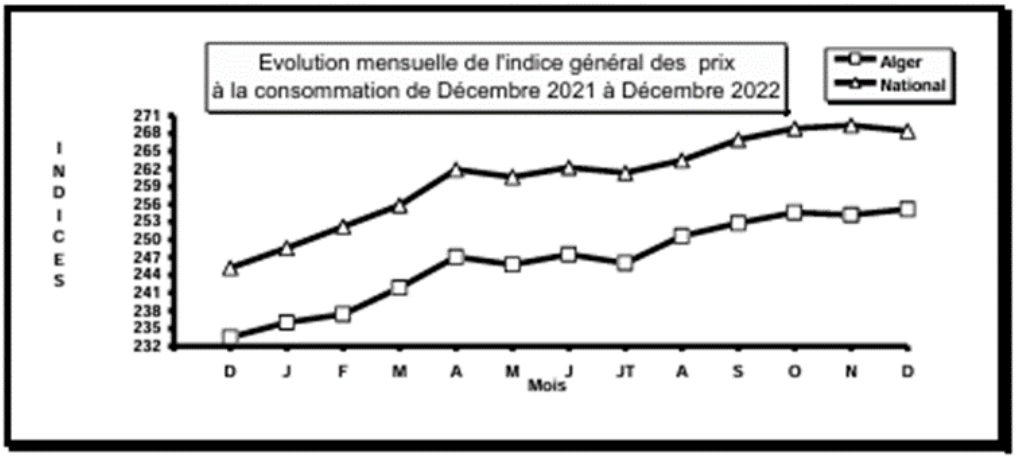

الملحق رقم 04: الارقام القياسية لاسعار المستهلك سنة 2023

EVOLUTION COMPAREE ENTRE LES INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION ALGER ET NATIONAL

DECEMBRE 2022 – DECEMBRE 2023

2001 = 100

		2022	2023										
		Déc.	Janv.	Févr.	Mars	Avril	Mai	Juin	Juil.	Août	Sept.	Oct.	Nov.	Déc.
Indice Général	ALGER	255,2	258,0	260,8	266,3	271,6	270,7	270,1	269,1	275,0	276,8	275,5	276,9	275,2
	NATIONAL	268,4	272,2	276,7	281,8	287,0	286,2	285,0	285,1	292,7	294,5	291,0	291,9	287,7
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	0,4	1,1	1,1	2,1	2,0	-0,3	-0,2	-0,4	2,2	0,7	-0,5	0,5	-0,6
	NATIONAL	-0,4	1,4	1,7	1,9	1,9	-0,3	-0,4	0,0	2,7	0,6	-1,2	0,3	-1,5
Indice Alimentation	ALGER	275,3	280,5	286,0	296,2	306,6	303,1	300,1	296,3	308,8	311,6	307,8	308,6	303,6
	NATIONAL	282,1	289,2	297,3	306,4	315,9	313,2	309,3	307,7	322,2	324,6	316,5	316,3	307,1
Variation Mensuelle (en %)	ALGER	0,2	1,9	2,0	3,6	3,5	-1,1	-1,0	-1,3	4,2	0,9	-1,2	0,2	-1,6
	NATIONAL	-1,0	2,5	2,8	3,1	3,1	-0,8	-1,3	-0,5	4,7	0,8	-2,5	-0,1	-2,9